الجمهوريـــة الجزائريـــة الديمقراطيـــة الشعبيـــة
وزارة التعليــم العالــي و البحــث العلمــــي

جامعة منتوري قسنطينة
كلية العلوم الإنسانية و العلوم الاجتماعية
قسـم التاريـخ و الآثـــار

رقم التسجيـــل :
الرقم التسلســلي:

العنــــــوان

الحياة الاجتماعية في ظل النظام الاشتراكي بالجزائر المرحلة البومدينية نموذجــا (1965-1978)

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث و المعاصر

إعــداد الطالبـــة:
صبرينة بودريوع

إشراف الأستاذ الدكتور
عبد الكريم بوصفصاف

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم و اللقب	الرتبة	الصفة	الجامعة الأصلية
د. عبد الرحيم سكفالي	أستاذ التعليم العالي	رئيسا	جامعة منتوري قسنطينة
د. عبد الكريم بوصفصاف	أستاذ التعليم العالي	مشرفا ومقررا	الجامعة الإفريقية العقيد أحمد دراية – أدرار
د. قدارة شايب	أستاذ محاضر–أ–	عضوا مناقشا	جامعة 8 ماي 45 قالمة.
د. حسينة حميميد	أستاذة محاضرة –أ–	عضوا مناقشا	جامعة الحاج لخظر – باتنة

السنة الجامعية: 2010–2011

الإهـــــداء

إلـــــــى

أمي الغالية، أبي العزيز

زوجي وإبني

كل أخواتي وإخوتي

كل من ساهم قي إتمام هذه الرسالة

شكر وتقدير

يسعدني في بداية هذه الرسالة أن أتقدم بشكري الجزيل إلى أستاذي

الدكتور:

عبد الكريم بوصفصاف

الذي بصرني بنور بصيرته، مشرفا على هذا العمل منذ كان فكرة في ذهني

حتى رأى النور

إليه أتوجه مرة أخرى بالشكر والثناء على عظيم ما قدمه لي، متمنية له دوام الصحة والعافية والمزيد من النجاحات والإصدارات التاريخية والفكرية التي أثرت المكتبة الجزائرية وأضافت لها الكثير.

كما أتقدم بشكري الخالص وإمتناني الكبير إلى الأستاذة الدكتورة :

بوبة مجاني على تشجيعها ودعمها المعنوي الذين حوتني بهما.

فهـــــرس الموضوعـــــات

مقدمـــة:

جاءت الاشتراكية نظاما يستهدف انقاد الأغلبية من هيمنة الأقلية، وقد تبناها وطبقها العديد من البلدان التي انفلتت حديثا من ربقة الاستعمار وكانت الجزائر من بينها، وقد تضاربت الآراء وتعددت حول نجاح هذا النظام وفشله.

في الجزائر تبناها الرئيس الراحل هواري بومدين ورفاقه وجاءت كاختيار لا رجعة فيه لكونها تراثا إنسانيا ووطنيا أكدت المسيرة الجدلية الوثيقة من الطبيعة الشعبية للنضال التحريري ضد الاستعمار والطابع الاشتراكي للمجتمع الجديد المزمع تييده ،فهي سلاح نظري واستراتيجي للقضاء على التخلف وتحقيق أمال الشعب الجزائري .

لا سيما وأن الاشتراكية كما ذهب البعض أنها ظاهرة طبيعية في المجتمع الجزائري ظهرت منذ قرون خلت والتي تمثلت في نظام القبيلة.

إن الحديث عن النظام الاجتماعي في ظل الاشتراكية حديث يشمل جميع نواحي النشاط الإنساني في مبادين : العمل، التعليم، النشاط الاقتصادي، الصحة، مختلف الأمراض الاجتماعية، فهو لا يهمل أي جانب من جوانب الحياة الاجتماعية الضرورية للإنسان، ومن هنا جاءت أهميته، كما أن دراسة الحياة الاجتماعية تختلف إلى حد كبير عن دراسة الأحداث السياسية لان الأحداث السياسية سمتها التغيير والتبديل وعدم الاستقرار، في حين تظل الحياة الاجتماعية على شيء من الثبات وعدم التغبير السريع. فتطبيق الاشتراكية في الجزائر جاء في مرحلة متميزة من مسيرة البلد لتحل مشكلة التخلف الاقتصادي والاجتماعي.

أسباب اختيار الموضوع :

لاشك أن اختيار موضوع ما لرسالة جامعية كيفما كانت درجتها يكون ناتجا عن عدة عوامل، أثرت في الباحث وجعلته يستقر على موضوع معين،و اختياري لموضوع **الحيـــاة الاجتماعيـــة في ظل النظام الاشتراكي بالجزائر – المرحلة البومدينية نموذجا-(1965-1978)**، يعود :

أولا: إن ولوعي بدراسة المجتمع ورغبتي في التعمق فيه يعود في الأساس إلى طبيعة علاقتي الإنسانية اليومية مع المجتمع، حيث وجدت نفسي على اتصال مباشر بمختلف أنواع أفراده وشرائحه وطبقاته، وما حوته حياتهم في المجتمع من مشاكل، والتي كثيرا ما ارتبطت بحال البلاد الاقتصادية والاجتماعية.

ثانيا: نظرا لتعلق جيل الاستقلال بشخصية هواري بومدين وإعجابه به كرمز وقائد وطني، لذا أردت إن أساهم ولو بشكل متواضع في إماطة اللثام عن بعض الحقائق المتوارية وراء الأحداث السياسية المتطورة والمختلفة في الجزائر.

<u>ثالثا</u>: يعتبر هذا الموضوع من القضايا الحديثة التي تضاربت حولها الآراء وبشكل مخيف، أي من النقيض إلى النقيض، فهناك من يؤيد هذا النظام الاجتماعي ويعتبره حتمية لتخليص المجتمع أو الجماهير من التخلف، بينما يرى البعض الأخر انه نظام أفقر الأغنياء وأجاع الفقراء.

وسأحاول في هذه الرسالة توضيح الرؤية بالنسبة للوقائع والأحداث والأفكار التي عرفها المجتمع الجزائري خلال حوالي عقدين من الزمن، ولعل فترة التعتيم على اسم الرئيس التي عمت بعد وفاته والتي كانت مقدمة لمحاولة الإساءة له، هي التي ولدت بداخلي جملة من الاستفهامات سأتطرق إليها في عرض إشكالية هذا البحث.

<u>إشكالية البحث:</u>

ترتكز إشكالية هذه الرسالة على محاولة فهم الحياة الاجتماعية في ظل النظام الاشتراكي بالجزائر في عهد الرئيس الراحل هواري بومدين، ومدى توافقها مع طبيعة المجتمع من عادات وتقاليد وقيم ،مع تحديد مفهوم الاشتراكية العلمية التي تحدث عنها قائد البلد، وهل كانت نعمة عليهم أم أنها زادت الأمور سوءا وتعقيدا ؟ وهل الاشتراكية في الجزائر هي عين الاشتراكية التي طبقت في الاتحاد السوفياتي وأوربا الشرقية؟ أم أن هناك تحويرات جديدة ادخلها الرئيس الراحل على هذه النظام طبقا لقوله: إنها إشتراكية علمية، لا شرقية ولا غربية ولكنها إشتراكية جزائرية، وإلى أي مدى كانت فاعليتها في المجال التطبيقي ؟ وماهي نوعية الرجال الذين قاموا بتخطيط هذا النظام في الجزائر وسهروا على تطبيقه في الميدان ؟ إضافة إلى أسئلة أخرى سترد في حينها يكون الجواب عنها لاحقا.

<u>حدود البحث:</u>

يمتد هذا البحث في الفترة الواقعة بيـــن "1965 –1978م " وهـــذه المرحلة على العموم زاخرة بالفكر الاشتراكي الثوري، فموضة العصر آنذاك هي الاشتراكية، وهي الحل الأمثل في نظر الكثير من السياسيين والمفكرين في العالم الثالث بصورة عامة للخروج من التخلف والتبعية والاستعمار.

<u>مناهج البحث:</u>

أتبعت في هذه الرسالة كل المناهج التي تقتضيها طبيعة هذا الموضوع مثل:

- **المنهج التاريخي الوصفي** :لرصد المعلومات التاريخية وترتيبها كرونولوجيا وتصنيفها، فالحديث عن الحياة الاجتماعية في طل الاشتراكية لا تتضح معالمه إلا باستكمال جميع عناصر تلك الحياة، كوصف للمجتمع وقبلها الحديث عن القائد وبيئته.
- **المنهج التحليلي:**استعمله في مناقشتي للموضوعات الأساسية، كتحليل مدى تأثير بيئة الرجل على فكره، ولماذا اختيرت الاشتراكية في هذا المجتمع دون غيره من النظم،كحل للمشاكل الاقتصادية

والاجتماعية في الجزائر في هذا الوقت بالذات، وما مدى تفاعله مع هذا النظام الاشتراكي ؟ وهل كانت بلسما لجراح شعب طالما عانى من ربقة الاستعمار، أم أنها زادت من جراحه عمقا ؟

- **المنهج المقارن:** يمكن إتباعه لمعرفة أوجه التشابه والاختلاف والتداخل بين ما طبق في الجزائر وفي بعض البلدان الاشتراكية الأخرى.

وهنا يمكننا القول أن حركية الأحداث وتشابكها تتطلب منا التحليل والتعليل وكذا المقارنة والاستقراء حتى تكون دراستنا مفيدة.

صعوبات البحث:

لا يوجد بحث يخلو من الصعوبات لكن لاشك في ارتباطها بإمكانيات الباحث وموضوع بحثه.

وفي دارسة هذا الموضوع واجهتني جملة من الصعاب منها، صعوبة التدقيق في الإحاطة بكل جوانب الموضوع خاصة وهو يتطرق إلى صراع بين القديم والحديث أي مثلا : كيف تلقى المجتمع الجزائري المنغلق هذا النظام المتحدث فيه؟ لاسيما وأن الدراسة الاجتماعية واسعة الأفق .

أما عن المادة الخبرية فلا يخفى على احد من الباحثين أن ما كتب على الجزائر بعد الاستقلال حتى الآن لا يشفي غليل الباحث أو المؤرخ نظرا للتغيرات المفاجئة التي طرأت على النظام السياسي في البلاد وظهور مشاكل عالمية جديدة أثرت على مسار ثورة البناء والتشييد في الجزائر، وكادت تضعف مبادئ ثورة الفاتح من نوفمبر في نفوس جيل الاستقلال .

ومع ذلك فقد حاولت جمع المادة العلمية ودراستها دراسة محايدة بقدر الإمكان، متوخية في كل ذلك الوصول أو الاقتراب على الأقل من الحقيقة العلمية، فان وفقت في ذلك فهو المبتغى وإن أخفقت فحسبي أنني سأضيف لبنة جديدة إلى المكتبة العربية عن تاريخ الجزائر المعاصر.

أهم مصادر البحث ومراجعه :

اعتمدت في هده الرسالة على جملة من المصادر والمراجع التي تتصل اتصالا مباشرا بالموضوع، كما اعتمدت على مراجع ثانوية لها علاقة بالمرحلة التي درستها، ولنبدأ أولا بالمصادر.

أولا : المصادر : من أهم المصادر التي اعتمدتها :

أ- برنامج طرابلس 1962 المنبثق عن اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية الذي انعقد في طرابلس بين 27 ماي و 04 جوان 1962 وحضره قادة الثورة (أعضاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بقيادة يوسف بن خدة وقيادة الأركان العامة برآسة هواري بومدين)، وقد تمحور العمل حول تحديدي إيديولوجية وسياسة الجزائر الجديدة.

ب- دستور 1963 وميثاق الجزائر 1964 واللذان يعتبران مصدران أساسيان.

ت- خطب الرئيس هواري بومدين .

ث- عن الثورة في الثورة وبالثورة لصاحبه لطفي الخولي، فهو عبارة عن حوار مع الرئيس الراحل هواري بومدين تطرق فيه كاتبه إلى الخلفية التاريخية والسياسية والإيديولوجية للمجتمع الجزائري الجديد وإلى تصورات الرئيس هواري بومدين لبناء المجتمع على أسس علمية حديثة .

ج- أيام مع الرئيس هواري بومدين وذكريات أخرى، ألفه د. محي الدين عميمور، تحدث فيه عن أيامه مع الرئيس حين كان مستشارا له.

ح- لله وللوطن لصاحبه د. محي الدين عميمور، وقد جاء هذا المؤلف مدعما برسومات كاريكاتورية، استعملها الكاتب لتمرير أفكاره سواء كرسوم قائمة بذاتها أو كرسوم متكاملة مع الموضوع المطروح.

خ- وكتاب

ORIENTATIONS POLITIQUES DE L'ALGERIE (Analyse des discours du président Boumediene « 1965-1970 »)

لصاحبه خلفة معمري، تضمن تحليلا لخطب الرئيس هواري بومدين (1965-1970) علاوة على المواثيق والدساتير الأخرى مثل: دستور 76، ميثاق 76.

أما عن **المراجع** فهي عديدة ومتنوعة، اذكر على سبيل المثال :

- هواري بومدين رجل القيادة الجماعية لمحمد العيد مطمر، وهو مرجع بسيط في أفكاره، اعتمد أسلوبا سهلا مبسطا، يعتبر من الكتابات الجديدة .
- جبهة التحرير بعد بومدين حقائق ووثائق للدكتور علي بن محمد.
- النظام السياسي الجزائري للدكتور سعيد بوالشعير.
- مشروع المجتمع في تصورات النخبة الجزائرية المعاصرة: بومدين ومشروع المجتمع الجزائري، كتابة د. عبد الكريم بوصفصاف
- La STRATEGIE DE BOUMEDIENE : Pole Palta

أما عن **الرسائل الجامعية** فهناك :

- احمد بن مرسلي : "مفهوم الاشتراكية في التجربة التنموية الجزائرية"، دراسة تحليلية لخطب الرئيس هواري بومدين 1965-1978 _ رسالة دكتوراه دولة في علوم الإعلام والاتصال -جامعة الجزائر.
- ومن الدوريات: مجلة الوحدة، الجيش، ومن الجرائد: المجاهد، النصر، الشعب.

خطة الرسالة :

تتكون هذه الرسالة – المذكرة– من مقدمة وأربعة فصول وخاتمة وملاحق وببيليوغرافيا وفهارس.

الفصل الأول: بيئة الرجل .

وقد تطرقت فيه إلى جملة الأوضاع السياسية الاجتماعية الاقتصادية والثقافية التي شكلت في مجموعها المناخ العام لبيئة القائد هواري بومدين التي نشا فيها وساهمت بقدر كبير في تحديد مستقبل الرئيس القادم مع إبراز الأفكار الكبيرة المحركة لفكره السياسي، ويتكون هذا الفصل من أربعة مباحث:

المبحث الأول: الحياة السياسية

تطرقت فيه إلى الحياة السياسية في الجزائر خلال الثلاثينيات وأهم التغيرات التي شهدتها الساحة السياسية والعوامل التي كانت سببا في ذلك بدءا من مجازر 8 ماي 45 ومختلف السياسات الفرنسة التي سدت الطريق أمام كل التيارات والأحزاب الوطنية وجعلت الباب مفتوحا على مصرعيه أمام أسلوب آخر من النضال وهو الكفاح المسلح كما تحدثت عن الصراعات التي نشأت بين تنظيمات الثورة وانفجار ذلك الصراع وما خلفه من نتائج ليكون بداية لمرحلة جديدة في تاريخ الثورة الجزائرية تركت بصماتها بعد ذلك على حركة الأحداث.

المبحث الثاني: الحياة الاقتصادية

قد عالجت فيه كيف عمل الاستعمار خلال تواجده في الجزائر على تكييف الاقتصاد الجزائري بما يخدم مصلحته الخاصة بغض النظر عن مصالح الأهالي المسلمين إذ عن تمخض ذلك خصائص ميزت الاقتصاد الجزائري نوعين من القطاعات القطاع الحديث وهو خاص بالأوربيين والقطاع التقليدي وهو وقف على الجزائريين مما خلق مشكلة كبيرة بعد استرجاع الاستقلال في ضرورة البحث عن طرق وأساليب متنوعة للتكفل وخدمة هذه الأرض ذات القطاعات المختلفة.

المبحث الثالث: الأوضاع الاجتماعية

إن حتمية الوضع السياسي والاقتصادي أدت إلى معاناة الشعب الجزائري من الثالوث الأسود: الفقر والجهل والمرض ومن بين التقلبات الاجتماعية الشاملة التي تركت بصماتها العميقة نذكر أن الجزائر ضحت بمليون ونصف مليون شهيد من خيرة أبنائها سقوط شهداء في معركة التحرير. وتبع ذلك حالات لا تحصى من الترميل واليتم .

المبحث الرابع : الحياة الثقافية

وقد تحدثت فيه عن إتباع الاستعمار لسياسة التجهيل في الجزائر التي مكنته من البقاء قرن وثلث قرن في البلاد، فالتفقير والتجويع يؤديان بالفرد إلى البحث عما يسد الرمق، وذلك من شانه أن يصرفه عن الوجهة الثقافية.

الفصل الثاني: حياة القائد المدنية والعسكرية

ويتضمن خمسة مباحث :

المبحث الأول: مولده ونشأته

تعرضت فيه لميلاد ونشأة الرئيس الراحل هواري بومدين والوسط الذي ترعرع فيه.

المبحث الثاني:

وتناولت فيه مساره التعليمي بدا باجتيازه لمرحلة التعليم الابتدائي الفرنسي الذي انتقل على إثره إلى المدرسة الكتانية الحرة بقسنطينة، ليغادر بعدها الجزائر إلى تونس، حيث انتظم في سلك التعليم بجامع الزيتونة فترة قصيرة من الزمن، ثم واصل رحلته إلى مصر والتحق بجامعة الأزهر.

المبحث الثالث: بومدين والثورة

استعرضت فيه التحاقه بالثورة سنة 1955، وكيف أن الثورة قد صنعته وصارت الثورة صناعته وحرفته في الحياة.

المبحث الرابع: بومدين العسكري

تحدثت فيه، كيف ظل هذا الرجل يتصاعد بلا انقطاع مع الثورة وتتصاعد به من مجرد جندي بسيط إلى قائد ولاية إلى مؤسس لجيش التحرير، إلى القوة المحركة للأحداث قبيل الاستقلال.

المبحث الخامس: بومدين الرئيس

تناولت فيه التصحيح الثوري 19 جوان 1965 ووصول هواري بومدين إلى سدة الحكم مع احتفاظه بوزارة الدفاع الوطني .

الفصل الثالث : الحياة الاجتماعية في الجزائر

ويتكون من أربعة مباحث :

المبحث الأول : التركيبة السكانية في الجزائر

وقد تناولت فيه التنوع السكاني في الجزائر في مرحلة الدراسة والتي هي في الحقيقة عبرة لما خلفه الاستعمار بعد خروجه من الجزائر، مع التطرق إلى وسائل الإنتاج وبيد من كانت؟

المبحث الثاني: التعليم

استعرضت في هذا المبحث واقع التعليم في الجزائر في مرحلة الدراسة والمجهودات المعتبرة المبذولة، للخروج بمجتمع ورث الجهل والأمية عن العهد الاستعماري إلى إطارات جزائرية حملت على عاتقها مسؤولية البناء والتشييد.

المبحث الثالث: الصحة

تناولت فيه واقع الصحة بعد خروج الاستعمار الذي كان أليما جدا شانه في ذلك شان كل الأوضاع على اختلاف أنواعها لكن مرحلة البناء كرست مجهودات معتبرة لهذا القطاع وأعطته أهمية قصوى .

المبحث الرابع: الحركة العمرانية

استعرضت فيه ما خلفه الاستعمار من أكواخ وأحياء قصديرية بدائل عن سكن محترم، ذلك الحق الذي يجب أن ينعم به المواطن بعد استرجاع أرضه المسلوبة.

الفصل الرابع: الاشتراكية نظام اجتماعي

ويضم أربعة مباحث:

تناولت فيها معنى الاشتراكية ومفهومها في الجزائر وكيف حاول الساهرون على تطبيق المساهمة في صياغة مجتمع جديد تسوده العدالة والمساواة والإخاء، وكذا الأنماط الجديدة التي ظهرت في المجتمع كنتيجة لتطبيق الاشتراكية.

المبحث الأول: معنى الاشتراكية ومفهومها في الجزائر.

المبحث الثاني: الثورة الزراعية

المبحث الثالث: الثورة الصناعية.

المبحث الرابع: الثورة الثقافية

الفصل الأول:

بيئة الرجل

المبحث الأول: الحياة السياسية.

المبحث الثاني : الحياة الإقتصادية.

المبحث الثالث: الأوضاع الإجتماعية.

المبحث الرابع: الأوضاع الثقافية.

سأتناول في هذا الفصل الحياة السياسية والاقتصادية وكذا الأوضاع الاجتماعية والثقافية التي شكلت بتظافرها المناخ العام لبيئة "هواري بومدين" التي نشأ فيها وساهمت بقدر كبير في تحديد مستقبل الرجل مع إبراز الأفكار الكبيرة المحركة لفكره السياسي.

المبحث الأول: الحياة السياسية

إن الحديث عن الأوضاع السياسة في الجزائر من عقد الثلاثينات إلى عقد الستينات يجعلنا نعرج على الأيديولوجيات السياسية للحركة الوطنية التي كانت ركيزتها في الدفاع عن استقلال الجزائريين واستقلال الجزائر من ثمة تشكيل المناخ السياسي الذي نشأ فيه الطفل بومدين.

فقد اعتبر الفرنسيون سنة 1930 بداية عهد جديد من الانتصارات في الجزائر ودخلوا القرن الثاني من احتلالهم وهم في غمرة من النشوة والزهو معتقدين أنهم سيظلون فيها إلى الأبد ورفع غلاتهم شعارات معادية للعرب والإسلام معلنين أنهم قد اقتحموا الجزائر عنوة، وأنهم قد افتكوها من الحضارة الإسلامية وأعادوها إلى الحضارة الرومانية التي ينتسبون إليها، وكانوا في خلال ذلك يضربون بيد من حديد على كل محاولات التنظيم السياسي بين الجزائريين معتبرين كل محاولة من هذا النوع كفرانا بنعمة فرنسا على الجزائر[1].

وعندما هبت رياح النضال السياسي وشرعت التنظيمات السياسية والاجتماعية في الكفاح من اجل إبراز معالم الأمة، وقطع روابط التبعية لتحقيق استقلالها، بدأ الساسة الفرنسيون يتفننون في وضع القوانين وإصدار الأوامر والمراسم قصد تمديد فترة النوم العميق، وإطفاء النور الذي بدأت أشعته تحرك الهمم والضمائر. وأول ما تجدر الإشارة إليه بهذا الصدد ذلك المشروع الذي يحمل اسم صاحبيه بلوم[*]

---

[1] أبو القاسم سعد الله : الحركة الوطنية الجزائرية 1930-1945، ج3، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، مطبعة الجبلاوي: 1975، ص 14.

[*] ليون بلوم: كاتب ورجل دولة فرنسي، ولد سنة 1872 وتوفي بعد أن عمر 78 سنة، بدأ النضال إلى جانب جان جوريس في العشرية الأولى من القرن العشرين، ترأس حكومة الجبهة الشعبية سنتي 1936-1973، دعي بعد ذلك لرئاسة الحكومة سنة 1938 وفي أثناء الحرب لكن لفترات وجيزة، ترك مؤلفات عديدة وهامة. انظر/ محمد العربي الزبيري.الثورة الجزائرية في عامها الأول، ط1 – دار البعث للطباعة والنشر قسنطينة: 1984 ص 25.

وفيوليت[**] وهو المشروع الذي يمنح بمقتضاه حق التصويت للنخبة الذين كان عددهم في ذلك الحين يتراوح ما بين 2000 و2500 ألف شخص باعتبار أن مطالب الجزائر لا تتجاوز المساواة السياسية[1].

ومن الواضح أن هذا المشروع يهدف بالدرجة الأولى إلى حرمان الشعب الجزائري من ممارسة حقوقه السياسية، وهو مخطط جهنمي كان من الممكن أن يمنع الحركة الوطنية من التطور، لأنه يمتص منها أغلبية المتعلمين والمفكرين الذين لم يكونوا ينظرون إلى ابعد من الاندماج. ولحسن حظ الجزائر فإن المعمرين والرأي العام في فرنسا لم يتفطنوا لذلك في حينه، الأمر الذي أدى بهم إلى محاربة وبدل كل ما في وسعهم ليبقى هذا المشروع حبرا على ورق.

وإذا كان أوروبيو الجزائر يظنون أن رفض مشروع بلوم فيوليت نصرا لهم وان إرغام صاحبيه على التراجع مفيدا لإبقاء الجزائر فرنسية إلى الأبد، فإن الواقع كان عكس ذلك، إذ سمح للوطنيين الجزائريين التأكد من أن حكومة الجبهة لا تسيطر على الأوضاع، وأن التقدمية الاشتراكية والشيوعية ما هي إلا شعارات للاستهلاك السياسي فقط، وعليه فإنهم راحوا يفكرون جديا في مسالة الانفصال نهائيا عن فرنسا، ولم تكن تلك هي النتيجة التي توصل لها حزب الشعب فقط، ولكن التشكيلات الوطنية الأخرى كلها باستثناء الحزب الشيوعي قد ثبت لديها أن المساواة والاندماج لا أمل في تحقيقهما ومن ثمة وجب دفنهما مع المشروع واستبدالها بفكرة العمل من أجل إقامة دولة جزائرية مستقلة عن فرنسا[2].

وإن حدث تغيير نوعي على الصعيد الدولي أثناء الحرب العالمية الثانية وبعدها فإن الإدارة الفرنسية لم تغير من سياستها إلا بصورة شكلية محاولة الإمساك بزمام الأمور في ظل تزايد النشاط التحرري في الوطن العربي من جهة ونشاط الحركة الوطنية الجزائرية من جهة أخرى التي أصدرت بيانا موحدا يوم 10 فيفري 1943 ضمن مطالب الصلاحية مستعجلة ومطالب استقلالية مؤجلة[3].

ومن أهم ما تضمنه البيان هو تطبيق مبدأ حق تقرير المصير بالنسبة للشعب الجزائري ولجميع الشعوب المستضعفة بإلغاء الاستعمار واستنكاره واعتباره احد أشكال الاستغلال الجماعي الذي تطبقه دولة على حساب دولة أخرى، أما المطالب الإصلاحية فقد حددت في الدستور الجديد الذي يجب أن تزود به الجزائر، ومما جاء في هذا الدستور:

[**] اسمه موريس فيوليت، كان حاكما عاما على الجزائر خلال العشرينيات، ينتمي إلى الحزب الإشترلكي الفرنسي، كان عضوا في مجلس الشيوخ وساهم في الحياة السياسية الفرنسة لا سيما فيما يتعلق بالمستعمرات، وبالأخص الجزائر، وفيوليت هو الذي اضطهد الحركة الوطنية أثناء عهد إدارته في الجزائر وطارد ممثليها، ولكن تجربته في الجزائر ومعاصرته لذكرى الاحتلال وحرصه على ألا تضيع الجزائر من يد فرنسا، جعلت منه خبيرا في الشؤون الأهلية ، لذلك فإن الجبهة الشعبية في فرنسا عينته سنة 1936 عضوا في حكومتها مختصا بالشؤون الجزائرية. انظر/ أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق ص16

[1] محمد العربي الزبيري: الثورة الجزائرية في عامها الأول، ط1، دار البعث للطباعة والنشر، قسنطينة: 1984، ص ص 24-25

[2] محمد العربي الزبيري: المرجع السابق ص ص 25-26.

[3] جمال قنان: قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإعلام، الجزائر: 1994، ص 240.

- **أولا** : الحرية والمساواة المطلقة بين جميع سكانها دون تمييز في العنصر وإلغاء جميع القوانين الاستثنائية.
- **ثانيا** : تطبيق إصلاح زراعي واسع وإلغاء الملكية الإقطاعية.
- **ثالثا**: الاعتراف باللغة العربية كلغة رسمية إلى جانب اللغة الفرنسية ومنح الحرية في تعليمها.
- **رابعا** : حرية ممارسة العمل الصحفي باللغتين.
- **خامسا** : التعليم المجاني للأطفال من الجنسين.
- **سادسا** : حرية العبادة بالنسبة لجميع السكان وتطبيق مبدأ فصل الدين عن الدولة بالنسبة للدين الإسلامي.
- **سابعا** : اشراك جميع الجزائريين بشكل فوري وفعال في حكم بلادهم.
- **ثامنا:** إطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين(1).

وقد كان رد فعل السلطات الفرنسية بعد سلسلة الاعتقالات التي تعرض لها قادة الحركة الوطنية هو عدم الاعتراف الرسمي بمطالب البيان، إذ اعتبر الحاكم العام " كاترو" "CATROUX" تلك المطالب سابقة لأوانها(2) أما الرجل الأول في البلاد "شارل ديغول" " Charles de Gaulle" فقد صرح ببرازفيل في شهر جانفي 1944 بان هدف السياسة الفرنسية هو تأهيل الشعوب المستعمرة لأن تحكم بنفسها في إطار اتحادي فيدرالي مع فرنسا(3) ثم كان إصدار أمر 07 مارس 1944 الذي منح حق التجنس بالجنسية الفرنسية دون شرط التخلي عن الأحوال الشخصية لشريحة من المجتمع الجزائري قدرها 000 61 جزائري، وقد كانت تلك الإصلاحات التي أعلنتها السياسة الفرنسية بعيدة كل البعد عما جاء من مطالب في بيان الشعب الجزائري.

إن تحليلنا للأوضاع السياسية في الجزائر ولو بصورة موجزة في نهاية الحرب الكونية الثانية يوضح بجلاء أي نوع من الاستعمار قد فرض على الجزائر، كما أن معالم السياسة الفرنسية كانت بارزة وجلية، وما مجازر 08 ماي 1945 إلا نتيجة من نتائج هذه السياسة التي لم تتغير في يوم من الأيام.

فبينما كان العالم يحتفل بعيد النصر على الفاشية والنازية، قامت مظاهرات رفعت فيها شعارات وطنية مختلفة كما رفع فيها العلم الجزائري لأول مرة بألوانه الثلاثة الحالية، وقد أراد الجزائريون من وراء ذلك الاحتفال بنهاية الحرب من جهة وتذكير فرنسا بحقهم في الاستقلال من جهة أخرى(4).

ولم تمر الساعات الأولى من الثامن ماي حتى حدث الاصطدام إثر اعتداء محافظ الشرطة الفرنسية في مدينة سطيف، بإطلاقه الرصاص على الشاب شعال بوزيد الذي كان يحمل العلم الجزائري،

(1) André Noushi : La naissance du nationalisme Algérien 1914 -1954 , Edition de minuit , Paris : 1962 P136

(2) André Noushi : OP-Cit p. 136

(3) IBID . P 138

(4) عبد الله شريط ومحمد الميلي: الجزائر في مرآة التاريخ، ط1، مكتبة البحث. قسنطينة: 1965 ص 225.

ويتقدم المظاهرة، فأرداه قتيلا، هذا ما أدى إلى انفجار الجماهير الجزائرية التي أقبلت متظاهرة معربة عن فرحتها وانقلب الفرح إلى مأتم حين هاجمت الشرطة المتظاهرين ومعها الأوروبيون المدنيون، ولم يجد الجزائريون من وسيلة للدفاع أنفسهم إلا اللجوء إلى العصي وإلى أي سلاح عثروا عليه.

ولم يقتصر القمع الاستعماري وآلة القتل والتدمير على مدينة سطيف وحدها، بل امتد إلى أكثر مدن وقرى ودواوير جزائرية أخرى، خاصة في قالمة ونواحيها، وخراطة ودواويرها، وفج مزالة وأحوازها، واشترك الفرنسيون في هذه المجازر الإنسانية والمأساة الاستعمارية بدون استثناء، بما في ذلك العناصر اليسارية واليمينية على حد سواء، حيث شكلت مليشيات تقوم بإلقاء القبض واغتيال العناصر الوطنية دون محاكمة، كما اشتركت القوات العسكرية الفرنسية جميعا في عمليات الإبادة، القوات البرية والجوية والبحرية فضلا عن الشرطة والجندارمة وأسفرت العمليات على استشهاد ما يزيد عن **45000** من الجزائريين، واقتياد عشرات الآلاف إلى السجون والمحتشدات، وإعدام العشرات عن طريق المحاكم[1].

كل هذه البصمات الوحشية زادت الشعب إصرار على التمسك بالمطالبة والحرية والاستقلال[2].

وقد رسم فرحات عباس[*] انطباعات الشعب أثناء مجازر 08 ماي 1945 بقوله[3] "لقد كانت الجماهير الشعبية تلتهب وطنية وتتقد حماسا عاقدة العزم على التطلع إلى حياة مستقلة "، أما جريدة البصائر فقد قالت في عددها 175 تتكلم عن مجريات المجزرة[4]:« وما كاد ركب المظاهرات يتحرك في مدن سطيف وقالمة وخراطة ومدن أخرى بالجزائر حتى فوجئ بحملة عدوانية، فمزقت اللافتات وديست وحصد حاملوها بالرصاص، وانطلقت النيران بعد ذلك تحصد المتظاهرين بلا تمييز، وحلقت الطائرات

---

[1] محمد الطيب العلوي: مظاهر المقاومة الجزائرية من عام 1830 حتى ثورة نوفمبر 1954، دار البعث للطباعة والنشر، قسنطينة، الجزائر: 1985، ص ص 219-220.

[2] صالح فركوس : المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفينيقيين إلى خروج الفرنسيين (814 ق.م 1962)، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر: 2003: ص 241.

[*] عباس فرحات (1899 م- 1985 م) : ولد بجيجل من أسرة متوالية لفرنسا، تحصل على شهادة الباكالوريا بقسنطينة، ألتحق بالخدمة العسكرية بين (1921-1923)، تابع دراسته الجامعية تخصص صيدلة بالعاصمة، دخل المعترك السياسي ضمن فدرالية النواب التي تأسست سنة 1927 وكان من أكبر دعاة المساواة والإدماج، أسس في مارس 1944 جمعية أحباب البيان والحرية التي ضمت مختلف التيارات، ألقت عليه سلطات الاحتلال القبض في يوم 31 ماي 1945 بتهمة تنظيم مظاهرات 08 ماي 1945، سنة 1946 أسس حزبا جديدا وهو الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، لم ينظم للثورة إلا بصورة اضطرارية في جوان 1955، كان أول رئيس حكومة جزائرية، له العديد من الكتب التاريخية والمقالات التي تتناول التاريخ السياسي والعسكري للجزائر إبان الاحتلال الفرنسي، انظر/ عبد الكريم بوصفصاف وآخرون : معجم أعلام الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، ج2، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة: 2004 ص ص 206 – 213

[3] فرحات عباس : حرب الجزائر وثورتها، ليل الاستعمار، ترجمة: ابوبكر رحال، مطبعة فضالة المحمدية، المغرب، دون تاريخ، ص 253.

[4] محمد الصالح الصديق: أيام خالدة في حياة الجزائر، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر: 1999، ص ص 29-30

محملة بالقنابل والدمار تدك المدن والقرى وتسوي الأرض بجثث الجزائريين... وانتهكت الحرمات حتى خيل للناس أن الحرب قد انتقلت من أوروبا إلى فرنسا...».

والحق ان هذه المظاهرات السالفة الذكر قد بدأت سلمية، أراد الجزائريون التعبير فيها عن فرحتهم بانتصار الديمقراطية على الفاشية والنازية، وعن رغبتهم في الاستقلال، إلا أن الإدارة الاستعمارية حولت هذه المظاهرات بتعسفها إلى لهيب أشعل في نفوس الجزائريين موجة من الغضب، تحول إلى ثورة غير منظمة ولا مهيأة من قبل، لأنهم وجدوا أنفسهم في حالة دفاع عن النفس[1].

وقد استمرت هذه الجريمة في حق الإنسانية طيلة عشرة أيام أو أكثر حيث كانت فرق الميليشيا تحفر حفرا كبيرة وما أن يستكمل أحدها حتى ينطلق الرصاص ليسقط عشرين، فيتقدم عشرون آخرون يوارون عليهم التراب قبل أن يحفروا قبرهم بأيديهم، وهكذا توالت العمليات بهذه الوحشية وبتعزيز من الطائرات والمدفعية الجوية والبحرية كانت الأرض تدك والبيوت تهد والأرواح تزهق والدماء تراق والأعراض تنتهك...[2]، من أهم الشخصيات الوطنية التي مثلت الاتجاه الإدماجي وأنكرت أحيانا فكرة الاستقلال، شخصية فرحات عباس ولكن مشاركته في الحرب الثانية والإهانة التي شعر بها بين زملاءه الفرنسيين ومجازر الثامن ماي 1945 كانتا بالنسبة إليه منعطفا حاسما نحو قناعات جديدة ويظهر ذلك من خلال ما كتبه في ليل الاستعمار وما قاله:[3] « وبما يخص نفسي فقد قضيت بصفة نهائية على ما يسمونه "سياسة الإدماج" الرامية إلى المساواة في الحقوق، فليست كافية في حد ذاتها بل يجب تكميلها بالفكرة الوطنية المدرجة في نطاق الوطنية الجزائرية والجنسية الجزائرية... مالي أنكر حقيقة ناصعة وضوح الشمس وفي رونق الضحى» لكن التطور الكبير يكمن في التقارب بين مختلف الاتجاهات السياسية، وإن كانت الحركة الوطنية قبل ذلك تنطق من أيديولوجيات متقاربة جدا كونها –على الأقل– جميعا تتناقض مع الواقع الاستعماري[4].

وإذا كانت حوادث 08 ماي هي الصفعة الأخيرة التي أيقظت النخبة التي كانت تجري وراء سراب الاندماج فإنها من جهة أخرى قد أدت إلى اندثار جمعية أحباب البيان التي كانت تأوي تحت سقف واحد جميع المتناقضات الوطنية، فبعد أن حلت الجمعية رسميا في 14 ماي 1945 ظهرت للعيان تلك المتناقضات، ووقع الطلاق بين مناضلي حزب الشعب الذين يدعون لمكافحة سائر أنواع السيطرة الأجنبية، وإلى ضرورة استعمال العنف الثوري لاسترجاع السيادة الوطنية المغتصبة، وبين بقية الأعضاء من علماء وعباسيين الذين يفضلون الأساليب السليمة المندرجة في إطار المبادئ الديمقراطية والجمهورية.

---

(1) محمد الطيب العلوي: المرجع السابق، ص ص 221 – 222

(2) علي تابليت : من جرائم فرنسا في الجزائر، مذابح 08 ماي 1945 وتمهيد ثورة أول نوفمبر 1954، الثورة الجزائرية أحداث وتأملات، إنتاج جمعية أول نوفمبر، مطابع عمار قرفي، باتنة: 1994 ص ص 19 – 20

(3) فرحات عباس : المصدر السابق، ص 248.

(4) بن يامين ستورا : مصالي الحاج رائد الوطنية الجزائرية 1898 – 1974، ترجمة: صادق عماري ومصطفى ماضي، دار القصبة للنشر، الجزائر: 1989، ص 285

إن هذا التباين في الرأي قد أفاد السلطات الاستعمارية التي راحت تعمل على جر الأحزاب الوطنية إلى ميدان الصراعات الهامشية المتمثلة في الحملات الانتخابية على جميع المستويات، ولإبعاد شبح لاستغلال، أوجدت الحكومة الفرنسية أداة جديدة أسمتها القانون الأساسي الجزائر، وجعلت المجلس الوطني يصادق عليه يوم 20 سبتمبر سنة 1947، ومن حيث المضمون فإن هذا القانون لم يأت بجديد، بل جاء جامعا وملخصا لمحتويات المراسيم والقوانين الاستعمارية التي عرفتها البلاد منذ السنوات الأولى من الاستعمار، هذا القانون الذي وقع عليه الرئيس الفرنسي " فانسان اوريول"[*] يشتمل على ثمانية أبواب وستين مادة ويهدف بالدرجة الأولى إلى فضل النخبة التي تتمتع بحق المواصلة عن الجماهير الشعبية التي ترغب سلطات الاستعمار إبقائها أداة طبيعية لخدمة المصالح الخاصة للمعمرين[1].

إن استقرائنا للواقع السياسي يجعلنا نفهم حقيقة التغير الذي حدث فبالرغم من تضمن القانون بعض المواد التي تنص على المساواة بين المعمرين والجزائريين والقيام بإصلاحات اقتصادية وسياسية مستعجلة إلا أنه لم يلق أي تجاوب من الطرف الجزائري[2].

والحديث عن المساواة بين الجزائريين ذلك الحين لا يمكن إلا أن يكون صوريا، لا سيما في التمثيل النيابي الذي نص عليه هذا القانون وأنشأ لذلك مجلسا جزائريا يمثل فيه ستون جزائريا وستون فرنسيا، يمثل الجزائريون حوالي 9 ملايين نسمة بينما يمثل النواب الفرنسيون حوالي 850.000 مواطنا فرنسيا فقط.

لذلك حتى ولوتم تطبيق القانون حرفيا، فإن العنصرية والاستعباد سيبقيان قائمين خاصة وأن الأوروبيين كانوا يسيطرون على الساحة السياسية في فرنسا وعلى الجهاز التنفيذي في الجزائر[3].

كما انه كان قانونا عنصريا بالدرجة الأولى وثانيا لأنه تضمن مواد ألغت ما فيه من مواد أخرى ولهذا فإنه يستحق فعلا وصف "المسخ القانوني" الذي أطلقه عليه "فرنسيس جونسون" Francis Jhonson "و زوجته كوليت " Colette" في كتابهما "الجزائر الخارجة عن القانون" فمثلا بينما تعلن المادة الثانية حق المساواة بين جميع سكان العملات الجزائرية دون تمييز في الأصل أو الجنس أو الدين أو اللغة، وتعلن مادة أخرى أن "المجلس الجزائري" يتكون من مئة وعشرين (120) عضوا مقسم بالتساوي بين الجزائريين والمستوطنين ، وهذا هو منطق المساواة بين أقلية لا تزيد عن ثمانمائة وخمسون ألف (850.000) نسمة

[*] السيد فانسان اوريول: ولد سنة 1884 وتوفي سنة 1966، اشتغل بالمحاماة التي مارسها قبل ان يغرق في بحر السياسة، كان اشتراكي المذهب، عين وزيرا للمالية بحكومة ليون بلوم سنة 1936، ثم وزيرا للعدل سنتي 1937/ 1938، ساهم في حرب التحرير الفرنسية، انتخب رئيسا للمجلسين التأسيسين وللمجلس الوطني من بعدهما، ثم رئيسا للجمهورية الفرنسية من سنة 1947 إلى سنة 1954. انظر/ محمد العربي الزبيري المرجع السابق ، ص 30.

[1] محمد العربي الزبيري: المرجع السابق، ص ص 27 – 30

[2] جمال قنان : المرجع السابق، ص 218

[3] محمد العربي الزبيري : المرجع السابق، ص31

وبين أغلبية تقدر بتسعة ملايين نسمة من الجزائريين كما سلف الذكر[1]، وهكذا تكون المساواة التي ينص عليها القانون فريدة من نوعها، إذ تسوى حقوق تسعة من الجزائريين بحقوق أقل من واحد من الأوروبيين[2].

وإذا كان القانون الفرنسي قد منحهم هذا الحق أخيرا فإن الإدارة الفرنسية في الجزائر قد التجأت إلى تزوير الانتخابات وتعيين عملائها في المجالس المنتخبة[3] فمثلا الانتخابات التي جرت في شهر أكتوبر 1947 ثم انتخابات الجمعية الجزائرية سنة 1948 كانت نتائجهما إلى حد ما مشجعة لكن سرعان ما تصدت لها الإدارة الاستعمارية بكل الوسائل[4].

وقد انتظمت بتلك المناسبة حملة سياسية واسعة تحت شعار "رفض القانون الجزائري" وحمل الشعار عن وعي وإدراك المتطرفون من غلاة الاستعمار بالنسبة للمجموعة الانتخابية الأولى، ومناضلو حركة الانتصار للحريات الديمقراطية بالنسبة للمجموعة الانتخابية الثانية أما المجموعة الأولى فلأنهم كانوا يدعون إلى حرمان الأهالي من كل الحقوق لأجل ذلك ناصبوه العداء و طالبوا بمحاربته وعدم تطبيقه، أما المجموعة الثانية فلأنهم كانوا يدعون إلى استقلال البلاد استقلالا كاملا، وإلى استرجاع السيادة في إطار دولة جزائرية تتمتع بجميع صلاحيتها، ونظرا إلى أن القانون الجديد، في حقيقته، تمهيد لتحقيق ما يسمى بالاندماج التدريجي فإنهم لم يجدوا غير معاداته والمطالبة بمحاربته وعدم تطبيقه.

ولقد جاء موقف الرفض ذلك بنتائجه الايجابية داخل المجموعتين: فمرشحو حركة الانتصار للحريات الديمقراطية قد أحرزوا في المجموعة الثانية، على جميع المناصب المتنافس عليها في سائر بلديات القطر، كما أن اليمينيين المتطرفين في المجموعة الأولى، قد حققوا نصرا لم يعهدوه من قبل.

وخوفا من أن يكون لممارسة الديمقراطية في انتخابات المجلس الجزائري نفس المفعول الذي كان لها في الانتخابات البلدية، دشن السيد/ نيجلان طريقة جديدة عرفت باسمه، أسسها على تزييف عدد الأصوات عندما يتعذر تزييف عملية الترشيح[5].

والاستنتاج الذي يمكن أن نستخلصه من كل هذا هو عدم فاعلية النشاط السياسي والوصول إلى باب مسدود، فلم يبقى المجال مفتوحا إلا للاحتجاجات الحادة ضد هذا النظام الاستعماري والتنديد بتعسفات الإدارة، فغياب الحرية والتميز العنصري والتزوير الانتخابي والقمع الوحشي أثار ضغط جماهيري[6] تولدت عنه قدرة وقوة على المواجهة التي أعدت للقيام بالثورة، ونحن إذ نذكر هذه المشاركة الجزائرية في الانتخابات فهذا لا

---

[1] رابح بلعيد : 1947 إقرار قانون جديد للجزائر، رسالة الأطلس، ع 128، الحلقة 35، مارس 1997 ص 11

[2] محمد العربي الزبيري : المرجع السابق، ص 31

[3] عمار بوحوش : التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، ط1، دار الغرب الإسلامي بيروت: 1997، ص 370.

[4] جمال فنان: المرجع السابق، ص 218.

[5] محمد العربي الزبيري: المرجع السابق، ص 32 – 33

[6] André Moine : Ma guerre d'Algérie, Editions Sociales, Paris : 1979 P 23

يعني أن الحركة الوطنية قد انتهجت طريقا واحدا لتحقيق الهدف، بل يمكننا أن نميز ابتداء من سنة 1947 النشاط السياسي المؤمن بالعمل السري إلى جانب النشاط السياسي الشرعي– العلني–.

أما التيار الثالث فهو المؤمن بالجهاد وقتال العدو وستقوم به المنظمة الخاصة[1] فبينما كانت السلطات الاستعمارية تواصل سياسة الاستبداد وتطبق فكرة الاهانة والإذلال بواسطة الغش والتزييف، كان التيار الثوري يقوى ويتدعم داخل الحركة الوطنية[2]، وعلى العموم يمكن تقييم تجربة التعددية الحزبية في الجزائر خلال المرحلة المذكورة أنها تجربة ايجابية وفريدة من نوعها، ربما تنفرد بها الجزائر في العالم العربي والإسلامي إن لم نقل في العالم الثالث، على الرغم من أنها تمت في ظروف الاستعمار والاضطهاد والجشع وسياسة الإبادة الجماعية الشيء الذي انتهى إلى الانسداد وإلى خدمة اختيار طريق الثورة المسلحة، وأهم ما يمكن أن نستنتجه ونستخلصه من هذه التجربة هو أن مختلف الأحزاب قد تعايشت مع بعضها ولم تتنكر لبعضها البعض[3].

وحينما اندلعت ثورة 1954 اتضح جليا أن سياسة الاندماج وفكرة المساواة أصبحت شيئا من الماضي، فقد كان الأمل يراود الجميع بأن توجد ثورة عملاقة تكافح في الجبال والبوادي والسهول والصحاري في الداخل والخارج من أجل استرجاع كرامة الشعب الجزائري وحريته المسلوبة منذ 1830م.

فحدث أول نوفمبر وقيام جبهة التحرير لا يمكن أن يعتبرا حدثان عارضان، انطلقا فجأة في غمرة أحداث أخرى دون خلفية تاريخية وبعد مستقبلي إنما في الحقيقة ما هما إلا ثمرة وحوصلة لنضال أجيال، فهما إلى جانب كونهما حدثين استراتيجيين بعيدي المدى فقد اخرجا الحركة الوطنية من أزمتها وتناقضاتها وفتحا لها آفاقا جديدة وطرق نضال صحيحة ذات بعد تاريخي عميق لا يمكن نكرانه، ولفهم هذه المبادرة التاريخية الموفقة لابد من إلقاء نظرة ولو سريعة على النضال الوطني الذي سبق ظهور هذا الحدث على الحالة المادية والمعنوية التي كان عليها الشعب عشية غرة نوفمبر.

لقد حوّصل بيان أول نوفمبر النضال السياسي لهذه المرحلة في العبارات الآتية[4]: "فنحن نعتبر قبل كل شيء أن الحركة الوطنية – بعد مراحل من الكفاح– قد أدركت محلة التحقيق النهائية، فإذا كان هدف أي حركة ثورية –في الواقع– هو خلق جميع الظروف الثورية للقيام بعملية تحريرية، فإننا نعتبر أن الشعب الجزائري، في أوضاعه الداخلية متحدا حول قضية الاستقلال والعمل...".

فخيار الكفاح المسلح ليس دافعه الرومانتيكية السياسية أو التطرف في المواقف بل هو ضرورة حتمية فرضها ذلك التناقض المتمثل في وجود الاستعمار الناكر للشخصية التاريخية للشعب الجزائري ووجود شعور بكون الجزائر أجهضت في نموها التاريخي بسبب الاحتلال، وأنه لا سبيل للتوفيق بين

---

[1] محمد العربي الزبيري: المرجع السابق، ص 79.

[2] المرجع نفسه، ص 35.

[3] الأمين شريط: التعددية الحزبية في تجربة الحركة الوطنية 1919 – 1962، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر: 1968 ص 71.

[4] ينظر/ نداء أول نوفمبر 1954: النصوص الأساسية لثورة نوفمبر 54، منشورات ANEP، ص 9.

الرغبة في استعادة الشخصية الوطنية وتنميتها، شان كل مجتمع تحت الاحتلال الأجنبي، وهذا التناقض لا يمكن حله حلا جذريا إلا بالكفاح المسلح الذي هو الأسلوب الوحيد الملائم لذلك[1].

وخلال ثورة التحرير المسلحة، كان لا مفر من أن تنشب صراعات،كما هو الحال في كل ثورة بين تنظيمات الثورة بعضها مع بعض، وذلك مع كل تقدم إلى الأمام أو انتكاسة إلى الخلف، حول المسؤوليات والاختصاصات وبالذات حول الإجابة على السؤال من يقود؟

ولم تكن محاولات الإجابة على هذا السؤال تخري على نحو مجرد ومنعزل داخل التنظيمات وإنما تتصل بحركة الصراع الطبقي ومساراته السياسية داخل جهاز الثورة بجميع تنظيماته ومؤسساته،وزاد من تعقيد الإجابة عن هذا السؤال اختطاف فرنسا لخمسة ممن عرفوا بالزعماء التاريخيين للثورة في أكتوبر (تشرين الثاني) 1956 من ناحية ونمو وتركز القوة الضاربة للثورة عسكريا وسياسيا في جيش الحدود منذ نهاية عام 1959 من ناحية أخرى.

وقد ظهر الخلاف حول (من يقود ؟) بين "قادة الخارج" وفي مقدمتهم الحكومة الجزائرية المؤقتة، وقادة الداخل وعلى رأسهم عقداء الولايات والقوات العسكرية المحاربة من جيش التحريري الوطني. وتفرع فيها بعد ذلك خلاف أخر حول "من يقود؟" أيضا، بين ما يسمى بـــ "**المدنين**" البعيدين عن ساحة القتال و(**العسكريين المدنيين**) الذين يمارسون حرب التحرير عمليا.

وكانت الحكومة المؤقتة –و هي من السياسين – ترى ضرورة إنفرادها التام بالقيادة كهيئة سياسية عامة مسؤولة أمام المجلس الوطني للثورة، وان يخضع جيش التحرير الوطني لتوجيهاتها السياسية ،في حين أن جيش التحرير كان يرى أن اتصاله المباشر بالواقع الجزائري وتفاعل خبراته السياسية والعسكرية، أقدر على تحمل مسؤولية القيادة مع الجبهة، وأن الحكومة المؤقتة ليست في حقيقتها إلا مجرد واجهة دولية وجهاز إداري لتأمين السلاح للمحاربين وهو الصراع المعروف بالخلاف بين الداخل والخارج أو بين السياسي والعسكري.

وفي أواخر عام 1959م انفجر هذا الصراع الذي ظل مكتوما داخل الثورة، وانتهى بإقالة اللجنة العسكرية الثلاثية المكونة من وزراء الحكومة المؤقتة (كريم بالقاسم وبن طوبال وبو الصوف) وعين المجلس الوطني للثورة، قيادة جديدة لجيش التحرير باسم هيئة الأركان برئاسة الكولونيل "هواري بومدين"[2]. وبهذا بدأت مرحلة جديدة في تاريخ الثورة الجزائرية، تركت بصماتها الهامة بعد ذلك على حركة الأحداث منذ ذلك الوقت حتى التاريخ الراهن.

وقد حاول الاستعمار الفرنسي استغلال هذه الصراعات بين الداخل والخارج وبين المدنيين والعسكريين المدنيين. فعمد الجنرال ديغول خلال المفاوضات الأولى التي جرت في مولان عام 1960م

---

(1) جمال قنان: المرجع السابق، ص ص ص ص 239– 242.

(2) لطفي الخولي:عن الثورة في الثورة وبالثورة ،حوار مع بومدين، منشورات التجمع الجزائري البومدييني الإسلامي، مطبعة دار الهدى، الجزائر: دون تاريخ، ص ص 31–33.

بين الحكومة الفرنسية وأحمد بومنجل ممثل الحكومة الجزائرية المؤقتة ،إلى فتح مفاوضات سرية أخرى موازية لبعض القادة العسكريين كان أبرزهم (سي صالح) احد القادة في الداخل ،لكن المؤامرة فشلت إذ أسرع جيش التحرير إلى العمل على محاصرتها وتحطيمها .وأعاد ديغول المحاولة لكن على مستوى أخر،وذلك بفتح مفاوضات أخرى موازية مع الزعماء الخمسة المعتقلين بقلعة "الاونوا" في فرنسا، وركز بالأخص على بن بلة، لكن جيش التحرير كان أسرع منه في الحركة باتصالاته ومناوشاته مع الزعماء عامة وبن بلة خاصة، وانتهت محاولة ديغول الثانية أيضا بالفشل ,عندما أعلن الزعماء رفضهم الدخول في مفاوضات مع الحكومة الفرنسية من داخل السجن ومن فوق أكتاف المقاتلين.

والواقع أننا نخطئ لو حصرنا باب الخلافات عند هذا المستوى، أو عند مستوى الصراعات الشخصية التي لا مفر من قيامها بين قادة الثورة ،كطبيعة إنسانية، بل يجب أن نقيم هذا كله في ضوء اختلاف التركيب الطبقي والمصالح والتطلعات الاجتماعية للقوى التي تحالفت منذ أول نوفمبر (تشرين الثاني) 1954م لحمل السلاح ضد الاحتلال، فضلا عن تفاوت مستويات الوعي والثقافة، فالعدو واضح وهدف الثورة واضح أيضا، فالعدو وهو قوات الاحتلال والهدف هو استرجاع الاستقلال الوطني، غير انه منذ أن بدأت الثورة تحقق نجاحات جوهرية في الميدان تصل بها إلى عتبات الاستقلال، بات المحور الذي يدور حوله تحالف جبهة الثورة الوطنية المسلحة غير ذي موضوع ،أو على الأقل غير كافي، وصار من الضروري استبداله بمحور أخر هو كيفية بناء الوطن ،سياسيا واجتماعيا واقتصاديا بعد الاستقلال؟.

ومن هنا نشب بالضرورة، الصراع داخل القوى المكونة لجبهة التحرير الوطني من فلاحين وعمال ومثقفين وعناصر برجوازية عندما بدا واضحا أن الثورة قد فرضت وجودها على الاستعمار الفرنسي والعالم كله منذ أواخر 1959م وبدايات 1960م واتخذ هذا الصراع صورا متعددة[1].

كان هذا هو الوضع عند إعلان الاستقلال، وخروج الزعماء الخمسة من سجنهم بفرنسا، واجتماع المجلس الوطني للثورة في طرابلس بليبيا[2]، كما أن هذا الوضع نفسه كان يعايشه هواري بومدين كقائد عسكري عملي ورجل سياسي تنظيري ومستقبلي ، ولا شك انه قد استفاد الكثير من ذلك الصراع الأخوي بين الأشقاء، والذي كان يبدو في مجمله صراعا أيديولوجيا وطنيا لصالح الثورة واسترجاع الاستقلال الوطني، وإن كان يبدو للبعض نزاعا فرديا يدور حول المصالح الشخصية، غير أن الدارس لواقع الثورة وتجلياتها المختلفة يفهم بصورة مباشرة أن كل ذلك كان من أجل الوصول بسفينة الثورة إلى بر النجاة، ولكن الأهم من هذا كله هو أن القائد الفذ قد استفاد كثيرا.

---

[1] لطفي الخولي: المصدر السابق، ص ص 32-34

[2] المكان نفسه.

المبحث الثاني: الحياة الاقتصادية

الجزائر بلد زراعي هذه حقيقة قديمة قدم التاريخ ،لا تحتاج إلى دليل ولكن الجديد في الأمر هو أن مؤرخي الاستعمار يدعون أن المعمرين الفرنسيين هم الذين استصلحوا الأراضي وصيروا تربتها خصبة، وأن هؤلاء المؤرخين يتناسون أو يتجاهلون ما ورد في تقديم السيد "تادنه" الذي قدمه حاكم الإمبراطورية الفرنسية في أيام عزها والذي جاء فيه (أن مناخ الجزائر جميل، وأرضها طيبة ،توجد بها مراعي شاسعة، وسهول فسيحة ،تكثر فيها منتوجات أمريكا والهند، بالإضافة إلى ما ينبت في أراضي أوروبا ,كما أنها تنتج كميات هائلة من القمح والشعير والصوف والجلود والشموع، أما مراعيها فتزخر بأنواع الحيوانات المختلفة مثل الأبقار والأغنام والماعز ،و البغال والحمير الممتازة).

و يبدوا كذلك أن هؤلاء المؤرخين لم يطلعوا على ما أورده السيد (شالر) في كتابه "لمحة تاريخية عن الدولة الجزائرية"،إذ يؤكد أن سهول متيجة تعتبر من أحسن الأراضي وأوسعها في العالم، وذلك نظرا لمناخها وخصوبتها وموقعها وهي تمتد على مساحة قدرها 330 ميلا مربعا، إن هذه الصورة التي أعطيت لفرنسا عن الجزائر هي التي أغرت فرنسا بغزو بلادنا.

ولقد كانت الحزائر تنتج من الحبوب على اختلاف أنواعها، ما يكفي لتعذية سكانها من بشر وحيوانات، وكان الفائض حسب الشهادات الأوروبية المعاصرة يصدر إلى جنوب فرنسا وايطاليا، لانقاد الأهالي هناك من المجاعة القاتلة.

ثم جاء الاستعمار، وشرع في امتصاص خيراتنا بطريقة فوضوية ومكثفة في آن واحد إلى أن كان الاحتفال بمرور قرن من الزمن على الغزو الفرنسي، فطالعتنا بعض الصحف بحقائق مرة ،لم تكن في الحسبان، مفادها أن الجزائر التي كانت تصدّر القمح والشعير قد أصبحت سنة 1930 مضطرة لاستيراد المواد الغذائية الضرورية لحاجات سكانها[1].

مثل هذه الحقائق تفرض علينا طرح أسئلة كثيرة، وفي مقدمتها، كيف انقلبت الأوضاع بهذه الصورة وبتلك السرعة؟ والجواب يكون سهلا ومعقولا إلا على الفرنسيين، هو أن شذاذ الأفاق الأوربيين من الرعاع والصعاليك كانوا يجهلون طريقة الاعتناء بالفلاحة، ولم يكونوا يهدفون لغير الإثراء بأية طريقة كانت، لأجل ذلك ركزوا مجهوداتهم على استنزاف الثروات، كما أنهم لم يهتموا باستصلاح الأراضي البور، أو الأراضي الموات الممتدة على ملايين الهكتارات جنوب التل شرقا وغربا[2].

إذ أن أول خطوة شرعت فيها الإدارة الفرنسية هي انتزاع الأراضي ومصادرتها وتركيزها في قضية الإقطاع الاستعماري، حيث كانت البداية بأراضي البايلك وبعدها شرعت السلطات الفرنسية في شن

(1) محمد العربي الزبيري: المرجع السابق، ص ص 39−40.

(2) المرجع نفسه، ص 40.

العديد من القوانين الجائرة حتى تسهل عملية الاستيلاء على الأراضي ذات الملكية الجماعية مثل أملاك العرش وأملاك القبائل[1].

وبالإضافة إلى إهمال العمليات الاستصلاحية التي كانت من الممكن أن تصير الجنوب الجزائري جنة خضراء، قادرة على تغذية عشرات الملايين من البشر، فان المعمرين قد وجهوا ضربة قاسية مازالت بصماتها واضحة المعالم على فلاحتنا، وتتمثل في تخصيص حوالي نصف مليون هكتار من أحسن الأراضي لزراعة الكروم المنتجة لعنب الخمور،مع العلم أن الجزائريين مسلمون ولا يستهلكون المشروبات الكحولية، هكذا قضي في ضواحي معسكر على زراعة الأرز[*] حتى يفسح المجال لتوسيع مساحات الكروم، وكذلك الأمر في شمال شرقي الجزائر، حيث أهملت زراعة القمح وسائر أنواع الحبوب الغذائية لفائدة الكروم أيضا.

وإذا كانت مغارس الكروم قد أنشئت على حساب زراعة الحبوب، فان اقتصار المعمرين على استغلال المساحات التي وجدوها عند الغزو، وعدم إلتفاتهم إلى الجنوب حيث تتكاثر المياه الجوفية، مع ارتفاع عدد السكان، مما أدى إلى تزايد الحاجيات، وإلى تحويل الجزائر من بلد مصدر للحبوب إلى بلد يمد يده ليحصل على قوت أبناءه[2].

فخلال السنة الأخيرة التي سبقت اندلاع الثورة، تدهورت الأوضاع الاقتصادية في الجزائر بشكل ملحوظ، نتيجة النظام الاقتصادي والسياسي الذي فرضته الإدارة الفرنسية على الأهالي الجزائريين، بحيث افرز هذا النظام نتائج جد عقيمة أهمها أن دخل الفرد الجزائري في سنة: 1948م لم يتعد: 29000 فرنك سنويا، بينما وصل دخل الأوربي في الجزائر إلى: 360000 فرنك.

وقد استقطبت الزراعة بإمكانياتها الضئيلة وقدراتها المحدودة أكثر من ثلثي سكان الجزائر أي 6500000 فلاح وذلك من المجموع العام لسكان البلاد الذي هو 10 ملايين وكان العامل الفلاحي لا يتقاضي سوى مائتي فرنك (200 فرنك) يوميا مقابل 12 ساعة من العمل دون أن يتمتع بأي حق اجتماعي ، أما عن المستوطنين الزراعيين، فقد تجاوز عددهم نصف المليون كانوا يشتغلون في أحسن الظروف ثلاثة أشهر في السنة، ويبقون عاطلين عن العمل ما تبقي من السنة[3].

وعلي هذا الأساس فان سنة 1954 قد وجدت الفلاحة الجزائرية متقهقرة بالنسبة لما كانت عليه قبل الغزو وأن تعسف الاستعمار، وعمليات الاغتصاب التي قام بها والتي تعرضت لها كافة أنحاء الوطن وكذالك روح المعمرين الانتهازية الاستغلالية كل ذلك ترتب عنه إبعاد الفلاحين الجزائريين عن التسيير في مجال الزراعة،لتحويل معظمهم إلي آلات تسخر لخدمة المستغلين الأوروبيين من جهة، ولتزويد الفلاحين الفرنسيين بما يحتاجون إليه لتحسين منتجاتهم، ولتنمية طاقاتهم الإنتاجية من جهة ثانية.

---

[1] عمار قليل: ملحمة الجزائر الجديدة، ج1، ط1، دار البعث، الجزائر: 1991، ص 64.

[2] محمد العربي الزبيري: المرجع السابق، ص ص 40-41.

[3] عمار هلال: أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصر(1830-1962)، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر:1995 ص ص 374-375.

أما سكان الريف من الجزائريين وهم الأغلبية، فإنهم كانوا يحيون حياة ضنكا، يكتفون بالخبز والماء، والثياب الرثة في غالب الأحيان، ويسبحون بحمد المعمر الأجنبي الذي يسمح لهم بسقي أرض الأجداد بالعرق والدموع فتخرج له من طياتها ما يثريه.

وتجمع الإحصائيات بالنسبة للعشرية التي سبقت الثورة، أن الأراضي الصالحة للفلاحة تبلغ مساحتها أحد عشر مليون هكتار، منها ثمانية بيد الجزائريين الذين يمثلون تسعة أعشار السكان، بيد أنها قليلة الخصوبة ضعيفة المردودية، وثلاثة ملايين هكتار بيد حوالي خمسة وعشرين ألف معمر لان الباقي يحتكرون التجارة الخارجية والصناعة الهامة ويشغلون مناصب القيادة علي اختلاف أنواعها وفي جميع الميادين[1].

وعلى طول المرحلة الكولونيالية ظلت الزراعة مقسمة إلى قطاعين، القطاع الحديث وهو ملك خاص بالمستوطنين، وقد استخدمت فيه الوسائل الحديثة كالجرارات والحاصدات والأسمدة، ونحو ذلك من الآلات المختلفة، بالإضافة إلى اعتماد مساحات شاسعة منه على الري، والقطاع الثاني هو القطاع التقليدي الذي كان ملكا للأهالي المسلمين، وهو قطاع ظل يعتمد على الوسائل التقليدية كالمحراث الخشبي الذي تجره الحيوانات، وعلى الحصاد اليدوي الذي يعتمد على المنجل بالإضافة إلى انحصار أراضيه في المناطق الجبلية القليلة الإنتاج والبعيدة عن مصادر مياه الري، ناهيك عن غياب الأسمدة الاصطناعية كالفوسفات والبوتاسيوم، على الرغم من أن الجزائر تحتوي على احتياطي هام من الفوسفات كان تم استخراجه من مناجم الكويف، لكنه ظل خاضعا للمؤسسات الفرنسية تلك المتواجدة بقسنطينة والتي كانت تصدّر معظم إنتاجه[2].

وعن تربية المواشي فقد عرفت تقهقرا وتخليا عن تربيتها من طرف الفرنسيين الذين هجروا تربية البقر والغنم واقتصروا على الزراعة، التي تتطلب رقابة أقل وتجمد رؤوس أموال أقل، وقد هجروا كذلك تربية الطيور والخنازير. ومجمل القول أنهم تركوا كل ما يتطلب عناية مستمرة ومراقبة دائمة، وقد تقهقرت تربية الماشية كذلك لدى الفلاحين الجزائريين، والواقع أن الخوف وترحال السكان وإنشاء المناطق المحرمة والتفتيش والتحري، ساهمموا بشكل كبير في هذا التقهقر، فنقصت القطاعات ومراعيها، وهكذا اضمحلت تربية الماشية التي كانت تؤلف أساس دخل فلاحين كثيرين ذوي أرض صغيرة أو لا أرض لهم[3].

وإذا كان بإمكاننا الحديث بإسهاب عن الفلاحة الجزائرية، قبل اندلاع الثورة بين الأوربيين والأهالي المسلمين، فان الأمر ليس كذلك بالنسبة للتجارة الخارجية والصناعة لأنهما كانتا وقفا على المعمرين واليهود الذين يحتكرون عمليات التصدير والتوريد واستغلال المناجم علي اختلاف أنواعها.

---

[1] محمد العربي الزبيري: المرجع السابق، ص ص 41−42

[2] André Morine : OP.Cit P18.

[3] الحافظ ستهم: التحولات في الريف الجزائري منذ الاستقلال، ترجمة: مروان القنواتي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر: بلا تاريخ، ص 08.

فالصناعة، قبل الاحتلال كانت أكثر تقدما وأحسن تنظيما، وإن كانت تقليدية لا تضاهي الأوروبية وتشهد بذلك مختلف المصادر التي تجمع أن الحرفيين في الجزائر كانوا يجمعون في نقابات حسب التخصص بحيث تجد النجارين في شارع والحدادين في آخر والشواشين في ثالث والصباغين في رابع والدباغين في خامس... الخ، وكانت كل نقابة تسير من قبل أمين ينتخب بديمقراطية ويختار لما له من خبرة وحكمة وحسن سلوك وللأمناء مجتمعين مكانة مرموقة لدي الحكومة المركزية أما أمين الأمناء فانه يحضر الاجتماعات مع السلطات العليا ويشارك فعليا في اتحاد القرارات، سواء منها الاقتصادية أو السياسية، وإلي جانب هذه الصناعة التقليدية كانت الدولة الجزائرية تهتم كثيرا بالمناجم المختلفة المعادن وتولي رعاية خاصة لصناعتين كانتا أساسيتين في ذلك الحين، وهما صناعة الأسلحة والذخيرة الحربية وصناعة السفن .

وبعد الغزو وبالتدريج أهملت الصناعة في الجزائر، لتتخصص البلاد شأن جميع بلدان العالم الثالث، في الصناعة الاستخراجية وتصدير المواد، وما كادت الثورة تندلع حتى اختفت صناعتنا، وبالمقابل تضاعفت كميات المعادن المنجمية المستخرجة فأصبحت الجزائر تصدّر إلي الموانئ الفرنسية سنة 1954 حوالي ستين ألف طن من الفوسفات وثلاثة ملايين ونصف المليون طن من الحديد وأربعمائة ألف طن من الفحم[1].

ولم يكن العامل الجزائري في القطاع الاقتصادي أحسن حالا من العامل الفلاحي، فمن مجموع أكثر من نصف مليون عامل، كانوا يتقاضون شهريا حوالي ربع ما يتقاضاه العامل الأوروبي، نلاحظ نسبة ضئيلة منهم عمال دائمون في حقهم الحصول على منحة التقاعد التي تؤمن لهم عيشهم في الأيام الصعبة من حياتهم.

وكان المتقاعد الجزائري بسبب قلة عددهم، يحتل مكانة اجتماعية مرموقة، ويتكلم عنه الناس باحترام وإذا ذكر اسمه يردف بـــ: سي "فلان" احتراما وتقديرا له. ونلاحظ في هذا القطاع كذلك الفوارق الكبيرة بين أجور الجزائريين والمستوطنين الأوروبيين، بحيث كان العامل الجزائري يتقاضي سنويا تقريبا 150.000 فرنك، بينما كان المستوطن الأوروبي يتقاضي 600.000 فرنك، والأرقام هذه تعبر عن نفسها في كل الحالات والظروف، ذلك في الوقت الذي ضربت فيه البطالة أطنابها في المجتمع الجزائري، وفرضت نفسها علي أكثر من مليوني عامل جزائري[2].

وبقدر ما أنهك الاستعمار صناعتنا قبل أن يقضي عليها، فانه خنق التجارة الخارجية التي كانت هي الأخرى، مزدهرة قبل الغزو الفرنسي، فالمصادر على اختلاف لغاتها، تثبت أن الجزائر قبل الاحتلال كانت تقيم علاقات تجارية مكثفة مع إفريقيا جنوب الصحراء، ومع البلاد العربية وأوروبا الغربية خاصة، وأن تجارتها تلك كانت مخططة وتدر علي البلاد أرباحا كثيرة، تستثمر في سائر الميادين ثم جاءت آفة

---

(1) محمد العربي الزبيري: المرجع السابق، ص ص 42–43.

(2) عمار هلال: المرجع السابق، ص 375.

الاستعمار، وما كادت تمر السنوات الأولى من الغزو حتى أصبح ميزان التجارة الخارجية خاسرا، لأن كل عمليات التصدير والتوريد صارت مقصورة على فرنسا.

وفي العشرية التي سبقت ثورة نوفمبر سنة 1954 م لم يعد في استطاعة أي عامل الحديث عن تجارة الجزائر الخارجية بل أكثر ما هناك عمليات احتكارية تقوم بها قلة من المعمرين يجمعون الأرباح لأنفسهم علي حساب فرنسا والجزائريين في آن واحد.

وفي ميدان النقل والمواصلات، فإن فرنسا لم تزد علي كونها وسعت وعبدت بعض الطرقات الرابطة بين أهم مراكز الإنتاج والمدن الكبرى أو الموانئ، لتسهيل عمليات التصدير والتوريد، وأن كتب الرحالة ودراسات المؤرخين التي عالجت أوضاع الجزائر قبل الاحتلال كلها أثبتت بان الشبكة البرية الموجودة سنة 1954م لا تختلف كثيرا في أساسها عن الشبكة التي كانت تتوفر عليها عند ما بدأت عمليات الغزو الفرنسي[1]. كيف لا وقد كانت فرنسا تهدف بالدرجة الأولى لتثبيت سيطرتها على الجزائر ونهب ثرواتها، وبالتالي فإن مساهمتها في مد الشبكة البرية لا يتعدى أهدافها الرامية إلى الربط بين التجمعات الاستيطانية.

إن استمرار فرنسا في اضطهاد الجزائريين جعلهم يتحدون وينظمون أنفسهم لمقاومة فرنسا ووضع حد لها بعد أن توفرت لديهم العناصر الرئيسية للكفاح المسلح والتخلص من سياسة التجويع والتفقير التي طبقت عليهم من طرف العدو الغاشم. وهكذا اندلعت الثورة التحريرية الكبرى التي نقلت المجتمع الجزائري من النفق الاستعماري الطويل إلى عالم الحرية والسيادة والاستقلال.

وكان هواري بومدين من أولئك الرجال الذين عقدوا العزم على التخلص من الكابوس الاستعماري الذي طالما جثم على صدر الأمة، فأعد نفسه علميا ونضاليا، ثم ارتمى في أحضان الثورة وهي في شعلتها الأولى، فكان الجندي وكان الضابط، وكان القائد، وكان الرئيس.

---

[1] محمد العربي الزبيري: المرجع السابق، ص ص 43-47

المبحث الثالث :الأوضاع الاجتماعية:

لم تكن قيمة الإنسان الجزائري عند اندلاع الثورة أفضل من قيمة البهائم، فالإدارة الاستعمارية لم تكن توليه أي اهتمام، إلا عندما يتعلق الأمر بفرض مختلف أنواع الضرائب عليه واستدعائه للخدمة العسكرية في الجيش الفرنسي، لأن الأهالي في الجزائر لم يكونوا يحكمون بالقانون العام المعروف، وإنما كانوا يخضعون لقانون الأهالي حتى سنة 1947، وعلى الرغم من أنهم منعوا الجنسية الفرنسية فإنهم ضلوا يعاملون كمواطنين من الدرجة الثانية، وبذلك كانت حياتهم اليومية تسير وفقا لمشيئة المعمر الذي يخطط للمداخل والمصاريف، ويوزع المهام ويخلق الأوضاع حسب إرادته وتماشيا مع مصالحه الخاصة.

إن الشرطة والحراس في المدن، والقياد والوقافين في الأرياف، والباشغوات كلهم يأتمرون بأوامر غلاة المعمرين الذين لهم اليد الطولي في التعيين والترقية والعزل، ولذلك كثيرا ما نري فلاحا جزائريا يغرم لأنه ركب حماره، أو وجد يأكل الخبز والعنب في الغابة أو لأن أخبارا أفادت ذبح خروف أو ديك دون رخصة خاصة .

إن هذا التعسف، وعدم وجود السلطة المستقلة التي يحتكم إليها هما اللذان جعلا معظم أبناء الجزائريين يفضلون العزلة والعيش على الهامش موكلين كل ما يتعلق بمصيرهم للقضاء والقدر، راضين بحياة الحيوانات المفروضة عليهم. وكانت المرأة بالإضافة إلي ما يعاني منه الرجل، تخضع لظروف قاسية هي نتيجة التأويل الخاطئ لمبادئ الإسلام السمحة.

ولقد كانت وظيفتها تكاد تكون منحصرة في المطبخ والإنجاب، لذلك فإنها لم تكن في حاجة إلي العلم والمعرفة اللذين كان الرجل يعتبرهما معرة بالنسبة إليه، بل سخرية للرجال عامة فما بالك بالنساء، إذ أن الرجل الحقيقي، في ذلك الحين هو الفلاح والتاجر وكل من هو قادر علي جلب قوته، وسد حاجيات عياله بواسطة عضلاته، أما الطالب أو المتعلم فكان يحترم حقا، ولكنه يعيش دائما في احتياج وعالة علي غيره.

وقد كان من الجزائريين على الرغم من كل شيء من يوفر لبناته تعليما قرآنيا وقلة قليلة جدا منهم من يرضى بإرسالهن إلي المدرسة الفرنسية، وسواء تعلمت المرأة الجزائرية في هذه أو تلك من المدرستين فإنها تلازم البيت نزولا عند رغبة العائلة ووفقا لما تنص عليه عادات وتقاليد البلاد[1].

إن هذا التجهيل المخطط له، في الواقع قد أدى إلي خلق مجتمع ساذج في أغلبيته له نحو المستعمر شعور مزدوج بالإعجاب والكراهية، أما الإعجاب فيما توصل إليه الأجنبي من معرفة، وما حققه من تقدم وازدهار، وما أحرز عليه من ثروة ورفاهية وسيطرة على التقنيات العصرية، وأما الكراهية فنتيجة الإحساس بكون ذلك الأجنبي يمتص خيرات البلاد، ويذهب أهلها دون أن يجد من يقف له بالمرصاد، وما من شك أن هذا الشعور المزدوج هو الذي ساعد مع مر الأيام، علي ميلاد ثم تطور وتدعيم الحركة الوطنية في الجزائر.

وأدى ذلك التجهيل إلي جعل المجتمع الجزائري يتخلي بدون وعي عن الكثير من مميزاته حتى كاد يصبح جسدا بلا روح، فاقدا لهويته الحقيقية متنكرا لأخلاقه ومبادئه، يجري وراء أنماط مستوردة لا

---

[1] محمد العربي الزبيري: المرجع السابق، ص ص 48-49.

علاقة لها بماضينا ولا بحاضرنا. ولكن اخطر ما أصيب به المواطن في الجزائر مرض يقال –عن حق– انه آفة العالم الثالث بصفة عامة، ويتمثل في عدم تقدير الوقت.

إن الوقت الذي يقضيه الأهالي في المقاهي والشوارع والساحات العمومية دون هدف ولا مقصد، مضافا إلى ساعات النوم، يمثل أكثر من تسعة أعشار حياتهم، أما العشر الباقي فيوزع علي مطالب الشغل وقضاء الحاجات الضرورية لضمان استمرارية العيش، لأجل ذلك كان المناضلون الوطنيون علي اختلاف مشاربهم يوجهون معظم جهدهم لتنمية المواطن إلى ضرورة استغلال أوقاتهم إلي أقصى الحدود[1].

ففي ذلك الوقت ضربت البطالة أطنابها في المجتمع الجزائري وفرضت نفسها علي أكثر من مليوني عامل جزائري، ولم تكن حالة الأرياف الجزائرية بأحسن حال من حالة المدن، بحيث فعلت البطالة فيها فعلها، كما أن الظروف الطبيعية في أكثر الأحيان، لم تكن مساعدة على بقاء الفلاح في أراضيه لاستغلالها والاستقرار بها، ونتيجة لذلك تفاقمت هجرة الريفيين نحو المدن وإقامة الأحياء القصديرية فيما حولها[2]، التي ارتفعت بشكل مذهل، حيث ارتفع عدد سكان المدن المسلمين من 722.000 نسمة عام 1936 إلى حوالي 1600.000 نسمة عام 1954[3]، أما نحو أوروبا فقد ارتفعت الهجرة الجزائرية بشكل كبير خلال الفترة الممتدة من سنة 1947 إلى سنة 1954 خاصة نحو فرنسا، حيث وصل عدد الذين اختاروا الاستقرار بها سنة 1947 بحثا عن لقمة العيش إلى 44900 مهاجر ليقفز هذا العدد سنة 1954 إلى ما يقارب الخمسة أضعاف حيث بلغ عددهم 212064 مهاجر[4]. وفي الجناح الغربي من البلاد توجه العديد من العائلات التلمسانية والعسكرية إلى المغرب الأقصى سنة 1932، بينما توجه بعض القبائل من نواحي سطيف وبرج بوعريريج خاصة نحو تونس وسوريا منذ بداية سنة 1937[5].

وعلى الرغم من بؤس الحياة إلا أننا نسجل ظاهرة اجتماعية أخرى لا تقل أهمية عما سبقت الإشارة إليه ألا وهي التزايد الديمغرافي الهائل، فبعد أن كان عدد الجزائريين سنة 1926: 5.150.800 نسمة، ارتفع سنة 1936 إلى 6.201.100 نسمة ووصل سنة 1954 إلى 8.745.000 نسمة[6].

كما أن المجتمع الجزائري بعد الاحتلال انقسم إلى مجموعتين من السكان:

المجموعة الأولى: تتكون من الجالية الأوروبية التي وفدت إلى الجزائر في ركاب الاحتلال وقد وصل عدد أفرادها حوالي منتصف الخمسينات من القرن العشرين إلى 800 ألف نسمة إضافة إلى 50 ألف

---

(1) محمد العربي الزبيري: المرجع السابق، ص ص 49–50.

(2) عمار هلال: المرجع السابق، ص ص 375–376

(3) شارل روبير أجيرون: تاريخ الجزائر المعاصرة، ترجمة عيسى عصفور، ط1، منشورات عويدات، بيروت، باريس: 1982، ص 132.

(4) جمال قنان: المرجع السابق، ص 211.

(5) محفوظ قداش والجيلالي صاري: المقاومة السياسية 1900–1954 ،الطريق الإصلاحي والطريق الثوري، ترجمة عبد القادر بن حراث: المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر: 1987، ص 50.

(6) عمار بوحوش: المرجع السابق، ص 371.

متجنس، وتمكنت من السيطرة على أهم النشاطات الاقتصادية في البلاد، وبالتالي أصبحت تحتل مركزا اجتماعيا ممتازا نظرا لثرائها وحماية دولة الاحتلال لها، ويتكون من بينها الإقطاعيون في الريف والرأسماليون في المدن، وكلمتها نافذة لدى حكومة الاحتلال في كل ما يتعلق بحاضر الجزائر أو مستقبلها. والطابع العام الذي يميز هذه المجموعة هو الانغلاق على نفسها، والتعصب والعنصرية الشديدين ضد الجزائريين باعتبارهم يشكلون خطرا على مستقبل وجودها في الجزائر بسبب موقفها العدائي منهم، واستحواذها على خيرات بلادهم.

وعلى الرغم من أن أفراد هذه الجالية يتنافرون عرقيا، ويتنافسون اقتصاديا فيما بينهم بسبب اختلاف جنسياتهم لأنهم خليط من مختلف البلدان الأوربية إلا أنهم من ناحية الجزائريين يقفون كتلة واحدة بقصد حرمانهم من كل تطور اجتماعي، أو ثقافي أو اقتصادي، يستهدف الارتفاع بمستواهم العام، ونفس ظاهرة التعصب والعنصرية ضد الجزائريين نلحظها لدى الطبقة العاملة من أصل أوروبي، فعلى الرغم من أنها تتعرض مثل الجزائريين للاستغلال الاقتصادي والاجتماعي من الإقطاعيين والرأسماليين الأوروبيين إلا أنها تنظر للطبقة العاملة الجزائرية كمنافس خطير يهدد امتيازاتها من ناحية الأجور، وفرص العمل، والضمانات الاجتماعية، التي يتمتع بها أفرادها باعتبارهم ينتمون إلى أصول أروبية، لذلك انضمت إلى الجالية الأوربية الإقطاعية والرأسمالية في محاربة كل إصلاح يستهدف الارتفاع بمستوى معيشة الجزائريين في أي ميدان من الميادين.

أما المجموعة الثانية: فهي تتكون من الشعب الجزائري الذي وصل تعداده في منتصف الخمسينات من القرن العشرين إلى أكثر من 09 ملايين نسمة وهم يحتلون المركز الأدنى من السلم الاجتماعي، ويعيشون على هامش الحياة باعتبارهم مجموعة خاضعة للاحتلال من ناحية ومكروهين من الجالية الأوروبية من ناحية أخرى[1].

وهذا ما يفسر لنا الحرمان الذي كان يعانيه الجزائريون في كل الميادين مما أدى بالمنظمات الدولية إلى القول "أن مستوى المعيشة في الجزائر بالنسبة للجزائريين يعتبر أحط مستوى في العالم كله". وتدل إحصاءات عام 1954 م التي أجرتها إدارة الاحتلال على أنه أقرب من مليونين من الجزائريين لا يبلغ دخلهم الفردي 1/7 من معدل دخل الفرد المتوسط في فرنسا، وأن فردا واحدا من كل 400 فرد من الجزائريين يعيش في مستوى ودخل لا يتجاوزان قليلا دخل الفرد المتوسط في فرنسا.

ومما ساعد على تردي وضع الجزائريين من الناحية الاجتماعية هو إبعادهم عن الوظائف الإدارية حتى أصبحوا يشكلون في قطاع الموظفين والتعليم 7 % فقط. أما الوظائف العليا والمتوسطة فقد أغلقت في وجوههم إغلاقا كاملا ولم تبق أمامهم سوى الوظائف الصغرى فقط. وفي ظل هذه الأوضاع تحدد الوضع الطبقي للجزائريين وانحصر في طبقتين اجتماعيتين فقط.

---

[1] تركي رابح: التعليم القومي والشخصية الجزائرية(1931– 1956)، ط 2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر: 1981، ص ص 90–91

الأولى وهي الطبقة العاملة التي تضم الاغلبية الساحقة من الجزائريين، وهي تتكون بصورة رئيسة من العمال الزراعيين في الريف الذين يشكلون 91% من جملة سكانه ثم من عمال المدن اليدويين والمهنيين.
والثانية وهي الطبقة المتوسطة التي تتكون من كبار التجار وصغارهم في المدن ومن القلة المثقفة من ذوي المهن الحرة وبعض الموظفين في إدارة الاحتلال، وكذلك من ملاك الأرض في الريف ومجموع أفراد هذه الطبقة بصفة عامة ضئيل للغاية، لأن عددهم جميعا لا يتجاوز خمسين ألف نسمة من مجموع الشعب الجزائري الذي بلغ تعداده أكثر من عشرة ملايين نسمة أي ما يقل عن 1/40 من السكان العاملين.

أما الطبقة الإقطاعية والرأسمالية الكبيرة فلا وجود لها في المجتمع الجزائري آنذاك نظرا لان الاحتلال قد صادر الأرض من الجزائريين في الريف، كما أنه استحوذ على الملكية العقارية في المدن وعلى قطاعات التجارة والصناعة والمصارف المالية مما أغلق الباب في وجه ظهورها بين الجزائريين، وهذه ظاهرة فريدة في الاحتلال الفرنسي في الجزائر لأن الاحتلال عادة يعمل على تكوين طبقة من الإقطاعيين والرأسماليين ترتبط مصالحها بمصالحه وبالتالي يعتمد عليها في دوام سيطرته واستغلاله عندما يستدعي الأمر ذلك[1]. ولكنه في الجزائر كون هذه الطبقة من الأوروبيين الذين جاءوا في ركاب الاحتلال أو وفدوا على البلاد فيما بعد فهم الذين كانوا يسيطرون على الأراضي الفلاحية الخصبة في الريف وعلى التجارة والصناعة والعقارات في المدن كما سلف الذكر.

وبالنسبة للخدمات الطبية والمنشآت الصحية، فإن السلطات الاستعمارية لم تهتم إلا بها في المراكز الآهلة بالمعمرين، لذلك اندلعت ثورة نوفمبر سنة 1954 م والأغلبية الساحقة من الجزائريين لا تعرف الطبيب أو المستشفى أو المستوصف، ولا تستعمل الأدوية، بل أن التداوي في أريافنا وقرانا- مع العلم أن معظم الأهالي في الأرياف وفي القرى- إنما كان يتم بالطرق التقليدية، مثل استعمال الأعشاب الطبية اختلاف أنواعها وسائر الحبوب النشوية، واللجوء في كثير من الأحيان، إلى الشعوذة والتمائم والكي بالنار[2]. وقد صار الجزائريون نتيجة لذلك يؤمنون بتلك الأساليب أكثر من إيمانهم بفعالية الطب الحديث، وإلى يومنا هذا مازال هناك -وهم كثرة- ومن مختلف الفئات الاجتماعية من يفضل زيارة قبر مهجور أو شجرة متآكلة أو تعليق كتاب على المثول أمام أشهر الأخصائيين في جميع مجالات الطب[3]. وباستقرائنا لهذه الأوضاع يتضح لنا كيف أن الطفل محمد بوخروبة اكتشف مبكرا أن حياة الطفل الجزائري آنذاك هي حياة المواطن من الدرجة الثانية، يعيش الذل حيثما حل وارتحل، وهو ما يفسر بدون شك تأثير هذه الأحداث على شخصية هواري بومدين.

وجملة القول أن الحياة الاجتماعية القاسية التي عانى منها الشعب الجزائري، هي التي دفعته إلى إتباع طريقة الثورة المسلحة والتخلص من رواسب الاستعمار البغيض، وكان الشاب محمد بوخروبة ابن

[1] تركي رابح: المرجع السابق، ص ص 92-93

[2] محمد العربي الزبيري: المرجع السابق، ص 47.

[3] المكان نفسه.

منطقة قالمة الشهيدة واحدا من الذين تفتحت عيونهم على الظلم والعنصرية والإقصاء والحرمان، فتغذقت عبقريتهم في مجال التنظير والتأسيس لثورة الفاتح من نوفمبر 1954، وبلغ وعيهم بضرورة استرجاع الدولة الجزائرية درجة عالية، من الاقتناع السياسي والقومي والوطني، فساير سنوات الثورة الواحدة تلوى الأخرى حتى بزغ فجر الاستقلال، وانحصر المد الاستعماري في بعض المراكز العسكرية، وانسحب الآخرون من الجزائر وهو يجرون أذيال الخيبة والهزيمة، ولم يترك لهم الرجل الفذ مقدار طاولة يحتسون فيها أقداح الفهوة، وهم يرتشفون الغليون، كما دخلوا سنة 1830 في لحظات الزهو ونشوة النصر، خرجوا جميعا صاغرين ونادمين ومتأسفين على فقدان الفردوس.

المبحث الرابع: الأوضاع الثقافية

إذا كان الوضع الثقافي لأي مجتمع يعتبر انعكاسا لواقعه السياسي، وبنائه الاقتصادي، وتركيبه الاجتماعي، فلا شك أن حالة الجزائر من الناحية الثقافية تعتبر سيئة للغاية نظرا للضغوط العنيفة التي تعرض لها الشعب الجزائري خلال قرن وثلث من الاحتلال.

والواقع أن الاستعمار، بعد أن بسط نفوذه على الجزائر، شرع في محاربة الثقافة العربية واللغة الوطنية، كما حارب الهوية الجزائرية بكل الطرق والأساليب الممكنة. ولما كانت اللغة العربية هي وعاء الثقافة العربية، فقد ركز الاحتلال حربه عليها لأنه من تم القضاء عليها يمكن القضاء على الثقافة العربية والشخصية الجزائرية بسهولة ويسر.

وتماشيا مع هذه السياسة قام بمطاردة اللغة العربية في كل مجالات الحياة الجزائر فأبعدها أولا عن الإدارة حيث أصبحت اللغة الفرنسية هي وحدها لغة العمل الرسمي ما عدا محاكم الأحوال الشخصية الإسلامية، حيث بقى العمل فيها يجري باللغة العربية. وكذلك في إدارة مناطق الجنوب الصحراوية التي يقطنها عدد قليل من الجزائريين، كما طاردها كذلك في معاهد التعليم، على اختلاف مراحله.

وفضلا عن ذلك حاول الاحتلال دعم بقائه في الجزائر بالغزو الثقافي والفكري، سعيا من وراء ذلك إلى تحطيم الشخصية القومية للشعب الجزائري حتى يجرده من أهم وأخطر أسلحة المقاومة المعنوية التي جعلته يحتفظ،– رغم المحن والاضطهاد– بكيانه العربي الإسلامي.

وقد اتضحت معالم هذا الصراع في الحرب التي شنتها على اللغة العربية، والثقافة العربية، حتى أصبحتا غريبتين في بلدهما وبين أهلهما، وانفردت اللغة الفرنسية والثقافة الفرنسية، بالميدان حتى أن بعض الجزائريين أصبحوا يخشون على لهجة الحديث العامية، أن تندثر في البلاد لكثرة ما شابها من كلمات فرنسية دخيلة تسربت إلى ألسنة الجزائريين بسبب سيطرة اللغة الفرنسية على شؤون الإدارة، والتعليم ووسائل الإعلام، ومختلف النشاطات الثقافية[1].

وقد صور لنا كاتب جزائري هذا الخوف على "لهجة الحديث بالعامية" في مقال كتبه في عام 1936 م في جريدة البصائر تحت عنوان " بعد غربة اللغة العربية أصبحنا نخشى على اللهجة الدارجة " قال موجها كلامه إلى شباب الجزائري .

" لئن كان منكم من جيل بينه وبين الفصحى فلا أقل من أن ينال حظه من اللغة الدارجة فإن الرطلة التي تفاحش أمرها في عموم القطر، وتشوهت بها الألسن أيما تشويه تركتنا خائفتين على لغتنا العامية ذلك الخيال الباقي من العربية ".

وبلغة الأرقام فإنه عشية الإحتفال بالذكرى المئوية للإحتلال بلغت نسبة التلاميذ الجزائريين في المدارس الابتدائية 6%، أما التعليم الثانوي فلم يتجاوز عددهم 776 تلميذا، أما التعليم العالي فالوضع لم

---
[1] تركي رابح: المرجع السابق، ص ص 93–94.

يكن أبدا بأحسن حال، فجامعة الجزائر التي تأسست سنة 1909 وظلت فرنسية الروح والأهداف لم يكن بها سوى سبعة وسبعين طالبا جزائريا من أصل 1813 طالب.

والحق أن سياسة فرنسا المتصلبة إزاء تعليم الأهالي لم تقف في هذا الحد بل امتدت أساليبها الردعية إلى جعلهم جاهلين لكل منابع العلم وروافده لاسيما العربية الإسلامية، ومن ذلك أنها حاربت التعليم العربي الحر الذي تكفلت به جمعية العلماء المسلمين في مدارسها ونواديها، والذي بدأ يشهد نهضة بعد الحرب العالمية الأولى، فلم تغفل عن ذلك وراحت تضايق العلماء، ورجال التعليم وذلك بحجج مختلفة وفي ذلك يقول الشيخ الإمام البشير الإبراهيمي[1]: "كلما زادت الأمة إقبالا على تعلم لغتها ودينها ازدادت الحكومة في القيد تضييقا حتى ولو أنها نفذت تلك القرارات بحذافيرها لما بقي في الجزائر من يكتب حرف هجاء عربي".

وما يؤكد صحة ذلك هو الميزانية الضئيلة المخصصة لتعليم الأهالي، إذ لم تتجاوز ربع ما هو مخصص لتعلم الأوروبيين، أو ربع الاعتمادات المالية المدرجة للسلك الأمن والقمع سنة 1938[2]. فلم تكن لا البلديات ولا الحكومة العامة تهتم بتعليم الأهالي ما انجر عنه تردي مستواهم التعليمي والثقافي وقد وصفه توفيق المدني بقوله:[3] "يسير سيرة الأعرج الهرم، فنجد البوادي والقرى والمدن العامرة بآلاف الأطفال، يذهبون كل غرة أكتوبر إلى المدارس فلا يجدون بها قاعد لهم، فيعودون أدراجهم وقد امتلأت نفوسهم بأسا وألما".

ونتيجة لمحاربة الإحتلال للثقافة بصفة عامة، والثقافة. العربية بصفة خاصة في الجزائر سادت الأمية بين أفراد الشعب الجزائري حتى أصبحت بعد قرن وثلث من الاحتلال تشكل94.9 % بين الرجال و98.4% بين النساء أما القلة التي أتاح لها الإحتلال التعليم والثقافة فلم تتجاوز نسبتها 5.1 % بين الرجال و2.6 % بين النساء. ويلاحظ أن موقف الإحتلال من اللغة العربية، والثقافة العربية كان يهدف إلى القضاء عليها تماشيا مع سياسة الفرنسة، والإدماج وقد تمثل ذلك في أنه.

قضى على معظم مراكز الثقافة العربية واللغة العربية التي تتمثل في المدارس والجوامع، والزوايا التي كانت قائمة في البلاد قبل الإحتلال، فالبعض منها حوله إلى معاهد للثقافة الفرنسية، البعض الآخر سلمه إلى الهيئات التبشيرية المسيحية التي اتخذته مراكز لنشاطها في هدم عقيدة الجزائريين والبعض الأخر قام بهدمه تحت دعوى إعادة تخطيط المدن الجزائرية، وعلى سبيل المثال كان في مدينة قسنطينة

---

[1] محمد البشير الابراهيمي: آثار الإمام البشير الإبراهيمي، جمع وتقديم أحمد طالب الابراهيمي، ج3، ط1، دار الغربي الإسلامي، بيروت : 1997، ص 218.

[2] أحمد مهساس: التعليم والثقافة في الجزائر خلال الحقبة الاستعمارية، مجلة الثقافة، ع 85، وزارة المعارف القاهرة: 1985 ص ص273-274.

[3] أحمد توفيق المدني: كتاب الجزائر، دار المعارف، القاهرة: 1963، ص ص 273-274.

قبل دخول الإحتلال إليها في عام 1837 م ثمانون مدرسة وسبعة معاهد، ثلاثمائة مدرسة وزاوية في منطقتها لم يبق منها بعد الإحتلال سوي ثلاثين مدرسة فقط.

وكان يوجد في مدينة "عنابة" 39 مدرسة و37 مسجدا وجامعا وزاويتان قبل الإحتلال لم يبق منها بعد الاحتلال سوى 3 مدارس فقط و15 مسجدا وهكذا الأمر بالنسبة إلى مراكز الثقافة العربية الأخرى في بقية الجهات الجزائرية.

– نهب الإحتلال التراث الثقافي العربي الإسلامي الذي عثر عليه في المكتبات الجزائرية مثل المخطوطات والوثائق والكتب فقد كان ضباط جيش الاحتلال الفرنسي ورجال الدين المسيحي الذين رافقوه في عمليات الغزو (1830– 1900) التي استمرت مدة سبعين عاما ينهبون المكتبات الجزائرية التي يعثرون عليها في مختلف جهات القطر سواء كانت عامة أو خاصة، ويرسلون بمحتوياتها إلى ذويهم في فرنسا أو يبيعونها لتجار الكتب الأوروبيين الذين يأخذونها إلى أوروبا[1].

ولا شك أن هذا النهب المتعمد للتراث التفافي القومي في الجزائر يدخل في نطاق محاربة الثقافة العربية، والعمل على طمس معالمها لأنها هي المقوم الأساس للشخصية الجزائرية التي يسعى الاحتلال إلى القضاء عليها بجميع الوسائل.

حارب الاحتلال الصحافة الوطنية التي تعمل على تثقيف الشعب قوميا وسياسيا وتدافع عن الثقافة القومية والشخصية الوطنية كما عمل على خنق صوتها تمشيا مع سياسة محاربة الثقافة العربية.

ومن هنا كانت معظم الجرائد والمجلات العربية تكاد تصدر للقراء حتى تختفي بسرعة، والسبب في ذلك هو أن الاحتلال كان يبادر بإغلاقها أو مصادرتها وعلى سبيل المثال فإن جريدة " المنتقد." للشيخ عبد الحميد بن باديس صدر الأمر بإغلاقها نهائيا بعد أشهر قلائل فقط من صدورها بحيث لم يصدر منها إلا ثمانية عشر عددا فقط، ونفس المصير لقيته جريدة "الجزائر" للأستاذ محمد السعيد الزاهري، بل فقد كانت الصحيفة العربية يصدر الأمر بإغلاقها نهائيا، في بعض الأحيان قبل أن يعرفها القراء كما وقع لجريدة "ميزاب" للأستاذ إبراهيم أبو اليقظان. فقد صادرت إدارة الاحتلال عددها الأول وهو ما يزال في المطبعة ثم قررت تعطيلها نهائيا. أما جرائد "جمعية العلماء المسلمين" فقد كانت تسقط شهيدة في الميدان الواحدة تلو الأخرى بسبب نضالها عن الشخصية الجزائرية والثقافة القومية[2].

إن إحصاء سنة 1954 يبين أن هناك قرابة مليونين طفل جزائري في سن الدراسة من ست سنوات إلى أربعة عشرة سنة (6–14) لكن المدرسة الفرنسية لم تستقبل منهم سوى نسبة قليلة جدا، حيث نجد 91,2% منهم في حالة أمية كاملة والمهم أن نسبة الأطفال المسلمين المتمدرسين لم تتجاوز في أغلب الأحيان 06% لكن الحكومة الفرنسية زعمت في تقرير لها سنة 1955 أن النسبة قد بلغت 20% [3].

---

[1] تركي رابح: المرجع السابق، ص ص 95–96.

[2] المرجع نفسه: ص ص 97–98.

[3] Marcel Egreteant : Réalité de la nation Algérien, Editions social, Paris : 1957, p 138.

بينما إحصاء سنة 1954 يفند ذلك فكيف لنسبة المتمدرسين من الأهالي أن تقفز إلى 20% خلال سنة واحدة فقط؟ وقد كان إجمالي من يعرف القراءة والكتابة من حوالي أكثر من تسعة ملايين نسمة وهو تعداد الشعب الجزائري سنة 1954 لا يزيد عن 441.354 جزائري مسلم فقط يعرف القراءة والكتابة بالفرنسية وحوالي نصف العدد وبالضبط 242.000 يعرف العربية[1].

وبذلك يكون التعداد عند اندلاع الثورة التحريرية الكبرى كان الاستعمار قد انتهى تقريبا من مهمته الأساسية، الخاصة بالمسخ والتشويه والتجهيل. فالإسلام أصبح بفعل التدخلات الإستعمارية المخططة، عبارة عن مجموعة من الممارسات الطقوسية الممزوجة بالدروشة، على أرضية من الخرافات والاستبداد والتدجيل كما حارب الإستعمار العادات والتقاليد السليمة لتترك المكان إلى أنماط من الحياة الغريبة عن مجتمعنا.

وغرست الأمية جذورها في أوساط الجماهير الجزائرية التي كان كل فرد منها قبل الاحتلال يحسن القراءة والكتابة، ووجهت الضربات متتالية، للغة القرآن، فحرم تعليمها بحجة كونها وسيلة الدعوة إلى الثورة على السلطات الاستعمارية، وطورد متعلموها بدعوى أنهم يناهضون الحضارة الغربية ويقفون في وجه الغزو الثقافي الذي بدأ فعليا مع نزول الجماعة الأولى من المعمرين[2].

ففي مجال التعليم الابتدائي مثلا نجد أن الأطفال الفرنسيين الذين في سن الدراسة كلهم يقبلون في المدارس التي تطبق البرامج السارية المفعول في الوطن الأم، وبواسطة معلمين أكفاء تعطى لهم كافة الوسائل الضرورية لأداء رسالتهم على أحسن وجه.

أما الأطفال الجزائريون، فإن المصادر تذكر بأنهم عند ما يبلغون سن الدراسة، لا يجدون سوى مقعد واحد لكل خمسة ذكور ومقعد أخر لعدد يتراوح ما بين ستة عشرة وستة وسبعين فتاة. معنى ذلك أن طفلين جزائريين فقط من جملة حوالي ثلاثين كان يمكن لهما أن يدخلا المدرسة في سنة 1954 م. الأمر الذي يسمح لنا أن نؤكد بأن حوالي 7 % فقط من أبناء الجزائر كانت تتاح لهم فرصة التعليم، ضف إلى ذلك نسب الفشل والعجز عن مواصلة الدراسة نتيجة الفقر والإحتياج خاصة.

ولقد نجحت في ذلك إلى أقصى الحدود حتى أن الجزائر التي كانت قبل الإحتلال، توفر لكافة أبنائها جميع الشروط اللازمة للحصول على نصيبهم في العلم والمعرفة، قد أصبح شعبنا أميا بنسبة تسعين فالمائة سنة اندلاع الثورة.

وهكذا بقدر ما كانت الجالية الأوروبية تستفيد من بناء المدارس ونشر المعرفة كان الجزائريون يعانون من سياسة التجهيل التي نجح الإستعمار نجاحا باهرا في تطبيقها ببلادنا[3].

---

[1] جمال قنان: المرجع السابق، ص 213.

[2] محمد العربي الزبيري: المرجع السابق، ص 44.

[3] مرجع نفسه، ص ص 44-46.

وإذا كان هذا حال التعليم الإبتدائي لدى أبناء الأهالي فإننا لا نجد إلا عددا قليلا ممن استطاعوا مواصلة تعليمهم إلى الطور الثانوي، إذ لم يكون يتجاوز عددهم خلال سنة 1954: 62600 تلميذ فقط أما التعليم العالي فلا يستقبل في هذه السنة سوى قرابة ستمائة (600) طالب من الأهالي[1]. والجدولين الآتيين يبينان لنا بصورة جلية التباين بين عدد المستوطنين والأهالي في التعليمين الثانوي والجامعي خلال الاربعينيات والخمسينيات من القرن الماضي[2].

السنة الدراسية	عدد الأوروبيين		عدد الأهالي	
	في التعليم الثانوي	في التعليم الجامعي	في التعليم الثانوي	في التعليم الجامعي
1940–39	16771	1777	1358	89
1944–43	16457	3287	1209	228
1950–49	20658	4280	2734	306

السنة	عدد الطلبة الأهالي في التعليم العالي.
1941	142
1950	360
1951	386
1952	442
1953	572
1954	513
1955	584

أما نوع التعليم الذي كان يخصص للأهالي فبطبيعة الحال أنه ليس ذلك الذي يجعل منهم متقفين أو إطارات أن تستغل مناصب –مهما كانت درجتها– في المؤسسات الاستعمارية، وإنما هو التعليم الذي بالكاد يسمح لهم بقراءة الأحرف وفك رموز المفردات الضرورية لحياتهم اليومية، بالإضافة عن تعلم بعض الحرف كالحدادة والنجارة والبناء... وغيرها من الأعمال التي تتطلب المجهود العضلي ليكونوا في خدمة الطبقة الكولونيالية البرجوازية التي تحتكر مختلف الأنشطة الإقتصادية[3].

وباختصار فقد كان وضع الشعب الجزائري من الناحية الثقافية سيئا للغاية بسبب محاربة فرنسا للثقافة العربية، وفي نفس الوقت قدمت للجزائريين ثقافتها في حدود ضيقة للغاية حتى يبقى الجزائريون

[1] شارل روبير أجيرون: المصدر السابق، ص 36.

[2] أحمد مهساس: الحركة الوطنية الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة، ترجمة الحاج مسعود ومحمد عبس، منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال، القصبة، الجزائر: 2002، ص 405.

[3] شارل روبير أجيرون: المصدر السابق، ص 175.

أسرى الجهل والأمية كي يمكن استغلالهم على أوسع نطاق ممكن عن طريق محو شخصيتهم القومية وتجهيلهم[1].

بعد استقرائنا للأوضاع السائدة نجد أن تنشئة الطفل بوخروبة ارتبطت جغرافيا بوسط فلاحي فقير عرف تاريخيا بمقاومته الباسلة للاحتلال الفرنسي في مصادرته لأراضي الأهالي في منطقة قالمة، ذات الأراضي الخصبة وهو ما جعله يشب في وسط ظروف اجتماعية صعبة خاصة وأن طفولته اقترنت زمنيا بالأزمة الإقتصادية العالمية الكبرى سنة 1929.

فقد عاش محمد بوخروبة هذه الأحداث القاسية بعيدا عن دفئ الأسرة كما سنرى في الفصول القادمة وواكب عن كثب محنة الأب الفلاح الفقير، ومعاناة أسرته اليومية في مرحلة من أقسى المراحل، التي مرت بها الجزائر خلال القرن العشرين، فإذا كشف ظلم الاستعمار الفرنسي لشعبه مبكرا فانعكست جل هذه العوامل، على شخصيته وجعلت منه الطفل الصلب القوي العزيمة، الذي لا تثنيه الشدائد والصعاب عن تحقيق ما يؤمن به.

(1) تركي رابح : المرجع السابق، ص 98.

الفصل الثاني :
حياة القائد المدنية والعسكرية

المبحث الأول: مولده ونشأته

المبحث الثاني: تعليمه وتكوينه

المبحث الثالث : بومدين والثورة

المبحث الرابع : بومدين العسكري

المبحث الخامس : بومدين الرئيس

المبحث الأول: مولده ونشأته

لقد كان الغموض يكتنف دائما شخص الرئيس الراحل/هواري بومدين حتى تاريخ ميلاده فقد بقي مجهولا لمدة طويلة، ويستند إليه عموما تاريخين للميلاد: 1925، 1932م. أ.ڤي بارجس يعد الوحيد الذي ذهب إلى حد ذكر اليوم والشهر الموافقين لــ 23 أوت 1932، فيما تشير مصادر أخرى إلى أنه قد ولد سنة 1925 أو بين سنتي 1925 و1932م. إذ يشير كل من "آنيا فرنكو" و"جان بيار" إلى أن التصريح بالعقيد بومدين في سجلات الحالة المدنية قد تم سنة 1932، وهذا الاختلاف حول تاريخ مولده، يعود لكون الإدارة الاستعمارية لم تكن حريصة على دقة وضبط تواريخ ميلاد الجزائريين، إذ يكفيهم وتسجيلهم بغرض تجنيدهم في الخدمة العسكرية، غير أن الواقع كان عكس ذلك تماما، إذ أن الجزائريين هم الذين كانوا يرفضون في كثير من الأحياء تسجيل أبنائهم في الحالة المدنية الفرنسية، لأن التسجيل الدقيق للمواليد كان يخدم بالدرجة الأولى المصالح الاستعمارية: كضريبة الرؤوس والخدمة العسكرية[1].

ويعد هواري بومدين اسما مستعارا انتحله صاحبه لإخفاء اسمه الحقيقي "محمد بوخروبة" عندما انفصل عن الحياة المدنية المألوفة، وانظم إلى أعظم ثورة كانت في بداية تكوين ملامحها المتميزة، إذ كانت مسألة استعارة الأسماء أمرا شائعا لمن يختار طريق التضحية والفداء لتحرير وطنه. إذ أن هذا الاسم "هواري بومدين" مأخوذة من واليين متصوفين سيدي بومدين وسيدي الهواري وهما قطبان من أقطاب الصوفية بالغرب الجزائري[2].

محمد بوخروبة من مواليد دوار بين عدي مقابل جبل هوارة ببلدية حساينية (كلوزال سابقا) الواقعة غرب مدينة قالمة لمسافة 15 كلم أبوه عربي يسمى الحاج إبراهيم[*] المتوفى سنة 1967م[3] بن عبد الله[**] بن سعدي بوخروبة[4] وأمه بربرية من منطقة القبائل تدعى تونس بوهزيلة توفيت سنة

---

[1] رشيد مصالي: هواري بومدين الرجل اللغز، ترجمة فاطمة الزهراء قشي، محمد الأخضر الصبيحي، دار الهدى عين مليلة، الجزائر: دون تاريخ، ص ص 15-17.

[2] محمد الصالح شيروف: المصدر السابق، ص ص 5-6. عبد الكريم بوصفصاف وآخرون: القيم الفكرية والإنسانية في الثورة التحريرية الجزائرية (1954-1978)، مشروع المجتمع في تصورات النخبة السياسيةالجزائرية المعاصرة، ج2، ط1 منشورات مخبر الدراسات التاريخية والفلسفية، جامعة قسنطينة: مارس 2008. ص 02.

(*) كان أبوه يقيم مع أفراد عائلته بكوخ متواضع مغطى سقفه بما يسمى بالديس، وهو نوع من النبات البري يستعمله جل سكان الريف عموما في تغطية المنازل خاصة القبائل التي تعيش عيشة البداوة التقليدية.

[3] سعد بن البشير العمامرة: هواري بومدين الرئيس القائد 1932-1978، ط1، قصر الكتاب، البليدة :1971،ص 15

(**) إشتغل جده عبد الله بتعليم القرآن الكريم للصبية بالدوار مع ممارسته للفلاحة شبه البدائية بأرض –الكومينال–

[4] محمد الصالح شيروف: هواري بومدين رحلة أمل واغتيال حلم، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر: دون تاريخ، ص 5ت.

1984م وهو شقيق لسبعة أخوة (3 ذكور وأربعة بنات)[1] ينحدر من عائلة جزائرية فقيرة عاشت ليل الاستعمار الغاشم بكل أثقاله، فأبوه كان فلاحا بسيطا في هذه المدينة الفلاحية الريفية.

وقد كان الوضع الاقتصادي متدهورا نتيجة الأزمة الاقتصادية التي ألمت بالعالم بما فيه الجزائر، فكانت المنطقة تعاني الفقر، وقد شب وترعرع الطفل في منطقة قالمة التي يغلب عليها الطابع الجبلي ونشأ مع أترابه الذين كان ينتقل معهم في القرى المترامية السفوح كجبال هوارة، وعين العربي وبوهمدان وسلاوة عنونة، وقد ورث الطفل عن والديه الكريمين وطنية متأججة منذ نعومة أظفاره[2] وتعود أصول عائلته إلى عرش –ورزدالين– بالعوانة إحدى دوائر ولاية جيجل حاليا وبناءً على ما هو مقيد بشجرة النسب – فإن هذه العائلة تمتد أصولها التاريخية البعيدة إلى اليمن.

إن جل أفراد عائلته كانوا سباقين للالتحاق بصفوف المجاهدين أثناء الثورة المباركة، وقبلها إنتفاضة 8 ماي 1945، وقد انضم إلى صفوف جيش التحرير ستة من أفراد عائلة بوخروبة[3]، قدر له وهو في سن الثالثة عشرة أن يشهد المذابح الرهيبة التي ارتكبها غلاة الاستعمار ضد الجزائريين بقالمة وسطيف وخراطة وغيرها من المدن الجزائرية في 8 ماي 1945، فتركت تلك الجرائم البشعة في ذهن الطفل أبشع الصور وأعمق الآثار في نفسه[4] وفي جسمه إصابة في رجله اليسرى. كان بومدين كما يصفه أبوه خجولا، صامتا، لكنه قارئ ممتاز إلى درجة ينسى معها الأكل والشراب[5] ولقد حافظ كابن فلاح فقير على خشونته وشدته.

كانت الحياة في تلك الفترة بالنسبة لطفل جزائري، حياة مذلة مهينة لكونه مواطن من درجة ثانية في الوقت الذي يتصرف فيه الفرنسيون كأسياد البلاد، ولم يكن محمد بوخروبة الطفل الوحيد الذي يشعر بهذه الإهانة، لكن تعلمه بالمدرسة القرآنية بدأ يجعله داركا لعروبته ولكرامته المسلوبة فوق أرضه الجزائرية[6].

---

[1] سعد بن بشير العمامرة : المرجع السابق، ص 15.

[2] محمد العيد مطمر: هواري بومدين، رجل القيادة الجماعية، دار الطليعة الهدى، عين أمليلة، الجزائر: 2000، ص 14.

[3] محمد الصالح شيروف: المصدر السابق، ص ص 5–6.

[4] عبد الكريم بوصفصاف وآخرون: معجم أعلام الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، ج1، مخبر الدراسات التاريخية والفلسفية، جامعة منتوري قسنطينة: 2002، ص 156.

[5] سعد بن البشير العمامرة: المرجع السابق، ص 15.

[6] رشيد مصالي: المرجع السابق ص 18.

المبحث الثاني: تعليمه وتكوينه:

التحق محمد بوخروبة في بداية تعلمه بالمدرسة القرآنية بقريته وسنه أربع سنوات[1] على عادة الجزائريين والمغاربة في تلك الفترة، حيث كانت الأسر ترسل أبناءها إلى المدارس القرآنية قصد تسليحهم بمبادئ الدين الإسلامي، وتلقينهم القرآن الكريم حتى يتمكنوا من ممارسة شعائرهم الدينية لما يكبرون وتكون زادهم في المستقبل[2] وعندما بلغ السادسة من عمره درس بالمدرسة الابتدائية الفرنسية (البيير سابقا) من سنة 1938 إلى 1946 بمدينة قالمة (إكمالية محمد عبده حاليا) وقد كان مسجلا تحت رقم 434 بالحرف اللاتيني تحت اسم بوكروبة محمد، بما أن والده كان مقيما بدوار بني عدى فقد أوكله إلى عائلة (بني سماعيل) في حي قندوة آنذاك (بوزيت مليكة حاليا) حيث قضى هناك عامين ليوكله أبوه من جديد إلى عائلة بلمسعود بدوار سعيد بن خلوف في حي مقادور (حي اليهود آنذاك) (شارع محمد ذبالي حالياً) ليقيم بها هي الأخرى سنتين ليوكل من جديد لعائلة خرشيش بنفس الحي، وبعدها إلى عائلة بن دفعان رابح.

وبعد ثماني سنوات من الدراسة بقالمة قضاها ينتقل من بيت إلى بيت محروما من دفئ والديه عاد من جديد إلى دوار بني عدي بعد أن تعلم الفرنسية ككل أبناء جيله[3].

بعد عودته إلى قريته قام بتدريس القرآن الكريم الذي أتم حفظه وهو في سن العاشرة لأبناء بلدته، غير أن هذه المهنة يبدو أنها لم تكن المرتبة التي كان يتطلع إليها محمد بوخروبة فهم للانتقال إلى قسنطينة[4] لأن أباه كان مصرا على أن يلحقه بالمدرسة القرآنية حتى يتعلم أصول الدين واللغة العربية، وفي قسنطينة دخل بومدين مدرسة الكتانية القرآنية سنة 1948 الواقعة بسوق العاصر، والتي كانت مثل معهد ابن باديس ولكنها أكثر شعبية وهي تابعة للزاوية الحملاوية وكانت فرصة لبومدين للانخراط في حزب الشعب الجزائري ومع ذلك لم يبقى في قسنطينة سوى ثلاث سنوات وقد كان يسكن في منزل بن جلول الكائن بالبطحاء، مقابل معهد ابن باديس في الطابق الأول[5] والتحاقه بمعهد الكتاني مع جملة من الطلبة الذين كان منهم محمد الطاهر قادري وعبد المجيد كحل الرأس وعلي كافي، الذي قال عن بومدين في مذكراته "وفي وسط عام 1948 قدم إلى المعهد طالب تبدو على وجهه مسحة البداوة وكأنه خائف من المدينة، كان يبلس برنوسا وكان لباسه رثاً، ووجد صعوبة في الالتحاق

---

(1) سعد بن بشير العمامرة: المرجع السابق ص 15.

(2) إعداد قسم البحوث والترجمة: "بن بلة...بومدين..." الأيام عدد 20 – 21 ديسمبر 2001 الجزائر. ص 12.

(3) سعد بن بشير العمامرة: المرجع السابق ص 15.

(4) Paul Balta : La stratégie de Boumediene. la bibliothèque arabe Sindibad. Paris : 1978, P 15

(5) سعد بن بشير العمامرة، المرجع السابق ص 16.

بالمعهد وقد تدخلنا لتسجيله...وحاولت إقناعه بالانضمام إلى حركتنا إلا أنه كان يمانع في كل مرة، وذات مرة صارحني بالسبب قائلا والدي أرسلني للدراسة وليس للممارسة السياسية"[(1)].

انخرط محمد بوخروبة في حركة الانتصار للحريات الديمقراطية سليلة حزب الشعب وحزب النجم الجزائريين، اللذين كانا أول من طالب باستقلال الجزائر سنة 1927 باسم حزب "نجم شمال إفريقيا"[(2)].

وقد أظهر الطالب بومدين نوعا من الذكاء والنبوغ بين أقرانه بقسنطينة وأتقن العلوم التي كانت تدرس بالمعهد كالأدب واللغة والتاريخ والنحو والبلاغة ووجد طلابا من مختلف أنحاء الوطن، وكان الجميع يعيش المستجدات السياسية على الساحة الوطنية وخاصة الطالب "محمد بوخروبة" وقد كان التعليم خارج الوطن يعتبر مرحلة متقدمة في الدراسة وكانت بلاد المشرق العربي قبلة الدارسين باللغة العربية[(3)].

عندما بلغ سن العسكرية طلب لتأدية خدمة العلم الفرنسي في الجيش، فتقدم إلى الإدارة الفرنسية وأمضى الفحص الطبي لكنه كان مؤمنا في قرارة نفسه بأنه لن يلتحق أبدا بجيش العدو وقرر الهروب خارج الوطن[(4)].

محمد بوخروبة كان من هواة مشاهدة الأفلام المصرية في قاعة سيرتا التي أصبحت آنذاك مقر اجتماعات الحركات الوطنية التضامنية ضد الإدارة الفرنسية مما ساعده على الاحتكاك أكثر بالفكر الوطني لكن مشاهدته للأفلام المصرية جعلته دائم الحديث عن مصر، ونوعية الدراسة بالأزهر أي وجهت انتباهه نحو المشرق العرب ومواضيعه الساخنة آنذاك مثل أحداث فلسطين 1948 الوضع السياسي داخل مصر والعمليات المسلحة في منطقة قناة السويس.

اكتشف محمد بوخروبة في هذه الأحداث التي عايشها بقسنطينة، الضعف العلمي للبرامج التعليمية لمعهد الكتانية ومحتوى دروسها الرجعي التضليلي للجزائريين[(5)].

درس وفكر مسألة السفر مليا ثم طرحها على رفيقه محمد الصالح شيروف بعد أن اجتمعا في مكان غرب مدينة قسنطينة حيث اتخذ كل واحد منهما مقعدا حجريا حين سأل بومدين رفيقه عن

---

(1) علي كافي: مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946 – 1962، دار الطباعة القصبة للنشر، الجزائر: 1999، ص 29.

(2) عبد الكريم بوصفصاف: معجم أعلام الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، ج1، المرجع السابق، ص 157.

(3) محمد العيد مطمر : المرجع السابق، ص 28.

(4) سعد بن بشير العمامرة : المرجع السابق، ص 16.

(5) أحمد بن مرسلي: دراسة شخصية بومدين. مجلة المصادر، العدد الأول صيف 1419 الموافق لـــ 1990 ، ص 72.

معرفته لمن أدى واجب الحج راجلا؟ ولما أجاب رفيقه بلا أفصح بومدين عن سؤاله بأنه يعني طلب العلم والثقافة الذي يعد في حد ذاته حجاً[1].

والسؤال الذي يطرح نفسه قرار الرحلة لمادا فكر فيه بومدين دون زملاءه؟ وما هي متطلبات التفكير في مسالة السفر؟

يبدو أن بومدين اختار الصخور القسنطينية الصلبة ليتعاهد فوقها بصلابة مع رفيقه شيروف على تنفيذ الحلم.

ويمكن القول أن الحافز الرئيس لهذه الرحلة هو أن الاستعمار كان يختار أبناء القياد والباشغوات والأعيان الذين يدرسون في مدارس الفرانكو ميزيلمان ليرسلوهم إلى القاهرة بمنح عالية، مهمشين بذلك أبناء العباقرة، وقد كانت هذه العنصرية سببا في دفع بومدين الشاب إلى المغامرة لأن الذي يمكن أن ينجز بالمال يمكن أن ينجز أيضا بإرادة الشباب والتحدي[2].

كما أن بومدين قد تعرض لظلم خاص من طرف الاستعمار فهو قد تلقى بعض التعليم الابتدائي بالمدرسة الفرنسية وانقطع عنها لأسباب لا تزال مجهولة والتحق بكلية الكتانية وربما اختياره للكتانية يعد دليلا على موقفه السياسي خاصة وأنه من منطقة ينشط فيها حزب الشعب، وربما يعود أيضا إلى أنه من أبناء الشعب المعدمين...فهو ابن فلاح فقير.

كما أنه كان لا يعبأ بالدروس التي قدمها مشايخ تآكلوا معرفيا من كثرة ترداد ما حفظوه من الزيتونة، لأنه التهم كل الكتب المتوفرة حينها وكان يفكر بجد في تطوير تعليمه بالرحيل إلى الأزهر لأن الشائع في ذلك الحين أن الذين يدرسون في مصر والأزهر على الخصوص هم وحدهم أعلم العلماء ولهذا كان يحلم كشاب في الحصول على ليسانس تمكنه من إشباع طموحه وكثيرا ما كان يقول لرفاقه ومعارفه ماذا سيعطينا هؤلاء المشايخ من المستقبل؟.

ولهذا اختار ابن جهته شيروف وأحد المتحمسين للمغامرة ليعرض عليه فكرة المغامرة، وربما لأن مسألة السرية هي التي جعلت بومدين يختار شيروف وحده دون سواه ثم يوسعها هو إلى الاثنين الباقيين.

والسرية تتناول إخفاء الأمر على الأولياء وعن الزملاء وعن الاستعمار أيضا فكل هذه الأطراف يمكن أن تبطل المشروع إذا علمت به[3].

---

(1) محمد الصالح شيروف: من قسنطينة إلى القاهرة، رحلة العذاب والأمل. مقالات عن الرئيس هواري بومدين عذابات الرحلة... وأمل المسيرة. منشورات مجلة الوحدة، ط1، ديسمبر 1996، ص 10 – 11.

(2) سعد بوعقبة: الأزهر لنا، مجلة الوحدة العدد 600، منشورات مجلة الوحدة، ص 7.

(3) سعد بوعقبة: الصقور...وعهد الصخور، مقالات عن الرئيس هواري بومدين، المرجع السابق، ص ص 26 – 27.

كان يقول بومدين دائما لنا الحق في الأزهر لان أجدادنا بنوه ويقصد الفاطميين , فتبنى الرفيق الفكرة التي توسعت فيما بعد إلى صديقهما محمد العربي مومني ومقدم لخضر، ولم يبق فيما بعد إلا التحضير للقيام بهذه الرحلة التاريخية طلبا للعلم وهروبا من الاستعمار وأملا في تحرير الوطن[1].

وهكذا بدأ التحضير للرحلة في سرية تامة عن الأهل والأصدقاء والمدرسة حتى يتمكن بوخروبة وأصدقاؤه من مرادهم دون وجود من يثبط عزائمهم ولأجل ذلك فقد أعد بومدين دليلا للسفر هو عبارة عن أسماء مدن سجلها أحد أقربائه عندما حج راجلا يذكرها بالتسلسل من مدينة قالمة إلى القاهرة[2] وقد باع بومدين المطرح الذي كان ينام عليه وما تبعه من أفرشة وكذا كتبه وقد فعل زملائه نفس الشيء في رحبة الصوف بقسنطينة ذات صباح من سنة 1951، وقد يبدو غريبا جدا عدم حوزة أي من الأربعة على هوية تستعد للسفر إلى القاهرة على جواز للسفر، وإنما كل ما حملوه هو بطاقات التعريف الرسمية وبطاقات التعريف المدرسية ومبلغا ماليا لا يتجاوز أربعين فرنك قديما.

اتصل الأربعة بالباهي صاحب المقهى التي كانت مركزاً لنشر الفكر الوطني، ونقطة لقاء المناضلين خاصة منهم المتنقلين عبر الحدود الشرقية الجزائرية، وهذا بهدف الحصول منه على معلومات خاصة عن عبور الحدود التونسية[3] ويذكر محمد الصالح شيروف أنهم اتصلوا بشخصية حزبية بمدينة تبسة تابعة لحزب الشعب، بعد أن تحصلوا على رسالة من مركز الحزب، وبعد أن أبلغوه بالرسالة قصد مساعدتهم وإرشادهم على الطريقة التي تمكنهم من عبور الحدود الجزائرية التونسية. وبعد عثورهم على هذه الشخصية التي قدمت لهم كل المساعدات والإرشادات الضرورية أثناء الرحلة، اقترحت عليهم الانقسام إلى مجموعتين حتى يتمكنوا من الإفلات من رجال الحدود، كما طلبت منهم هذه الشخصية الحزبية الاتصال بشخص آخر بمدينة قابس التونسية.

كما يذكر أيضا شيروف أن عبورهم الحدود كان بواسطة الدليل (القيد) مقابل أجر وتم الاتفاق على أن يلازم "محمد الصالح شيروف" و"سي محمد بوخروبة" ويكونان بذلك المجموعة الأولى، في حين يكون "سي مومني" و"سي لخضر" المجموعة الثانية، وقد كان هذا التقسيم مبني على اتفاق مسبق، ذلك انه عندما وضعت فكرة الانقسام موضع التنفيذ، اتفق سي محمد بوخروبة وشيروف على ملازمة بعضهما البعض تنفيذا للعهد الذي أخذاه على نفسيهما بقسنطينة، وعندما شرع الأربعة في الحديث عن الانقسام انحاز شيروف إلى سي محمد بوخروبة باعتبار أن سي مومني وسي لخضر يكونان المجموعة الثانية، غير أن سي مومني لم يرض بهذا التقسيم وفضل أن يكون مع شيروف لكنه فيما بعد اقتنع بأن الأمر هين وان المجموعتين ستلتقيان اثر كل مسافة كبيرة تقطعها، جمعت المجموعتين ما بقي من مال

[1] سعد بن بشير العمامرة، المرجع السابق ،ص 16.

[2] محمد الصالح شيروف : من قسنطينة إلى القاهرة رحلة العذاب والأمل، المرجع السابق. ص11.

[3] أمحد مرسلي:"دراسة شخصية بومدين"، المرجع السابق،ص 74.

وقسمته على اثنين بالتساوي، غير أن شيروف ذكر انه كان يخفي مبلغ ثلاثون فرنك قديم على الزملاء جميعا، فوجئ يهذا المبلغ سي محمد بوخروبة بمدينة طرابلس وعندما سأله عن كيفية إخفاء هدا المبلغ الهام من قسنطينة حتى مدينة طرابلس اخبره بأنه عمل بما يقوله دائما كون الحيلة رأس مال كبير.

ويواصل محمد الصالح شيروف قوله: وبعد تعب كابدناه طويلا أثناء رحلتنا من مدينة قسنطينة إلى مدينة طرابلس التقينا نحن الأربعة وكان اللقاء الأخير، إذ لم نلتق بعد ذلك حتى الاستقلال[1].

واصل محمد بوخروبة ومحمد شيروف رحلتهما بعد الاتفاق مع المجموعة الثانية على الالتقاء في مدينة بن غازي الليبية، واستغرقت مدة رحلتهما إلى هذه المحطة شهرا كاملا بسبب اجتناب الطريق المعبد واختيار السير بعيدا عنه بحوالي خمس كيلومترات، لتفادي رجال الأمن من جهة، وتأمين الأكل لدى العرب الرحل من جهة أخرى، كما أن السير كان ليلا تحت هدي النجوم وكان نجوع العربان هو المأوى الوحيد الذي يلجآن إليه عند الحاجة، حيث كانا كلما قصدا نجعا قرآ فيه قرآنا ليلا على أمواتهم بل تجاوزاه إلى حد كتابة التمائم والحروز لقاء ما تيسر من الدراهم، ولقد كان محمد بوخروبة غير راضي على هذه الحال لكنه كان يعلل ذلك بمستلزمات السفر وضروراته، وكان يردد قوله "في سبيل بلوغ الأهداف يهون كل غالي". وهكذا استمر الحال حتى بلوغ مدينة بن غازي، مدينة عمر المختار حيث كان محمد بوخروبة يتمثله دائما، كلما تمكن العياء منه وصديقه شيروف وحز في عضدهما التعب بقوله "كيف يمكنك يا صحراء بما فيك من أهوال أن تقهرينا والغاصب المستبد لم يكن في إمكانه قهر عمر المختار فوق كثبانك المترامية، لقد كنت بالأمس عونا للأحرار ضد الاستعمار".

بعد نزولهما بمدينة بن غازي مكثا بها قرابة عشرة أيام مقيمين بين إخوانهم العمال المهاجرين من تونس والجزائر في أكواخ قصديرية ينتظران وصول الرفيقين مومني ومقدم وفي اليوم العاشر بدا على محمد بوخروبة القلق والملل بعد أن قرر مواصلة السفر مع رفيقه شيروف لأنه أدرك أن الرفيقين نفذ مصروفهما فعادا على ما يبدو إلى الجزائر أو تونس.

بعد أسبوعين من السير الحثيث، حينا راجلين وأخرى راكبين، وصلا قرب نقطة الحدود، وفي هذه المرة لم يتمكنا من إيجاد دليل يثقان به، خاصة وأنهما على أبواب الحدود المصرية التي طالما تشوقا إليها، حينها اقترح سي محمد بوخروبة أن يبتعدا عن نقطة الحدود من الناحية الجنوبية، بعيدا عن عيون رجال الأمن بحوالي خمسة كيلومترات على أن يبحثا عن ثغرة في الأسلاك الشائكة التي تفصل بين ليبيا ومصر وقد كانت المنطقة ذات طبيعة صعبة كما أن التعب قد أخذ منهما قسطا وفيرا، بحيث أصبحا شبه عاجزين على مواصلة السير، لكن إرادة سي محمد بوخروبة القوية وتصميمه الأكيد

[1] محمد الصالح شيروف: من قسنطينة إلى القاهرة رحلة العذاب والأمل، المرجع السابق، ص ص 12 – 16.

على اجتياز الحدود ساعدهما على مواصلة السير ليلا بعد معاينة المكان الذي يمكنهما النفاذ منه إلى أرض الكنانة[1].

بعد غروب الشمس بقليل توكلا على الله وقطعا نقطة الحدود، بعد أن أمضيا ليلة تاريخية لا يمكن نسيانها أبدا، وبعد أن أرهقهما السير الطويل كونهما ابتعدا عن نقطة الحدود بحوالي7 كيلومترات غربا قررا الخلود إلى النوم بالتناوب بعدها استأنفا السير لكن التعب بدا عليهما لذا فضلا أن يقصدا إحدى مضارب العرب الرحل، حيث تبين لهما أنهما ابتعدا عن نقطة الحدود بما قدراه يومئذ بـــ 16 كيلومتر، فاقتربا من خيمة كبيرة كان يجلس أمامها ثلاثة أشخاص حول موقد يعدون الشاي عليه، وبعد إفشاء السلام عليهم أذنوا لهما بالجلوس ثم باتا ليلتهما تلك عندهم وفي الغد استأنفا الرحلة، لكن ما إن سارا مسافة حتى لاحظا رجلين يتجهان نحوهما عندها قال سي محمد بوخروبة يبدو أنها مكيدة دبرها العرب الرحل ظنا منهم أنهما يخفيان مالا كثيرا، ولما اقترب الرجلان منهما ألقيا السلام وطلبا منهما الجلوس وبعد جلوسهما بقليل لاحظ محمد بوخروبة من خلال حديثهما معه أنهما يريدان معرفة حقيقتهما ومقصدهما، فأخبرهما أنهما يريدان زيارة بيت الله الحرام وإزاء هذا قال أحد الرجلين أنه يبدو عليهما خلاف ذلك وهنا أدرك الفتى بوخروبة أنهما من رجال الأمن لذا قال لهما ثانية انهما تلاميذ وحجاج في آن واحد[2] ولكي يضللهما على الموضوع قدم لهما بطاقة التعريف على أنها جواز السفر بالنسبة للدولة الفرنسية وكانت مكتوبة بالفرنسية، فكان يقرأها لهم على أنها جواز سفر، بينما بطاقة التعريف المدرسية قدمها على أنها بطاقة التعريف الوطنية، وعندما سئل عن عدم وجود إشارة دخول على جواز السفر المزيف أي بطاقة التعريف الوطنية قال لهم أن مركز الحدود هو الذي نسي أن يطبع هذه الجوازات وليست مسؤوليته[3].

وبعد النجاح في النفاذ من الشرطة المصرية واصل محمد بوخروبة ومحمد شيروف رحلتهما إلى القاهرة إذا سارا راجلين حتى مدينة مرسى مطروح فأقام بضواحيها حوالي ثلاثة أيام بلياليها بعدها اتجه إلى مدينة الإسكندرية على متن شاحنة متوجهة إلى هناك حيث قضيا هناك يومين كاملين ثم واصلا الرحلة إلى القاهرة عن طريق الدلتا وقد استمرت رحلتهما من الإسكندرية إلى القاهرة حوالي 20 يوما راجلان أحيانا وراكبان أحيانا أخرى، حتى دخلا القاهرة التي تحملا من أجل الوصول إليها أعظم المخاطر، قطعا خلالها ما يقارب 4500 كيلومتر غير أثناءها جلدة القدمين أكثر من خمس مرات، دخلا إلى القاهرة راجلان بعد صلاة العصر واتجها إلى رواق المغاربة بالأزهر الشريف بعد سفر شاق دام ثلاثة أشهر كاملة[4].

---

[1] محمد الصالح شيروف: من قسنطينة إلى القاهرة، رحلة العذاب والأمل، المرجع السابق، ص 17-21.

[2] المرجع نفسه، ص ص 21 – 24.

[3] سعد بوعقبة: الصقور وعهد الصخور، مقالات عن الرئيس هواري بومدين، المرجع السابق، ص 33.

[4] محمد الصلالح شيروف : من قسنطينة إلى القاهرة رحلة العذاب والأمل، المرجع السابق، ص ص24 – 25.

وكانت القاهرة آنذاك تعيش أوقات حاسمة في تاريخها فحكم الملك فاروق أشرف على نهايته، وحركة الضباط الأحرار ستنبثق بعد عام فقط لتغيير وجه مصر.

التزم بومدين بالدراسة فقط وكانت بطاقته تحمل رقم521 وذلك عام 1951م، إذ قسم وقته بين تحصيل العلوم والنضال السياسي، كما انه كان يلتهم كل ما تقع عليه عينه من الكتب ويستبضع الكتب الجديدة وكان معجبا بعبد الناصر ونهروا وتيتو وبن بلة، وكان يقرأ كتابات عبد الناصر عن فلسفة الثورة، كما انه كان يحضر المحاضرات والنشاطات الثقافية وخاصة تلك التي تنظمها الجماعات الإسلامية وكان يقرأ روايات ساطع الحصري وكتب السيد قطب "في ظلال القرآن" وكتاب العدالة الاجتماعية في الإسلام، وروايات جورجي زيدان التاريخية، كما كان يحب الكتابات المناهضة للظلم وقد قضى بومدين أربعة سنوات كاملة عضوا في جمعية ثقافية للإخوان المسلمين، كما كان عزوفا عن السينما ودور اللهو يستمع إلى محاضرات حسن البنا واللواء صلاح حرب خاصة في جمعية الشباب المسلمين، وكان يستمع أيضا إلى محاضرات دار الحكمة.

وهذا التوجه ينفي عنه رحمه الله الإشاعات التي أصبح يروجها بعض المغرضين من أنه كان شيوعيا ملحدا... وهو الذي بني في عهده من المساجد ما لم يبنه أي حاكم مسلم في التاريخ[1].

وقد تهيكل محمد بوخروبة في مكتب المغرب العربي الكبير الذي من بين مؤسسيه علال الفاسي من المغرب وصالح بن يوسف من تونس وأحمد بن بلة وآيت أحمد من الجزائر.

ونتيجة لغيابه عن الدراسة بقسنطينة أثناء سفره إلى القاهرة كاتب مدير مدرسة الكتانية والد بومدين ليبلغه عن اختفاء ابنه عن المدرسة، أما السلطات الفرنسية فقد أشعرت هي الأخرى الشاب محمد بوخروبة للالتحاق بالخدمة العسكرية ففلم يرد، ومع مطلع عام 1952 قامت السلطات الاستعمارية باستدعائه ثانية لأداء الخدمة العسكرية بمدينة قالمة، فلم تعثر له على أثر وكثف أعوان الاستعمار التفتيش عنه من خلال اتصالهم عدة مرات بوالده إبراهيم بوخروبة بمسقط رأس هذا الأخير الذي ضجر من محاولات إزعاجه فلم يجد بدا من إفشاء سر ابنه وقال لهم انه هاجر إلى مصر وعندها أبلغت السلطات المحلية الاستعمارية السفارة الفرنسية بالقاهرة، وكان الملك فاروق مازال في الحكم آنذاك، فاستدعته السفارة الفرنسية بالقاهرة، غير أن بومدين لم يستجب لمختلف الاستدعاءات ومطاردة الاستعمار له تجاوزت الاستدعاء العسكري على حرمانه من تسلم حوالة مالية باسمه في القاهرة مما اضطر والده أن يلجأ إلى زميله عجالي عبد المجيد الذي كان يدرس بالقاهرة، باعتبار أن سفره خارج الوطن كان مرخصا وقد رد بومدين عن وصول هذه الحوالة برسالة بتاريخ 24 مارس 1952[2].

---

[1] سعد بوعقبة: بومدين عضو في الإخوان المسلمين، الوحدة العدد 600، منشورات مجلة الوحدة 1990. ص 7.

[2] سعد بن البشير العمامرة، المرجع السابق، ص ص 18-19.

وتماشيا مع طلب السفارة الفرنسية قررت السلطات المصرية طرده وإرجاعه إلى الجزائر وقبل أن تنفذ خطتها جاءت ثورة 23 يوليو 1952 وأطاحت بحكم الملك فاروق وتغيرت الأحوال السياسية بمصر في صالحه.

بقي بومدين أربع سنوات كاملة في القاهرة عاشها في فقر مدقع رفقه خمسة من الطلبة، نحيفا متقد النظر ووجهه أشبه بوجه الزاهد، ولم تزد الصعوبات المادية التي لاقاها في القاهرة سوى حدة في ملامح وجهه، وكانوا يسكونون في غرفة صغيرة تابعة بمكتب تحرير المغرب العربي الذي يشرف عليه عبد الكريم الخطابي عندما كان محمد خيضر وآيت أحمد وأحمد بن بلة يمثلون حركة الانتصار للحريات الديمقراطية بالخارج.

وكانت مرحلة القاهرة مرحلة حاسمة في حياة محمد بوخروبة بحيث جعلت منه الإنسان الذي لا يهمه العمل السياسي، كونه أصبح أكثر ميولا للعمل الميداني، مفكرا في العمل المباشر لتحرير الجزائر عن طريق العمل الثوري، السبيل الوحيد بالنسبة إليه وإلى الجزائريين الفارين مثله من متابعة السلطات الفرنسية للعودة إلى أرض الوطن، خاصة وأنه عايش عن كثب سقوط الملك فاروق سنة 1952 من طرف قبل جماعة من الضباط العسكريين[1].

وهكذا أعدت الظروف محمد بوخروبة ليكون ثوريا مقاوما للاحتلال أولا ثم رئيسا وزعيما للجزائر المستقلة.

---

[1] سعد بن البشير العمامرة: المرجع السابق، ص ص 19 – 20.

المبحث الثالث: هواري بومدين والثورة :

لقد أثرت الأحداث التي عاشها هواري بومدين في القاهرة على شخصيته، ورسخت فيه قناعة تحرير الجزائر بقوة السلاح، حيث أصبح ذلك هدفه الأساسي قبل الدراسة في الأزهر، التي تخلى عنها سنة 1954 م، وكانت البعثة الخارجية لجبهة التحرير الوطني قد طلبت من علي مجاري في إطار التحضير لثورة أول نوفمبر 1954م، اختيار ثمانية عناصر جزائرية لإجراء تدريب مكثف على عمليات التخريب والألغام وكان من بينهم محمد بوخروبة، وجاءت الفرصة التي طالما انتظرها وأمثاله، فلم يتردد لحظة في اعتنامها فالتحق مع صديقه على مجاري حينما دقت ساعة الصفر في ليلة من ليالي شهر ديسمبر 1954م[1].

وبعد اندلاع ثورة نوفمبر العظيمة في الجزائر كان بومدين مهيئا لاحتضانها والعمل على الانضمام إليها، وهكذا عقد اجتماع يوم 20 جانفي 1955 في منزل فتحي الديب (المكلف بمتابعة احتياجات الثورة الجزائرية من قبل الرئيس جمال عبد الناصر) للتفاهم على تفاصيل عملية إرسال الأسلحة إلى الجزائر وقد حضر هذا الاجتماع كل من السادة أحمد بن بلة، ومحمد بوضياف وعبد الكبير الفاسي وحسين خيري والقبطان اليوغسلافي الأصل ميلان باتيش الذي سيقود السفينة من شاطئ البحر المتوسط غرب الإسكندرية حتى موقع الإنزال في الناظور على شاطئ المنطقة المسيطر عليها من قبل الأسبان.

تبين فيما بعد أن السفينة المتفق عليها لم تكن سوى اليخت الخاص بالملكة دينا الزوجة الأولى للملك حسين بالأردن، وأن حسين خيري استأجره منها دون أن يطلعها على سبب الرحلة مدعيا بأنها رحلة ترفيهية لبعض الأثرياء العرب.

تم إعداد اليخت دينا وأصبح جاهزا للقيام برحلته البحرية في منتصف شهر مارس 1955، سافر أحمد بن بلة إلى اسبانيا لإبلاغ مسؤول الجهة الغربية بكافة التفاصيل وإعداد كافة الإجراءات لضمان سرية تفريغ الشحنة وسرعتها، أبحر اليخت دينا من ميناء بور سعيد وعلى ظهره سبعة جزائريين من الذين أتموا تدريبهم ووقع عليهم الاختيار لتولي بعض الأعمال القيادية في وهران وهم: 1- عرفاوي محمد الصالح، 2- مجاري علي، 3- بوخروبة محمد، 4- عبد العزيز مشري، 5- عبد الرحمن محمد، 6- حسين محمد، 7- شنوت محمد.

انتقلت هذه المجموعة إلى اليخت دينا الذي أبحر في طريقه إلى الناظور في الصباح الباكر من يوم 27 مارس 1955 دون أن يشعر به أحد، وبذلك يكون هواري بومدين قد غادر القاهرة في طريقه

---

(1) أحمد بن مرسلي: دراسة شخصية بومدين، المرجع السابق، ص 75.

إلى الجزائر من أجل العمل على الانضمام إلى الثورة ومقاومة العدو الغاصب لتحرير من براثن الاستعمار[1].

وصل محمد بوخروبة إلى الجزائر وكانت الثورة قد انطلقت بها والقادة الذين يلقبون بالتاريخيين لهم نفوذ كبير ومكانة ثابتة أمثال كريم بلقاسم، محمد بوضياف والعربي بن مهيدي...إلخ. وقد دخل بوخروبة في الاتصال مع المناضلين وقادتهم بالداخل فالتقى محمد بوضياف الذي كان تولى المسؤولية السياسية والعسكرية مع العربي بن مهيدي في كل الغرب الجزائري وفي المناطق الحدودية بالغرب، وجد نفسه قد أسندت له بسرعة بعض المسؤوليات، وستسهم خصاله كمثقف ورجل عمل وصاحب قدرة على التنظيم في صعوده السريع.

لقد وجد محمد بوخروبة نفسه في منطقة وهران حيث لا يعرف أحدا وبعيدا عن جهته وأهله، ولعل تخوفه من الجهوية التي كان يمقتها جعله قليل الكلام كتوما متحفظا ومتحليا بذلك بأولى قواعد دخول المقاومة التي تستوجب حتى تغيير الأسماء، وذلك ما اعتمده فعلا محمد بوخروبة لأن هذا التستر أمر ضروري يحمي المناضل وفي نفس الوقت يحمي محيطه العائلي، فأصبح لا وجود إذا لمحمد بوخروبة بالنسبة للجميع وبالنسبة للحالة المدنية فهو بعد اليوم هواري بومدين[2].

بعد ثلاث سنوات 1955 – 1958 خلف "هواري بومدين" عبد الحفيظ بوالصوف على رأس الولاية الخامسة، فاستقر بوجدة واختار للعمل معه في التخطيط والتنظيم جماعة من الشباب الجزائريين النابغين المولودين بالمغرب الأقصى والموظفين مع حكومته مثل: "شريف بلقاسم" و"عبد العزيز بوتفليقة" و"أحمد مدغري" و"أحمد قايد"، الذين قاموا إلى جانبه بأعمال مجيدة لصالح الثورة التحريرية[3].

وجملة القول أن بومدين بعد هذا المسار الشاق يكون قد بدأ في تحقيق أحلامه التي طالما راودته لطرد الاستعمار من البلاد واسترجاع استقلال وطنه المغتصب.

---

(1) سعد بن بشير العمامرة: المرجع السابق، ص ص 22 – 23.

(2) رشيد مصالي: المرجع السابق، ص ص 28 – 29.

(3) عبد الكريم بوصفصاف: معجم أعلام الجزائر بين القرنين التاسع عشر والعشرين، ج1، المرجع السابق ص 158.

المبحث الرابع: هواري بومدين العسكري:

بدأ هواري بومدين تجربته القتالية الأولى بالمشاركة في فرق المتطوعين الذين كانوا يهاجمون المعسكرات البريطانية الممتدة يومئذ على طول قناة السويس، وكان عدد من الملاحظين السياسيين العرب يرون في شخصه مجرد سكرتير عادي ومشغل تلفون بسيط بمكتب المغرب العربي دفعته غيرته الإسلامية إلى مشاركة إخوانه أحرار مصر في نضالهم للقضاء على الوجود العسكري البريطاني بها ولكنه سرعان ما أظهر وطنيته وثوريته ضد الاستعمار الفرنسي في بلده.

وكما سبق ذكره في المبحث السابق فبعد التحاقه سنة 1955 بالمغرب الأقصى قادما إليه بحرا على ظهر اليخت الذي وضعته الملكة دينا تحت تصرف الثورة الجزائرية وبعد إقامة قصيرة به اتصل بالمجاهدين في ولاية وهران بعدما انتحل اسم هواري بومدين الذي لم يعرف بعد ذلك إلا به[1].

في هذه الفترة التقى بومدين بالمسئول السياسي على الغرب المجاهد العربي بن مهيدي حيث عين نائبا له وفي سنة 1956 انعقد مؤتمر الصومام بمنطقة إيفري بالقبائل الصغرى ما بين 14 و23 أوت 1956 وقد مثل منطقة الغرب في هذا المؤتمر العربي بن مهيدي ولم تمض سنة واحدة على انعقاد مؤتمر الصومام حتى ظهرت على الساحة السياسية والعسكرية عدة معطيات أدت إلى إحداث تغيرات في قيادة جبهة التحرير الوطنية وذلك للأسباب الآتية:

1. اختطاف السلطات الفرنسية لخمسة من أعضاء البعثة الخارجية يوم 22 أكتوبر تشرين الأول 1956 عندما تم تحويل الطائرة المقلة لهم والمتوجهة من الدار البيضاء بالمغرب إلى تونس لحضور مؤتمر تونس لدعم الثورة الجزائرية.
2. اعتقال محمد العربي بن مهيدي واستشهاده على يد الكولونيل بيجار يوم 4 مارس 957[2]. لتلك الأسباب وغيرها فقد دعا المجلس الوطني للثورة الجزائرية إلى عقد مؤتمر دورته الثانية في القاهرة من 20 إلى 28 أوت 1957 اشترك اثنان وعشرون عضوا من بينهم العقيد هواري بومدين.

وبعد هذا المؤتمر تغير مسؤولي الولايات ليصبح بومدين في سنة 1957 قائدا للولاية الخامسة برتبة عقيد وعمره لا يتجاوز 25 سنة وقد خلف بوالصوف الذي عوض بن مهيدي في لجنة التنسيق والتنفيذ. وأقام بومدين مركز قيادته في مدينة وجدة على الحدود المغربية الجزائرية حيث كان يتمتع بحرية عمل كبيرة مركز قيادته لم يكن موجودا داخل التراب الجزائري[3].

---

[1] عبد الكريم بوصفصاف وآخرون، معجم اعلام الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، ج1، المرجع السابق، ص ص 157 – 158.

[2] سعد بن البشير العمامرة: المرجع السابق. ص ص 25 – 26.

[3] المرجع نفسه، ص ص 26 – 27.

وسيسخر في هذا المركز قدراته كقائد للولاية الخامسة وكرجل تنظيم وستتجلى هنا أيضا كفاءته في تجنيد إطارات جيش التحرير الوطني وحسن استغلال قدراتهم[1].

كان الهواري يعمل في صمت وحذر ومهارة لوضع الخطط واختيار الوسائل الكفيلة لإنجاح النضال الثوري على عكس القائد عميروش بمنطقة القبائل والقائد صالح بوبنيدر (صوت العرب) في الولاية الثانية (الشمال القسنطيني) اللذين كانت أعمالهما تقترن بشيء غير قليل من الجلبة والضوضاء[2].

ولم يكن بومدين كباقي قواد الولايات يخاف الشباب ويخاف الذين نالوا حظا من الدراسة كما أن مميزاته كمناور وتكتيكي كانت تبرز في كل مرة يكتشف فيها الأزمات والصراعات التي كانت تقع في القمة ويجعل نفسه بمنأى عنها[3].

اهتم هواري بومدين بإقامة نظام محكم من المخابرات العسكرية حيث أشرف على تخريج دورات من الشباب المتعلم في مجال الاتصال والبث والاستقبال وهي بداية تأسيس نظام المخابرات العسكرية لجيش التحرير الوطني[4].

وذلك لإدراكه مدى أهمية ميدان المواصلات السلكية واللاسلكية، فكان يستفسر عن طول الموجات المستعملة وعن نوعية التجهيزات وعن الأرقام باختصار كان يظهر اهتماما بتلك الاتصالات[5].

وأدرك الفرنسيون خطورة الرجل عندما تنبهوا إلى دور مراكز التصنت التي أقامها بوجدة حيث تمكنت وحدة من الولاية الخامسة أن تهاجم العدو على إثر التقاطها معلومات أرسلها العدو بالراديو وحددتها قيادة الولاية الرابعة وقد استقبل بومدين رؤساء المحطات ونوابهم وهم على أهبة الانطلاق إلى المناطق وقال لهم:"أنتم إطارات متميزة تحمل بندقية وجهاز الراديو في آن واحد ومن هنا تدركون الأهمية التي توليها القيادة لمهمة المواصلات، يجب أن تكونوا يقظين فيما يتعلق بأمن التجهيزات وأمان الرمز، لا يجوز أن تقع الوثائق التي بحوزتكم بين يدي العدو مهما كانت الظروف" وكانت للعقيد اتصالات مع الولاية الثالثة والرابعة والسادسة خاصة أنه تولى مهمة العمليات الحربية في الجهتين الشرقية والغربية.

وقد كان الجيش يتكون من ثلاثين ألف مقاتل معظمهم من أصول ريفية يتمتعون بكفاءة عالية وتسليح حديث، أشرف على تنظيمهم وتدريبهم وهناك إجماع عام على أن هذا الجيش بعدما تولى بومدين قيادته تحول إلى تنظيم عسكري سياسي يضم أهم وأقوى مؤسسة من مؤسسات الثورة[6]. في

---

[1] رشيد مصالي: المرجع السابق، ص 30.

[2] عبد الكريم بوصفصاف: معجم أعلام الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، ج1، المرجع السابق، ص ص 158 – 159.

[3] رشيد مصالي: المرجع السابق، ص 30.

[4] محمد العيد مطمر: المرجع السابق ص 36.

[5] عبد الكريم حساني: أمواج الخفاء (د. ط) منشورات المتحف الوطني للمجاهد، 1995. ص 65.

[6] لطفي الخولي: المصدر السابق، ص 31.

سنة 1958 أصبح هواري بومدين قائد الأركان الغربية وكانت له في المعارك التي خاضها ضد العدو الفرنسي ودفاعه عن مواقع جيش التحرير الوطني مواقف دلت على بسالة شديدة وصبر جلد[1].

ولما انعقد الاجتماع الثالث للمجلس الوطني للثورة الجزائرية بطرابلس في 16 ديسمبر 1959 – 18 جانفي 1960 أبرزت هذه الدورة الاختلاف الكبير حول سير الثورة ومشاكل التنظيم وفيما يخص القضايا ذات الطابع التنظيمي والعسكري فقد اتخذ المجلس قرارات هامة وهي:

- إزالة وزارة القوات المسلحة وتعويضها بلجنة وزارية للحرب CIG تتكون من كريم بلقاسم، بوالصوف، بن طوبال.
- إنشاء هيئة أركان أسندت مسؤوليتها إلى "بومدين" وتتكون من علي منجلي، قايد أحمد وعز الدين زراري.

وبدأت هيئة الأركان عملها في 23 جانفي 1960[2] انتقل هواري بومدين على إثر ترقيته إلى قرية "غار الديماء" الواقعة بأراضي تونس على بعد 15 كيلومتر من حدودها مع الجزائر حيث كان يوجد المقر العام للقيادة العليا لجيش التحرير الوطني وأخذ يمارس منه مسؤولياته الجديدة.

وقد لاحظ الأشخاص القليلون الذين قدر لهم في ذلك الوقت زيارة ذلك المقر العام أنه صار بالإضافة إلى طبيعته العسكرية مخبرا للاشتراكية الجزائرية المقبلة ففيه كانت تدرس كتب فرانتز فانون *France Fanone* وشيقي غيفارا *Chigui vara* وأفكارهما، ويستشهد بأقوال سارتر *Sarter* وجانسون *Jonson* وأصبحت صور فيدال كاسترو *Fidel Kastro* قائد الثورة الكوبية معلقة على الجدران في كل مكان بالمركز.

أما الإذاعة التي كان يبثها هذا المقر العام فإنها صارت أشد انتقادا للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وقد تساءل المحللون السياسيون عن السبب الذي جعل بومدين يولي السياسة كل هذا الاهتمام ويصرف إليها كل هذه العناية لكن منهم من استنتج أن تكون الزيارة القصيرة التي قام بها بومدين إلى العراق في عهد عبد الكريم قاسم قد حركت في نفسه الشعور بالدور الذي يتعين على الجيش أن يقوم به في الميدان السياسي[3].

عند استقرار العقيد هواري بومدين بمقر قيادته الجديدة "بغار الديماء" ترك بوجدة عبد العزيز بوتفليقة وشريف بلقاسم وأحمد دراية وبذلك تعتبر نتائج دورة المجلس الوطني للثورة الجزائرية تحولا جديا في العلاقات بين أجهزة الثورة تميز ببروز الحقائق الآتية:

---

(1) عادل نويهض: معجم أعلام الجزائر من صدر الإسلام حتى العصر الحديث، ط2، مؤسسة نويهض الثقافية للتأليف والترجمة والنشر، بيروت: 1980، ص47.

(2) علي كافي: المصدر السابق. ص 258.

(3) عبد الكريم بوصفصاف: معجم أعلام الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، ج1، المرجع السابق، ص 159.

1. تزايد نفوذ جيش التحرير في الحدود بقيادة بومدين ومساعديه حيث أنشأ هيئة الأركان العامة للجيش فهو أشبه ما يكون بانقلاب داخل المجلس الوطني للثورة، حيث كان الصراع على أشده بين السياسيين (أغلبية أعضاء الحكومة) والعسكريين.
2. تضاءل دور الحكومة المؤقتة التي عرفت تعديلا في تشكيلتها وتقليصها في عدد وزرائها الذين أصبح عددهم (12 وزيرا) بعد أن كانوا (19 وزيرا) وأصبحت الحكومة مقيدة في تحركاتها بوجود هيئة أركان قوية ذات نفوذ في وسط الجيش، حيث قال أحد الضباط من الأوراس عن دعمه لبومدين (إننا لا نعرفه ولكن تعلقنا به لجرأته).

لقد ظلت هيئة الأركان العامة بعد اكتمالها[*] تنتظر تطبيق قرارات مؤتمر طرابلس لاسيما المتعلقة بدعم الجيش ماديا وبشريا، لكن بدون جدوى وكلما زاد تجاهل الحكومة لهذه القرارات زاد تعلق هيئة الأركان العامة بها وإلحاحها على تطبيقها.

وأخيرا لم ينتظر بومدين ومساعديه الحكومة المؤقتة، فشرعوا في تطبيق بعض التوصيات المتعلقة بالجيش مثل تجنيد الطلبة واللاجئين[1].

وقد اهتمت القيادة بتنظيم عمليات هجومية على خطي شال وموريس وعلي المراكز الأمامية للقوات الفرنسية، شاركت فيها جل الوحدات من المنطقتين الشمالية والجنوبية وتركزت الهجومات على ناحية سوق أهراس والذرعان واستمرت تلك الهجومات لمدة أسبوعين، ورغم ضراوتها وما لحق بالمراكز العسكرية الفرنسية من خسائر كبيرة إلا أن تلك الفيالق لم تتمكن من العبور عدا فيلقا واحدا من المنطقة الشمالية استطاع اجتياز خطي شال وموريس والعبور إلى الجزائر، وقد أسفرت هذه المعركة عن خسائر كبيرة في صفوف الجانبين كما أسر بعض المجاهدين.

قرر "هواري بومدين" تكثيف الهجومات بوحدات ضاربة ابتداءً من جوان 1960 والتي استمرت عدة شهور، وهذه العمليات تدخل في إطار الرد اللازم على سياسة "ديغول" إزاء وفد الحكومة المؤقتة الذي يتكون من محمد الصديق بن يحي وعلي منجل، وقد سقط في هذه الهجومات ما يزيد عن 650 شهيدا عدا الجرحى، وربما كثرة هذه الخسائر جعلت قيادة الأركان تغير من خططها وعملياتها في اختراق وعبور الخطوط المكهربة، وبعد أن زاد عدد القوات الفرنسية وتعززت حراسة الخطوط بقوات

(*) اختار العقيد هواري بومدين في عضوية هيئة الأركان العامة للجيش كل من الرائدين علي منجلي وسليمان (قايد أحمد) وكان الأمر يستدعي عضوا رابعا تعذر اختياره، وظلت المسألة معلقة بين الأخذ والرد حوالي شهرين إلى أن تم اختيار الرائد عز الدين باقتراح من بومدين أين حددت بعدها هيئة الأركان العامة مركزها بغار الديماء بالحدود التونسية الجزائرية، أنظر/ سعد بن البشير العمامرة، المرجع السابق، ص 30.

(1) سعد بن البشير العمامرة، المرجع السابق، ص ص 30– 31.

ضخمة وبآلات وأجهزة متطورة كالرصد والكشف والتدمير، ومنذ ذلك الوقت بقيت عمليات الحدود محدودة إلى حين[1].

وفيما يخص منطقة الحدود مع ليبيا التي تولى الإشراف عليها محمد قشي استطاعت في مدة قصيرة قيادة الأركان أن تقيم سلطة مركزية قوية بحيث أصبحت وحدات الجيش منضبطة[2].

لعل اهتمام قيادة الأركان بالرجل وترقيته كان مطابقا لإحدى المبادئ العامة في سياسة جبهة وجيش التحرير الوطني مبدأ "الرجل المناسب في المكان المناسب" فالرجل يمتاز بالوطنية العالية وبعد النظر، وطول النفس، والصدق في القول والصرامة في المواقف هذه الخصال انغرست فيه بالثورة وبين أحضانها بعيدا عن التأثير الفكري الاستعماري، وذلك سر هام من أسرار نجاح الرجل في مختلف المهام المسندة له عبر المراحل المتعاقبة للثورة التحريرية[3].

وبشهادة واتفاق الجميع فإن بومدين لم ينجح فقط في تجميع وتكوين الجيش بل ما قام به يعتبر في حد ذاته معجزة وعامل النجاح أيضا يرجع للجماعة التي وضع بها بومدين الثقة ووجدها بجانبه، فبومدين جمع صفوف الجيش في هيكل قيادي منظم وموحد بعدما سبقته محاولات فاشلة منها قيادة العمليات العسكرية من ثلاثة أشخاص (هــ دهليس – محمدي السعيد – بومدين)[4].

وبمرور الزمن وقعت خلافات بين اللجنة الوزارية وهيئة قيادة الأركان مما تسبب في وقوع أزمة سلطة حقيقية بين عسكريين قدامى هم العقداء: كريم بلقاسم ، بن طوبال وبوالصوف، وعسكريين جدد وهم أعضاء هيئة قيادة الأركان، فعندما شعر العقداء الثلاثة بأن هيئة الأركان قد شرعت تدريجيا في سحب البلاط من تحت أقدامهم أخذوا يضغطون على رئيس الحكومة لإعطاء الاوامر لهيئة قيادة الأركان بضرورة الدخول إلى الجزائر في أجل أقصاه 31 مارس 1961 م.

---

[1] محمد العيد مطمر، المرجع السابق، ص ص 38 – 40.

[2] عمار بوحوش: المرجع السابق، ص ص 492 – 493.

[3] م. بوكحيل: هواري بومدين بين عمل الثورة وثورية العمل، مقالات عن الرئيس هواري بومدين، المرجع السابق، ص 73.

[4] سعد بن البشير العمامرة: المرجع السابق، ص 30.

ويرى قائد الأركان هواري بومدين أن تصرفات اللجنة لم تكن إلا لتحقيق رغبة أعضائها للاحتفاظ بالسلطة مهما كان الثمن، أو كان مخطط اللجنة يهدف إلى القضاء نهائيا على هيئة الأركان، أما باستشهادهم أثناء الدخول على الأسلاك الشائكة المكهربة والملغمة، أو بفرضها من قبل قوات الولايات في الداخل، والتي لن توافق على الانضواء تحت لوائها، ولذلك رفضت قيادة الأركان أوامر اللجنة ولم تهتم بتطبيقها.

ولقد تأزمت الأمور بين هيئة الأركان واللجنة الثلاثية لاسيما حادثة الطيار الفرنسي، الذي سقطت طائرته في قبضة جيش الحدود وأسر قائدها، ولكن الحكومة المؤقتة قامت بتسليمه إلى السلطات الفرنسية بعد ضغوطات من الحبيب بورقيبة، فغضب قائد الأركان من هذا التصرف واستقال هو ومساعدوه يوم 15 جويلية 1961 م.

وكان الهدف الأساسي من هذه الاستقالة هو وضع رئيس الحكومة المؤقتة أمام الأمر الواقع وذلك ليترك الجيش بدون قيادة، وفي الوقت ذاته السعي إلى تخليص قيادة الأركان من سلطة الحكومة المؤقتة عليها، وعندما حاول بن يوسف بن خدة الذي خلف عباس فرحات على رأس الحكومة المؤقتة تشكيل لجنة مؤقتة على رأس قيادة الأركان العامة رفض ضباط جيش الحدود هذه اللجنة وطالبوا بإعادة بومدين إلى رئاسة الأركان، فاستعمل بومدين هذه المطالبة المكتوبة كذريعة للاستقلال عن الحكومة المؤقتة، لأنه استلم القيادة من العسكريين وليس من الحكومة المؤقتة[1]. وبذلك أصبح هواري بومدين مسئولا أمام الضباط وليس أمام الحكومة المؤقتة وحول بذلك جيش الحدود إلى قوة متنقلة لها وزنها وكلمتها، بل وقد طالب بومدين الحكومة المؤقتة بتصفية الباءات الثلاثة[*].

ومما لا شك فيه أن الصراع بين قيادة الأركان والحكومة المؤقتة، قد أدى إلى زعزعة الحكم اثناء الثورة وإلى الخلافات الحادة بين الأجنحة المتصارعة بعد استرجاع الاستقلال الوطني، وعندما تردد بن يوسف بن خدة بالتفاوض مع فرنسا خشية معارضة قيادة الأركان قال له بومدين ذات مرة: "إذا وجدت الفرصة مواتية للتفاوض فلا تتردد ونحن لسنا أطفالا، فإذا توصلتم إلى اتفاق من المحتمل أن تنفذ بعض بنوده، لكن هذا لا يعني أننا نرفضه". وبناءا على هذه التوصية لبومدين، استأنفت الحكومة المؤقتة التفاوض مع فرنسا والتي انتهت بتوقيع اتفاقيات إيفيان في 18 مارس 1962م. وبينما كانت المفاوضات تجري بين الطرفين، كانت هيئة قيادة الأركان تخطط لكيفية الوصول إلى السلطة، لأنها كانت تدرك أن الثورة الجزائرية قد دخلت مرحلتها الأخيرة.

---

[1] عبد الكريم بو الصفصاف وآخرون: القيم الفكرية والانسانية في الثورة الجزائرية (1954 – 1978)، المرجع السابق ص ص 8 – 10.

[*] الباءات الثلاثة هم : كريم بلقاسم ، لخضر بن طوبال ، عبد الحفيظ بوالصوف .

لقد ظهرت فكرة الوصول إلى السلطة عند بومدين منذ تقديمه الاستقالة من قيادة الأركان في 15 جويلية 1961 م، ولعل ما يؤكد ذلك المذكرة المرفوعة من الهيئة إلى رئيس الحكومة، والتي يطرح فيها أعضاء هيئة قيادة الأركان أهمية الاحتكام إلى السجناء الخمسة، لان الأحداث ولحسن الحظ قدرت لهم هذه المهمة الدقيقة والشاقة، خاصة وان قيادة الأركان كانت تعتبر المجلس الوطني للثورة تنظيما تجاوزته الأحداث، لذا فانه لم يعد قادرا على حل الخلافات المطروحة على الساحة الجزائرية، وقد بعث بومدين إلى بوضياف في رسالة جاء فيها: " قد قررنا تحمل مسؤوليتنا وبودنا أن نعمل معا"[1]، والرسالة عبارة عن عرض صريح بالتحالف لقلب الحكومة المؤقتة والباءات الثلاثة، ولما اطلع بن بلة على الرسالة اخذ يسعى بكل جدية إلى التحالف مع بومدين، وكان بومدين يرغب في الاعتماد على محمد بو ضياف لكن بعد عملية الانتقال المباشر بالسجناء قرر استعمال احمد بن بلة لان بومدين كان يعرف أن بن بلة بدون ثقل سياسي لا يستطيع أن يوجه الأحداث في صالح قيادة الأركان، وبومدين يحتاج إلى دمية يحركها بسهولة ويتخلص منها عندما تؤدي دورها وتصبح بدون فائدة.

لقد كان بومدين معروفا من الحكومة المؤقتة إبان الثورة بأنه تقدمي، ولذلك كانت حذرة منه وقد نفى بن بلة وقوف الجيش إلى جانبه في بداية الاستقلال قائلا:"هالتنا الخلافات والانقلابات الحادة بين أعضاء الحكومة والمؤامرات التي يحيكونها ضد بعضهم البعض بهدف أن ينفرد كل منهم بالسلطة كما أن كل وزير عمد التي تجنيد عدد من الإتباع الانتهازيين، وغير الثوريين، ليقاوم بهم الآخرين، كما انفصل هؤلاء تماما عن الثورة وواقعها، وأصبحت لهم مصالح متناقصة مع مصالح الشعب والثورة وعندما واجهناهم بهذه الحقائق كلها وقلنا لهم أنكم خنتم الثورة تفجرت الأزمة بيننا وبينهم"[2]. ويحدد بومدين طبيعة الأزمة السياسية، التي وقعت في الجزائر غداة الاستقلال بأنها كانت بين ساسة تقليديين ومحترفين وبين اتجاهات ومصالح مناضلين ثوريين بقوله: "وصارحنا جيش التحرير وكل المناضلين المسئولين برأينا، وقلنا أننا لا نستطيع أن نعمل مع هؤلاء الساسة المحترفين الذين خانوا الثورة، فقررنا تقديم الاستقالة، إلا أن المناضلين رفضوا الاستقالة وطلبوا منا الاستمرار في الخدمة وتولي مسؤوليتنا على أساس الخطط التي قررناها وهي القيادة الجماعية"[3].

بعد انتخابات المجلس الوطني التأسيسي وتسلمه مهام الهدنة التنفيذية المؤقتة وكذلك سلطات الحكومة المؤقتة وإعلانه قيام الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قام أعضاء المكتب السياسي لحزب جبهة التحرير الوطني المنبثقين عن مؤتمر طرابلس بترشيح السيد احمد بن بلة كأول رئيس حكومة بعد الاستقلال، وعليه فقد توجه السيد احمد بن بلة إلى مقر المجلس الوطني يوم 26 سبتمبر

---

(1) عبد الكريم بوصفصاف وآخرون: القيم الفكرية والإنسانية في الثورة التحريرية الجزائرية (1954–1978)، المرجع السابق، ص ص 10–11.

(2) المرجع نفسه، ص ص 11–12

(3) المرجع نفسه، ص ص 12–13

1962م للحصول على موافقة المجلس على ترشيحه لهذا المنصب ،و قد صوت لصالحه 141 نائبا مع رفض 13 نائبا، وفي مساء يوم 28سبتمبر 1962 م وعلى الساعة 8و 35 د عقد المجلس التأسيسي دورته الثالثة للاستماع إلى خطاب رئيس الحكومة ومنح الثقة لأعضاء حكومته المتكونة من ثمانية عشر وزيرا والتي عين فيها العقيد هواري بومدين وزيرا للدفاع الوطني[1].

وفي جو من الصراع الإيديولوجي والسياسي على مراكز السلطة في البلاد تم الاستفتاء على الدستور وانتخاب احمد بن بلة رئيسا للجمهورية الجزائرية غير أن القيادة الجماعية أصبحت تقسم بين كل من القيادة التاريخية"بن بلة" والقيادة الفعلية "بومدين" والتي أصبحت تمثل اكبر قوة في البلاد وأكثرها شعبية وقدرة على ممارسة السلطة وقيادة الجماهير، وأكدت نتائج الاستفتاء على الدستور وعلى انتخاب بن بلة رئيسا للجمهورية وصودق على الدستور بأغلبية 98% وانتخب بن بلة بأغلبية 99%[2].

---

[1] سعد بن البشير المعامرة : المرجع السلبق ص 52.

[2] عبد الكريم بوالصفصاف وآخرون: القيم الفكرية والإنسانية في الثورة التحريرية الجزائرية 1954-1978، المرجع السابق ص 13.

المبحث الخامس: بومدين الرئيس.

أخذت السلطة الوطنية من خلال التحالف الذي تم في مؤتمر طرابلس" بين كل من القيادة التاريخية" والقيادة الفعلية" للثورة، تحقق نجاحا نسبيا ملحوظا في حل مشاكل وصراعات مخاض ولادة الجزائر الجديدة.

وأثبت مسار حركة الأحداث على مدى حوالي العامين أن هذه الصياغة للقيادة – سياسيا واجتماعيا– هي اقدر وافعل صياغة تقدمية ممكنة، في الواقع الجزائري، واتفق على تقسيم العمل بين بن بلة وبومدين.

اختص الأول – فضلا عن رئاسة للدولة – بتوجيه السياسة الخارجية للبلاد، والإشراف على تجربة التسيير الذاتي وإعادة بناء جبهة التحرير الوطني كحزب طليعي. وقد اختار بن بلة لمعاونته الحاج بن علا بعد استقالة محمد خيضر.

واختص الثاني بتنظيم "البيت الداخلي" وتضمن ذلك تطوير الجيش الوطني الشعبي فنيا وسياسيا إلى المستوى الذي يتلاءم والمهام الموكولة إلى القوات المسلحة في "جمهورية ديمقراطية وشعبية" وليدة، كما أنيط به العمل على تكوين جهاز دولة حديث وثوري، وذلك على أنقاض الجهاز الإداري الاستعماري المخرب، في ظروف افتقدت فيه الجزائر الحد الأدنى اللازم من العناصر الإدارية والفنية الوطنية.

وانصب الجهد القيادي المشترك في مسارين أساسيين:

- ✓ مقاومة وتصفية جيوب المعارضة والثورة المضادة المسلحة في البلاد.
- ✓ الأعداد لمؤتمر وطني عام لحزب جبهة التحرير، يقوم تنظيميا بانتخاب أجهزته القيادية: اللجنة المركزية، المكتب السياسي، الأمين العام، كما يقوم فكريا وسياسيا، بتطوير "برنامج طرابلس" عل ضوء ما مرت به البلاد من تجارب وذلك بتبني ميثاق جديد أكثر تقدما[1].

وكان واضحا أن المؤتمر الوطني العام للحزب الذي تحدد لاجتماعه شهر افريل 1964 سوف يحسم قضايا عديدة كانت موضع النقاش والحوار في المجتمع والسلطة، ويبلور في شأنها خطا ملزما للجميع، ويضع بالتالي نقطة انطلاق جديدة في حياة الجزائر المستقلة.

وفي الطريق نحو المؤتمر تدعم المركز الخاص لكل من بن بلة وبومدين في السلطة على نحو ابرز ظاهرتين متميزتين:

---

[1] لطفي الخولي : المصدر السابق ص ص 58 – 59

الأولى كسب بن بلة الذي كان ينفرد –داخليا وخارجيا– بالتعبير عن مواقف واتجاهات الجزائر الثورية شعبية عارمة و**الثانية** اكتساب بومدين الصامت، قدرا متزايدا من الاحترام والثقة بين الكوادر المدنية والعسكرية الوطنية وذلك بحكم كفاءته وقدراته التنظيمية وتواضعه الثوري[1].

وقد عقد المؤتمر في تاريخه في 14 افريل 1964 وانتخب بن بلة أمينا عاما للمكتب السياسي بترشيح من بومدين، وتم انتخاب لجنة مركزية من 60 عضوا، ومكتب سياسي من 15 عضوا. كما أقرت وثيقة فكرية سياسية جديدة عرفت باسم " ميثاق الجبهة" أو "ميثاق الجزائر".

وبدا أن الاتفاق كان تاما بين كل من بن بلة وبومدين داخل المؤتمر، حتى طرح فجأة مشروع تكوين " ميليشيا شعبية مسلحة" تابعة للحزب ومنفصلة عن الجيش الوطني الشعبي، تكون مهمتها تأمين مسيرة البلاد نحو الاشتراكية والدفاع عنها ضد المتآمرين.

وعارض بومدين هذا الاقتراح، على أساس انه يخلق قوة مسلحة بجانب قوة الجيش الوطني الشعبي، تسلبه مهامه الأساسية، وتشكك في قدراته وولائه للثورة واتجاهاتها الاشتراكية، وحذر من ازدواجية القوات المسلحة وخطرها على استقرار البلاد، وطالب بوحدة القوات المسلحة من خلال جيش وطني شعبي منضبط عسكريا، وفي الوقت نفسه يكون مسايرا لخط الحزب وميثاقه، ومنفذ لقراراته ومسؤول في النهاية أمام المكتب السياسي[2].

غير أن بن بلة ناصر فكرة إنشاء ميليشيا مسلحة خاصة بالحزب ومنفصلة عن الجيش، وكأن المعركة مع قوى الثورة المضادة تتطلب ذلك، ووافقت أغلبية المؤتمر في النهاية على إنشاء الميليشيا، وامتثل بومدين لقرار المؤتمر لكنه حرص في الوقت نفسه على أن يسجل المخاطر التي لا مفر منها والتي ستنتجم عن ذلك في الجزائر.

كان قرار الميليشيا هو بداية الخلاف الذي راح يتزايد داخل كيان السلطة والقيادة، وكأن بومدين قد أعرب لأول مرة عن رغبته في الاستقالة، بعدما ظهر وجود عدم تجانس في الفكر والمواقف داخل القيادة، لكن بن بلة رفض الاستقالة بشدة، وتتابعت الأحداث على نحو حمل بومدين على التراجع عن الاستقالة[3].

إن رفض بومدين اقتراح بن بلة القاضي بإنشاء مبايشيا شعبية تابعة للحزب لحماية مسيرة الثورة الاشتراكية يرجع إلى أن بومدين قد استخلص من مختلف التجارب العالمية، أن تعدد الجيوش يؤدي إلى الاصطدامات والحروب الأهلية، وان وحدة الجيش وتماسكه يعتبر الشرط الأساسي لحماية الدولة من الفوضى والاضطرابات، وبما أن المؤتمرين صوتوا لصالح فكرة بن بلة، فقد أسرع بومدين

---

[1] لطفي الخولي : المصدر السابق ص 59.

[2] المصدر نفسه، ص ص 59 – 61.

[3] المصدر نفسه، ص 62.

إلى وضع حلفائه ورجالاته خلسة على رأس هذه الميليشيات لأنه تفطن بسرعة إلى الأهداف البعيدة التي كان يرمي بن بلة إلى تحقيقها خاصة بعد أن اكتشف انه كان يشتري أسلحة وأجهزة لهذه الميليشيات دون إخبار بومدين قائد الجيش.

حقا أن احمد بن بلة كان يهدف إلى تكوين جيش موازي للمؤسسة العسكرية بهدف التحرر من قبضة الوصاية التي كان يفرضها وزير الدفاع هواري بومدين على الرغم من المظاهر العسكرية لهذه الحركة فان أصحابها وبقيادة هواري بومدين قدمت تبريرات مختلفة لإبعاد الصفة العسكرية عنها، إذ قدمته على انه تصحيح ثوري يهدف إلى إعادة السيادة، وقد أدى الصراع بين بن بلة وبومدين إلى قيام حركة التصحيح الثوري 19 جوان 1965 [1].

وهذا التدخل حسب اعتقادهم لا يعد انقلابا عسكريا بل هو ممارسة ثورية لمسؤولياتهم من قبل الشعب " فالجيش الوطني الشعبي لن يتخلى عن الشعب الذي هو منه والذي يستمد منه قوته ووجوده" وقد برر هواري بومدين هذا العمل بقوله:"... نعم نزلت الدبابات إلى بعض الشوارع ولكن هذه 24 ساعة فقط ضمانا لصد أي محاولة للتخريب وانسحب على الفور بعد أن لاذى المخربون بالجحور خوفا من الشعب وإرادته الكاسحة، بل والأكثر من كل هذا فإن البيان أعطى للحركة طابع الإنقاذ من الخيانة العظمى لطموحات الأمة فاستدعى الأمر تحرك بعض الوطنيين إذ لا يحق لأحد اهانة الأمة"[2]

لقد تضافرت جملة من الأخطاء الرئيسية نسبت لبن بلة، أعذرها بومدين وكشفها لمجلس الثورة.

- **أولا:** الحيلولة دون تكوين حزب ثوري طليعي يضم كل المناضلين من اجل بناء الجزائر المستقلة على أساس اشتراكي حقيقي، وتخريب كل جهد بناء في سبيل ذلك.
- **ثانيا:** عدم تكوين الدولة الجزائرية الثورية وتجميد كل محاولة لإحداث إصلاح جدري في الأجهزة الإدارية بما يعزل عن مراكز السلطة كل العناصر الانتهازية والتي ارتبطت بمصالح المستعمرين.
- **ثالثا:** إبعاد وتصفية العناصر النضالية التي أسهمت ايجابيا في الثورة وتمكين العناصر الانتهازية وغير الثورية من مراكز السلطة والإثراء الشخصي على حساب الشعب.
- **رابعا:** إهدار حريات المواطنين والقبض عليهم وتعذيبهم بدون مبررات وأسباب واضحة، إلا للإرهاب والدوافع الشخصية.
- **خامسا:** بعثرة أموال الدولة والشعب في غير فائدة الدولة والشعب، بل واستخدامها لأغراض مناوراته ومساوماته السياسية من اجل استمتاعه بالحكم الفردي الديكتاتوري.
- **سادسا:** فشل السياسة الاقتصادية عامة والسياسة الزراعية خاصة، نتيجة تدخلاته التعسفية وإخفائه للأخطاء المرتكبة.

---

[1] عبد الكريم بوالصفصاف وآخرون: القيم الفكرية في الثورة الجزائرية (1954 – 1978)، المرجع السابق، ص 14

[2] المرجع نفسه، ص ص 14 – 15

- **سابعا:** القيام بعمليات تخريبية عمدية متتالية ضد وحدة القوى الثورية للمناضلين والوحدة الوطنية ووحدة الجيش الوطني الشعبي خاصة.
- **ثامنا:** الانحراف بخط الثورة السياسي، من القيادة الجماعية إلى التسلط والتحكم الفردي[1].

كل هاته الأسباب مهدت للقائد العسكري بومدين إجراءات عملية تغيير على مستوى هيكل الدولة بابعاد بن بلة واعتلاء مكانه.

ومن هنا فان كل من اعتبر استيلاء بومدين على السلطة حركة تصحيحية يؤمن ان الجيش الوطني الشعبي هو سبيل جيش التحرير وان ما قام به يعتبر تصحيحا لسياسة بن بلة التي انحرفت عن المسار الحقيقي للثورة[2].

وللتدليل على أن حركتهم هي حركة تصحيحية يقولون بان أغلبية النواب ساندوا في لائحة الحركة التي أطاحت رئيس الجمهورية الذي جمد مؤسسة الجمهورية وغير سيرها العادي واعتبروا الحركة بأنها عملية تساهم في تحرر المؤسسات واستعادة سيرها العادي الذي عرقل بواسطة إقامة سلطة شخصية تدريجيا، وهذا المعرقل هو رئيس الجمهورية، فمن خلال بيان 19 جوان وتصريحات أعضاء الحركة نستطيع من الناحية السياسية التأكيد على أن القائمين بالتصحيح متشبثين باختيارات الثورة داخليا وخارجيا، كما اعتبروا حركتهم شرعية ومشروعة لكونها وضعت حدا لتصرفات لاشرعية[3].

بدأت العملية على الساعة الثامنة من مساء يوم 19 جوان 1965 م، وفي لحظة تغيير الحراسة تمكنت قوة ترتدي ملابس الحرس الوطني أن تحل محل الحرس القديم، والمتولي حراسة مبنى الفيلا "جولي" التي يقيم فيها بن بلة، وفي الساعة الواحدة صباحا يوم 20 جوان، كانت الدبابات قد احتلت كافة المرافق الحيوية لمدينة الجزائر، كمبنى الإذاعة الجزائرية، قصر الحكومة، وجميع الأماكن الإستراتيجية الحاكمة، وأوكل إلى ثلاثة من كبار الضباط مهمة القبض على الرئيس بن بلة وهم: الطاهر الزبيري، الكولونال عباس والكومندان السعيد عبيد وفهم العاملون بالفيلا من طريقة دخول الضباط الثلاث وهم محاطون بالجنود المدججين بالسلاح، الهدف من تواجدهم ليقوموا بإيقاض بن بلة، الذي خرج من غرفة نومه، ليجد نفسه وجها لوجه أمام الطاهر الزبيري والسعيد عبيد وعباس وهم يحملون مسدساتهم موجهة إليه حيث خاطبه الطاهر الزبيري بلهجة عسكرية قائلا له "سي احمد لقد أقالك مجلس الثورة، البس ثيابك واتبعنا، كل مقاومة مستحيلة ولا فائدة منها". بن بلة لم يلفظ بكلمة واحدة، نزل الطوابق الأربعة لينقله السعيد عبيد إلى مكان مجهول[4].

---

[1] لطفي الخولي، المصدر السابق، ص ص 88 – 89.

[2] جمال بلعربي: بومدين الحلم، جريدة الأيام العدد 20– 21، 20 ديسمبر 2001، ص 12 .

[3] سعيد بو الشعير: النظام السياسي الجزائري، ط 2، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر1993، ص 64.

[4] علي رحايلية: ليلة سقوط الرئيس، الخبر الأسبوعي، العدد 15 من 16 إلى 22 جوان 1999 ، ص 9.

وتم بعد ذلك الإعلان عن حركة الانقلاب المتمثلة في التصحيح الثوري بواسطة التصريح الصادر باسم مجلس الثورة، تمت قراءته من قبل العقيد هواري بومدين يوم 19 جوان 1965 م[1].

ووضح فيه أن هدف هذه الحركة الأول هو الرغبة في وضع القيادة الجماعية محل الزعامة الفردية وتطبيقا لهذا المبدأ كون هواري بومدين مجلس الثورة الموسع الذي ضم 26 عضوا بعضهم من أعضاء الحكومة السابقة كما استبقى بعض الوزراء الذين عملوا مع الرئيس السابق احمد بن بلة أمثال بوتفليقة وبشير بومعزة[2].

وسواء كان ما قيل حقيقة أم خيالا فان العقيد هواري بومدين رفض خلال اجتماع مجلس الثورة الذي تكون غداة الانقلاب أن يفرض دكتاتورية شعبية مثل التي فرضها سلفه بن بلة ومارسها.

لم يظهر بومدين في الساعات الأولى التي أعقبت الانقلاب بمظهر القائد المتزعم له، بل بقي في وزارة الدفاع يشرف بنفسه من وراء حجاب على تنفيذ الخطة المرسومة وإحالة السلطة من أيدي أنصار الرئيس المعزول إلى أيدي أخرى موثوق بولائها له، ولم يذكر اسمه كمتزعم لهذا الانقلاب إلا بعد بضعة أيام من وقوعه، كما انه لم يتقلد بصفة رسمية مسؤوليات جديدة إلا يوم السبت 10 تموز "يوليو" عندما اجتمع مجلس الثورة واختاره رئيسا له ورئيسا للحكومة مع احتفاظه بوزارة الدفاع الوطني[3].

لم يتحرك الشعب الذي كان يصفق ويهتف بحياة بن بلة، الذي كان يتلاعب بعواطفه ويمكن أن نسجل فقط محاولة تحرك لطلبة يساريين قمعوا بسرعة في العاصمة، وكذلك حدوث مظاهرات في عنابة استطاع النقيب محمد عطايلية قمعها بسرعة إطلاق النار على المتظاهرين، فقتل الكثير منهم في ظروف غامضة.

ووصف الحزب الشيوعي الجزائري الذي تحول إلى حزب الطليعة الاشتراكية انقلاب بومدين بالفاشية والرجعية وقال عنه انه يدخل في إطار الإطاحة بما اسماه بالأنظمة التقدمية في العالم، وشبهها بما جرى في اندونيسيا بإسقاط سوكارنو أو في غانا بعد الإطاحة بنكروما وانشأ الشيوعيون منظمة المقاومة الشعبية ORP الإرهابية للإطاحة بنظام بومدين باستعمال العمل المسلح فألقى بومدين القبض على الكثير من الشيوعيين ومنهم المؤرخ ومساعد بن بلة محمد حربي.

وقف الشيوعيون ضد الانقلاب ليس لان بن بلة شيوعيا مثلهم، بل اعتبروه فرصتهم للتغلغل داخل أجهزة الحكم والسيطرة عليها، ففي عهد بن بلة استولى الشيوعيون على وسائل الإعلام والمؤسسات الاقتصادية وحافظوا على سيطرتهم عليها بعدما اخفوا هويتهم الشيوعية في عهد بومدين[4].

---

[1] سعد بن البشير العمامرة: المرجع السابق ص 63.

[2] محمد العيد مطمر: المرجع السابق ص 53.

[3] عبد الكرم بوالصفصاف: معجم إعلام الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، ج1، المرجع السابق ص 163.

[4] رابح لونيسي: الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين، دار المعرفة، الجزائر: 1999، ص ص 100-101.

كما أن العديد من المحللين السياسيين وقفوا الموقف المشكك في مقدرة الرئيس الجديد على الإمساك بمقاليد حكمها لمدة طويلة، وعلى سلوك النهج القويم الذي ينسيها ماضيا تعسا، تمثله عقود عديدة قاستها تحت الحكم الفرنسي، فقد حسبوا أن شخصا مثله حفظ القران الكريم في سن العاشرة وتعلم في المدارس الدينية الحرة والرسمية ويتسم بالخجل ولا يرغب في التظاهر والظهور، لن يستطيع أن يفهم متطلبات الحياة العصرية أو لن يقبلها فكره الجامد كما كانوا يعتقدون، لقد تناسى هؤلاء أن هواري بومدين كان من عباقرة المغرب العربي الذين انطلقوا في دراساتهم من كتاتيب القران الكريم، وانه قد استفاد من رحلته إلى المشرق العربي، كما استفاد كثيرا من تجربة سنوات الثورة التحريرية، التي برزت فيها قدراته الفكرية والسياسية بالإضافة إلى إمكاناته العسكرية.

لم تلبث الأيام أن بددت شكوك أولئك المحللين السياسيين، لما بدأ قائد حرب العصابات السابق يظهر لهم شيئا فشيئا على غير الصورة التي كانوا يتخيلونها عنه وعن أسلوبه في الحكم، وإنما في شكل الرئيس المتبصر الواعي بواجباته لمسؤولياته مظهرا ومخبرا[1].

بومدين كان من اشد المعادين للشيوعية ولمح في خطبه وحواراته إلى انحراف بن بلة عن المبادئ الإسلامية والقيم الحضارية للأمة، وأشار في بيان 19 جوان 1965 م إلى ذلك بالقول" إن النهضة بمجتمعنا لا يمكن أن يتم إلا بتمكننا بمعتقداتنا واحترام تقاليد شعبنا وقيمه ومثله العليا".

وعندما سرد بومدين أسباب إقالة بن بلة أشار إلى تغلغل الشيوعيين في أجهزة الدولة وهم الذين وقفوا ضد الثورة المسلحة فقال "... لن نسمح لنفر من الذين عادوا الثورة واستمروا في معاداتها سواء أكانوا شيوعيين أو غير شيوعيين بتخريبها أو تنظيم مؤسسات أو منظمات خارجة عن إطار حزب جبهة التحرير الوطني، وفي الحزب والدولة وجميع المؤسسات جزائريون ماركسيون بل وكان بعضهم أعضاء في الحزب الشيوعي الجزائري وتاريخه المعادي للثورة معروف للقاصي والداني"ويضيف" انه لن نسمح من الآن بمسرحية المغامرين اليائسين الفاشلين في بلادهم والذين يرتدون مسوح الاشتراكية بان يجعلوا من أنفسهم أساتذة للشعب الجزائري وحزبه"[2].

بدأ بومدين في تطبيق برنامجه السياسي والاقتصادي والثقافي والاجتماعي على الرغم من الصعاب التي كانت تواجهه بعد انتفاضة 19 جوان 1965 م، وهذه الوهلة الأولى لتسليم زمام أمور الدولة، بدأ بومدين في بناء أركانها وتطبيق برنامجه الشامل بمحطات ستبقى خالدة في التاريخ المعاصر لبلادنا.

---

[1] عبد الكرم بوالصفصاف: معجم إعلام الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، ج1، المرجع السابق ص 164

[2] محمد الشريف عباس: من وحي نوفمبر، مداخلات وخطب، ط 2، منشورات وزارة المجاهدين، 2000 ص 90.

ويتلخص التفسير الحقيقي لــ 19 جوان في أنه: "لا زعامة ولا تزعم، إنما انسجام وتناسق بين القيادة والقاعدة، ومشاركة القاعدة للقيادة في جميع القرارات التي تتخذ، والتي تهم مستقبل البلاد في جميع الميادين[1].

فمنذ بيان19 جوان 1965 م قطعت الجزائر مرحلة كبرى، وكان ثمن ذلك في غالب الأحيان تضحيات جسيمة، أكدت فيه القيادة الثورية عزمها وتصميمها على تحقيق الاشتراكية على صعيد الواقع وقد قامت هذه القيادة بإقامة دولة منظمة قوية وديمقراطية[2].

ولأن بومدين لم يكن رئيسا عاديا، فقد كان غيابه ولو لأيام يتطلب البحث عنه والسؤال. ولأنه كان وخلال سنوات حكمه قد ملأ الدنيا بمواقفه الثابتة التي تعبر عن الجزائر الثائرة والمستقلة، فقد كان ضروريا الإحساس بغيابه، ولأنه كان زعيما بكل ما تحمله هذه الكلمة من معنى فلا بد أن يشعر القادة وغير القادة بان غيابه ليس عاديا، وبما أن بومدين كان له أصدقاء كثيرون وله أعداء أيضا كثيرون، فقد التزم الأصدقاء الصمت بحثا عنه، حتى يعرفوا أسباب الغياب، ولكن الأعداء –خصوصا– دول الغرب فقد سارعت إلى إعطاء تأويلات وتفسيرات معظمها يتعلق بالدولة الجزائرية وليس ببومدين. فقد تعمدت الكتابات الغربية نشر الإشاعات والاتهامات بارتكاب بومدين عدة تناقضات والسبب في ذلك يعود إلى المرض الذي أصيب به "والدستروم" الذي بدأت أول أثاره تظهر على الرئيس الراحل من 1973، واتخذت شكل حالات من التعب المجهول الأسباب، وحالة فقر الدم بدا انه لا مبرر لها، إضافة إلى الهزال الذي ضرب جسم بومدين النحيل أصلا، وإذا صدقت مثل هذه الأقوال فان بومدين قاوم المرض لمدة فاقت الخمس سنوات، وهذا يعني أن جميع القرارات التي أصدرها في تلك الفترة يعاد فيها النظر، ولكن المتتبعين بإمعان لخطابات وقرارات بومدين يدركون جيدا أن الرجل كان في كامل قواه العقلية والصحية، إذن فما أهداف الكتابات الغربية ؟ [3].

كثيرا من الذين تكلموا عن مرض بومدين أشاروا إلى أن حالته الصحية ساءت كثيرا في 24 سبتمبر 1978 بعد عودته من دمشق وهي آخر قمة عربية[4].

إذ اختفى عن الأنظار، فلم يلفت اختفاؤه نظر احد في أول الأمر، ولكن لما طالت الأيام وتلاحقت الأسابيع بدأ الهمس ثم الكلام الصريح يجري بشان هذا الاختفاء، خصوصا بعد غيابه عن حضور الحفلات التي تقاد عادة يوم1 "تشرين الثاني" نوفمبر تمجيدا للثورة التحريرية الجزائرية بمناسبة ذكراها السنوية.

---

[1] جمال بن حمودة: ماذا فعلتم بالجزائر، المجاهدالاسبوعي، العدد 1663 19 جوان 1992 الجزائر، ص 06.

[2] وزارة الاعلام والثقافة، عشر سنوات من الانجازات 19 جوان 1965 19 جوان 1975 الجزائر: 1975، ص 216.

[3] خالد عمر بن ققه: اغتيال بومدين الوهم .. والحقيقة، دار الغد العربي – العباسية القاهرة1996، ص ص 46 – 47

[4] قاصدي مرباح: موته لم يكن لغزا، مجلة الفجر، العدد 90 ص 18.

لكن تبين في الحين أن الرجل مصاب بمرض خطير وانه يعالج بالاتحاد السوفياتي، وأخيرا أعيد الرئيس "هواري بومدين" إلى بلده من موسكو في حالة خطيرة يوم الثلاثاء 14 "ايلول" سبتمبر 1978، ومع ذلك لم تعلن الحكومة الجزائرية نبأ مرضه إلا في يوم 18 من الشهر نفسه، واثر ذلك استدعت كل الأطباء لعلاجه من مختلف البلدان الاشتراكية والرأسمالية، فقضوا عدة أسابيع يبذلون جهودا دون جدوى مضنية لإنقاذ حياته إلى أن فاضت روحه بمستشفى "مصطفى باشا" في الساعة الثالثة و55 دقيقة من صباح يوم الأربعاء 27 " كانون الأول" ديسمبر 1978 م. وقد أشيع في ذلك الوقت أن المخابرات الأمريكية هي التي تكون قد ضربته في دمشق بأشعة الليزر، غير أن كارلوس (KARLOS) قد بعث برسالة للسيد عبد العزيز بوتفليقة وهو في حملته الانتخابية لرئاسة الجمهورية في ربيع 1999 مفادها أن أجهزة المصادر الإسرائيلية هي التي إصابته بأشعة غير مرئية أصيب على إثرها بسرطان الدم.

وقد خرجت الجماهير الشعبية في الجزائر يوم تشييع جنازته عن بكرة أبيها لإلقاء النظرة الأخيرة على جثمانه في قصر الشعب باكية منتحبة عن فقيدها العظيم.

شارك في تشييع الجنازة كل دول العالم بوفود رفيعة المستوى ماعدا المملكة المغربية، التي أراد ملكها أن يبعث وفدا من قبله برئاسة الوزير الأول "احمد عصمان" ولكن الجزائر رفضت استقبال الوفد المغربي بحجة أن أجهزة الإعلام المغربية كانت تكيل الشتائم للرئيس بومدين حتى في الوقت الذي كان يعاني فيه سكرات الموت[1].

ووري جثمانه التراب في مقبرة العالية بالعاصمة حيث مر المركب الجنائزي من المسجد الكبير بساحة الشهداء، شارع شي غيفارا، ثم شارع زيغود يوسف، شارع العقيد عميروش، نهج حسيبة بن بوعلي، ساحة أول ماي، حي العناصر، حي حسين داي، شارع طرابلس، حي الحراش المنازل الخمسة ثم مقبرة العالية، وفي جو من الأسى والحسرة تبكي الجزائر رئيسها الراحل – هواري بومدين – هذا القائد العظيم الذي حنكته تجارب كفاحه الطويل ضد المستعمر الغاشم وجعلته شعلة تنير الطريق أمام الأجيال القادمة وتبقى ساطعة في أذهان كل المواطنين[2].

وأبنه وزير خارجيته في ذلك الوقت "عبد العزيز بو تفليقة" بخطبة راقية أبكت الشعب الجزائري كله، لاسيما الفلاحين والموظفين والعمال والطلبة، الذين كان يراهن أثناء حكمه مدة ثلاث عشرة سنة على إخراجهم من دائرة التخلف والفقر والجهل[3].

---

[1] عبد الكريم بوالصفصاف: معجم الإعلام الجزائريين في القين التاسع عشر والعشرين، ج1، المرجع السابق ص ص 172– 174.

[2] زعروري عبد الحميد: "بو مدين رمز نضال الشعوب، جريدة النصر، الجمعة 29 ديسمبر 1978 ص 02.

[3] عبد الكريم بوالصفصاف: معجم الإعلام الجزائريين في القين التاسع عشر والعشرين، ج1، الرجع السابق ص 174.

ومما جاء فيها:" لقد تواضع الإخوة والرفاق وتواضع الأصحاب والخلان وآثروني على أنفسهم لأقول كلمة الامتنان باسم الجميع وباسم شعبك العظيم في عيون الكادحين الذين جعلت منهم عمالا منتجين... أنني أراها في هيبة جيشنا الوطني الشعبي الذي حملته لواء جيش التحرير الوطني يا قائد جيش التحرير... لقد كنت يا بومدين مدعم وحدتنا في كل الظروف، لقد كنت يا بومدين قائد نضالنا ونضالاتنا التي أرهبت الأعداء وسرت الأصدقاء.

أن هذا الجماهير التي أقبلت من كل حدب وصوب لتتحصر على فراقك وتحترق لوعة على ارتحالك... كيف تغيب عن الأذهان لحظة واحدة وكل ما في البلاد ينطق باسمك با بومدين... أيها الراحل العزيز لا نريد اليوم أن نرثيك لان الرثاء للأموات وأنت مازلت بيننا وستبقى بذكراك وأثارك ومآثرك إلى الأبد على قيد الحياة، أنت حي في قلوب الجماهير، أنت باق في نفوس الملايين... أننا نعاهدك على أننا سنضل على نهجك سائرين ولخطاك متتبعين وعلى الأمانة ساهرين.... ودائما يا من علمتنا كيف يموت الإنسان العظيم في صمت ووقار، كيف يحترق إلى النهاية ليبدد الظلام.
الوداع، الوداع، أيها الأخ الرفيق ، أيها الحبيب، أيها الصديق ولا حول ولا قوة إلا بالله، إنا لله وإنا إليه راجعون"[1].

كان الرئيس هواري بومدين رجلا عظيما ويكفي دليلا على عظمته انه استطاع أن يمسك بمقاليد الحكم في الجزائر مدة 13 سنة حاول خلالها مخلصا أن يجعل منه بلدا مهيب الجانب مسموع الكلمة، ينعم أهله بحياة الرخاء والمساواة من خلال تقدم صناعي وازدهار فلاحي وتطور علمي من خلال ثلاثة مشاريع كبرى عرفت باسم أعمدة البلاد الثلاثة، الثورة الصناعية، الثورة الزراعية، والثورة الثقافية[2] وهو ما سنتناوله بالتفصيل في فصولنا اللاحقة.

---

[1] محمد كيموش: "كلمة تابين الراحل في مقبرة العالية" جريدة النصر السبت 30 ديسمبر 1978، ص 03.

[2] عبد الكريم بوالصفصاف: معجم الأعلام الجزائريين في القين التاسع عشر والعشرين، ج1، الرجع السابق، ص ص 174.

الفصل الثالث

الحياة الاجتماعية في الجزائر

المبحث الأول : التركيبة السكانية في الجزائر

المبحث الثاني: التعليم

المبحث الثالث: الصحة

المبحث الرابع: الحركة العمرانية

المبحث الأول :التركيبة السكانية في الجزائر

لا بد من الوقوف عن كتب في هذا المبحث ومعرفة ولو بإيجاز بعض الجوانب من الحياة الإجتماعية والإقتصادية للشعب الجزائري وعلاقته بالإستيطان الفرنسي حتى نتمكن فيما بعد من عرض التركيبة السكانية في الجزائر في الفترة الإستعمارية، وكيف أصبحت بعد استرجاع الإستقلال باعتبار أن. هذه التركيبة السكانية هي نتاج لحركة الإستيطان الفرنسية وبالتالي نتمكن من تحديد طبيعة معالمها الإجتماعية وحتى الإقتصادية.

فالمعروف أن الجزائر في الفترة الإستعمارية كانت بوتقة للكثير من الشعوب الأوروبية مشكلة بذلك خليطا من أبناء العنصر اللاتيني من إيطاليا واسبانيا بالإضافة إلى سكانها الأصليين[1]، وهذا باعتبار أن الاستعمار الفرنسي للجزائر كان استعمار إسكان Colonialisme de peuplement وليس مجرد استعمار استغلال Colonialisme d'exploitation ونتيجة لهذا انتقل عدد كبير من الأوربيين واستوطنوا الجزائر. وقد رافقت حركة الاستيطان منافسات فكرية، ظهور نظريات متعددة حول المناطق الأصلح للاستيطان الأوروبي، فقد قام الطبيبان ريكو « Ricoux » وبورديبه « Bordiet » بدراسة خطوط الحرارة المتساوية ونصحا الأوروبيين بالإستقرار في شمال خط العرض 25°، وهو الخط الذي يمر بمدينة معسكر غربا إلى باتنة ثم عين البيضاء شرقا، وكان يعني ذلك الاستقرار في المناطق السهول الشمالية التي تحدها جبال الأطلس التلي، وإقامة نوع من الحدود بين المناطق العربية والأوروبية و ناديا بحفر خنادق حول السهول الخصبة كسهل متيجة، وطرد سكانه خارجه[2].

ومن ناحية الوضع الإجتماعي فقد انقسم المجتمع في الجزائر بعد الإحتلال إلى مجموعتين من السكان:

المجموعة الأولى: تتكون من الجالية الأوروبية التي وفدت إلى الجزائر في ركاب الإحتلال وقد وصل عدد أفرادها سنة 1956 إلى 800 ألف نسمة وتمكنوا من السيطرة على أهم النشاطات الإقتصادية في البلاد ،وبالتالي أصبحوا تحتلون مركزا اجتماعيا ممتازا نظرا لثرائها وحماية الدولة لمصالحهم، وتنقسم هذه الجالية إلى طبقة إقطاعية في الريف تسيطر على أجود الأراضي وأخصبها وطبقة برجوازية في المدن، كما كان لهذه الجالية كلمة نافذة لدى حكومة الاحتلال في كل ما يتعلق بحاضر الجزائر أو مستقبلها.

والطابع العام الذي يميز هذه المجموعة هو الانغلاق على نفسها، والتعصب والعنصرية الشديدان ضد الجزائريين باعتبارهم يشكلون خطرا على مستقبل وجودها في الجزائر بسبب موقفها العدائي منهم، واستحواذها على خيرات بلادهم[3].

---

[1] أحمد توفيق المدني : هده في الجزائر، مؤسسة الإمام الشيخ عبد الحميد بن باديس، الجزائر: 2008، ص 25.

[2] محمد السويدي: التسيير الذاتي في الجزائر وفي التجارب العالمية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر: 1986، ص ص 119-120.

[3] تركي رابع: المرجع السابق، ص 90.

وبالرغم من أن أفراد هذه الجالية يتنافرون عرقيا، ويتنافسون اقتصاديا، فيما بينهم بسبب اختلاف جنسياتهم لأنهم خليط من مختلف البلدان الأوروبية، إلا أنهم كانوا يقفون ضد الجزائريين موقفا موحدا ومتكاتفا، بقصد حرمانهم من كل تطور اجتماعي، أو ثقافي أو اقتصادي، يستهدف الرفع بمستواهم العام، بالإضافة إلى ظاهرة الكراهية والعنصرية للأهالي المسلمين، والحق أن الطبقة من أصل أوروبي في الجزائر، على من أنها تتعرض للاستغلال الاقتصادي، والاجتماعي من طرف الإقطاعيين والرأسماليين الأوروبيين، فإنها تكن حقدا وعداوة للعمال الجزائريين الذين كانت أجورهم زهيدة إذا ما قورنت بأجور العمال الأوروبيين، وتعتبرهم منافسا خطيرا يهدد امتيازاتها من ناحية الأجور، وفرص العمل، والضمانات الاجتماعية، لذلك انضمت إلى الجالية الأوربية الإقطاعية والرأسمالية في محاربتها لكل إصلاح يستهدف الرفع من مستوى الجزائريين في مختلف الميادين: المادية والأدبية(1).

إن التقرير الرسمي الذي نشرته جريدة "دربيجل" التي تصدر في ألمانيا الغربية يشير إلى أن عدد سكان الجزائر يزيد عن ثمانية ملايين نسمة وأن عدد المستعمرين الفرنسيين نحو الملون، كما أن دخل الفرد الواحد من هذا المليون يبلغ أو يزيد عن عشرة أضعاف دخل الفرد الواحد من الملايين الثمانية وهم أهل الجزائر الأصليون، وأن 80% من الأراضي الزراعية يملكها الفرنسيون وحدهم ومتوسط دخل الأسرة الواحدة من المزارعين الجزائريين لا يزيد عن 20 ألف فرنك في العام(2).

المجموعة الثانية : فهي تتكون من الشعب الجزائري الذي يصل تعداده نهاية الخمسينيـــات من القرن العشرين إلى أكثر من عشرة ملايين نسمة وهم يحتلون المركز الأدنى من السلم الإجتمـــــاعي، ويعيشون على هامش الحياة، باعتبارهم مجموعة خاضعة للإحتلال من ناحية، ومكروهين من الجــــالية الأوربية من ناحية أخرى(3).

هذه الأخيرة التي كانت تجمعها رابطة مقدسة ذات شعار مربع(4): الاستبداد(*)،الاستحواذ(**)،الإحتقار(***)،

---

(1) تركي رابح: المرجع نفسه، ص 91.

(2) مارسيل أجريتو: الوطن الجزائري، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة: 1959، ص 03.

(3) تركي رابح: المرجع السابق، ص ص 91.

(4) أحمد توفيق المدني: هذه هي الجزائر، المرجع السابق، ص 25.

(*) الاستبداد: جعل هذه الطائفة تستأثر وحدها بكل مقاليد الحكم في البلاد، فهي الدولة وهي الإدارة وهي الحكومة، أنظر/ أحمد توفيق المدني: هذه هي الجزائر، المرجع السابق، ص 25

(**) الاستحواذ: جعل هذه الطائفة تستأثر بكل شيء في القطر الجزائري، فلها الحكومة ولها الإدارة ولها المجالس المنتخبة، ثم لها وحدها الأرض الزراعية الخصبة في كل البلاد الجزائرية، ولها كل البنوك، وكل الشركات وجميع رؤوس الأموال ولها كل المناجم وكل المعادن، وكل حركات التجارة بين صادر ووارد، ولها كل الصناعات القليلة التي وجدت في البلاد، أما أهل البلاد فقصارى أمرهم أن يكونوا في أرض أبنائهم أجراء، أنظر: المرجع نفسه، ص 26.

(***) الاحتقار: هذا العنصر أصبح يعتقد اعتقادا دينيا أن الله خلقه وفضله في أرض الجزائر على العالمين، ولا يكتفي بالاستبداد في الحكم، ولا بالاستئثار بسائر وسائل الثروة والعمل والإنتاج، بل يعزز ذلك بصفة ملازمة هي احتقار المسلم وامتهانه، والإمعان في إذابته والتفنن في تلقيبه بالألقاب الجارحة، أنظر المكان نفسه.

التنكيل(****)، وهذا ما يفسر لنا الحرمان الذي كان يعانيه الجزائريون في كل الميادين، مما حدا بالمنظمات الدولية إلى القول بأن مستوى المعيشة في الجزائر بالنسبة للجزائريين يعتبر أدنى مستوى في العالم كله، ومما ساعد على تردي وضع الجزائريين من الناحية الاجتماعية هو إبعادهم عن الوظائف الإدارية في البلاد حتى أصبحوا يشكلون في قطاع الموظفين والتعليم نسبة 7% فقط، أما الوظائف العليا والمتوسطة فقد أغلقت في وجوههم إغلاقا محكما ولم تبق أمامهم سوى الوظائف الصغرى فقط[1]. وفي ظل الأوضاع السابقة الذكر نحدد الوضع الطبقي للجزائريين الذي انحصر في طبقتين اجتماعيتين فقط:

– **الأولى:** وهي الطبقة العاملة التي تضم الأغلبية الساحقة من الجزائريين وهي تتكون بصورة رئيسة من الفلاحين في الريف الذين يكونون 91 % من مجموع سكانه ثم من عمال المدن اليدويين والمهنيين[2] وقد وجدت بين العمال الريفيين فئتان اجتماعيتان: فئة المزارعين المأجورين، وفئة الخماسين. فقد أدخل المستعمرون الفرنسيون مؤسسة الزراعة كبديل أكثر اقتصادية عن نظام المشاركة في المحصول (الخماسة)، فالنظام الأخير كان يمكن أن يكون باهظ التكاليف خاصة إذا كان الخماسون يفلحون أرضا جيدة، أما المزارعون الذين كان يستأجرهم المستعمرون الفرنسيون، فكان يتم التعاقد معهم سنويا فقط، كما كان العمل الريفي المأجور يتألف من عمال موسميين وشبه دائمين ودائمين، كما وجدت تحت الخماسين فئة جديدة هم الذين كانوا يعيشون على إحسان أقاربهم وأصدقائهم، وغالبا ما كان هؤلاء يملكون قطعة أرض صغيرة للغاية يزرعونها بالفول ويربون عليها الدواجن وقليلا من الماعز[3].

– **والثانية:** هي الطبقة المتوسطة التي تتكون من كبار التجار وصغارهم في المدن ومن القلة المثقفة من ذوي المهن الحرة، وبعض الموظفين في إدارة الاحتلال، وكذلك من ملاك الأرض في الريف، ومجموع أفراد هذه الطبقة بصفة عامة ضئيل للغاية، لأنهم جميعا لا يتجاوز عددهم في نهاية الخمسينيات من القرن العشرين خمسين ألف نسمة من مجموع الشعب الجزائري أي ما يقل عن 1/40 من السكان العاملين.

أما الطبقة الإقطاعية أو الرأسمالية الكبيرة فلا وجود لها في المجتمع الجزائري خلال الفترة الاستعمارية لان الاحتلال قد صادر الأراضي من الجزائريين في الريف كما أنه استحوذ على الملكية

(****) التنكيل: تعلم هذه المجموعة أن حكمها الغاشم المبني على القوة والاستبداد لا يمكن أن يستمر وأن يدوم إلا ما دام المسلم الجزائري، جاهلا، فقيرا، مهملا، فاقد الصوت والمكانة، فهم يسرفون في سياسة التجهيل والتفقير، ويوصدون أبواب العلم والمعرفة في وجه الجزائريين، ويحاربون العربية والدين الإسلامي، أنظر المكان نفسه.

[1] أحمد توفيق المدني: هذه هي الجزائر، المرجع السابق، ص 25.

[2] تركي رابح : المرجع السابق، ص 92.

[3] مغنية الأزرق: نشوء الطبقات في الجزائر، دراسة في الاستعمار والتغيير الاجتماعي السياسي، ترجمة سمير كريم، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، لبنان: 1980، ص ص 63، 64.

العقارية في المدن وعلى قطاعات التجارة، والصناعة، والمصارف المالية[1]. أما بلغة الأرقام فإن الجدول الآتي يبين تطور عدد سكان الجزائر من سنة 1851 إلى غاية سنة 1977[2].

السنة	العدد
1851	2324.000
1856	2310.000
1861	2737.000
1866	2656.000
1872	2134.000
1891	3577.000
1911	4741.000
1921	4923.000
1926	5151.000
1931	5588.000
1936	6202.000
1948	7460.000
1954	8745.000
1960	10800.000
1966	12018.000
1977	18250.000

ومن خلال استقرائنا لهذا الجدول نميز ثلاثة مراحل لتطور سكان الجزائر، مرحلة التراجع 1851–1972، مرحلة النمو البطيء 1872–1960، ومرحلة النمو السريع 1960 فما فوق. ومن حيث عدد السكان حسب الفئات فقد سجل الإحصاء الرسمي الذي وقع في أكتوبر سنة 1948 أن سكان القطر الجزائري كان يومئذ: 7.679.000 من المسلمين و 922.270 من غير المسلمين.

وبما أن مصلحة الإحصاء تثبت أن عدد المسلمين يزداد كل سنة 165000 وعدد غير المسلمين يزداد كل سنة 18000 نسمة فيكون عدد السكان هذه السنة كما يلي:

مسلمون	9.000.000 نسمة
فرنسيون أجانب	0.866.000 نسمة
يهود جزائريون متفرنسون	0.200.000 نسمة
مجموع السكان	10.066.000 نسمة[3]

---

[1] تركي رابح: المرجع السابق، ص 93.

[2] المحافظة الوطنية للإحصاء.

[3] أحمد توفيق المدني: هذه هي الجزائر، المرجع السابق ص 18.

وبعد الاستقلال فإن أول عملية إحصاء عام لسكان الجزائر كانت في الفترة ما بين 4 و17 أفريل عام 1966 حيث بلغ مجموع السكان حوالي 12.101.994 نسمة بزيادة قدرها 9.605.927 نسمة أو ما يعادل حوالي أربعة أضعاف عدد السكان منذ 110 سنة مضت وبزيادة إجمالية تقدر بحوالي 385%، مع ملاحظة أن الزيادة السنوية في الفترة ما بين عامي 1958 و 1964 قد وصلت إلى 9% في مقابل 3.5% كمتوسط للزيادة السنوية في الفترة ما بين عامي 1856 و 1966 ويبين الجدول الآتي عدد السكان في الولايات الجزائرية على ضوء النتائج التي سجلها تعداداته سنة 1966[1].

الجزائر العاصمة	1.648.168 نسمة
الاوراس	765.052 نسمة
الأصنام	789.583 نسمة
مستغانم	778.863 نسمة
وهران	958.366 نسمة
الساورة	211.374 نسمة
تيارت	361.962 نسمة
تلمسان	444.118 نسمة

عنابة	949.989 نسمة
قسنطينة	1.513.068 نسمة
المدية	870.163 نسمة
الواحات	505.553 نسمة
السعيدة	236.959 نسمة
سطيف	1.237.927 نسمة
تيزي وزو	830.758 نسمة
المجموع الكلي	12.101.994 نسمة

وقد خص الرئيس هواري بومدين هذه، العملية "إفتتاح عملية الإحصاء" بخطاب ألقاه يوم 03 أفريل 1966 قال فيه[2]. وقد عرفت بلادنا في الماضي عملية الإحصاء هذه إحدى وعشرين مرة، ولكن هذه العملية ستشمل جميع الجزائريين، وهم مواطنون أحرارا في بلاد مستقلة، ولهذا فإن هذه العملية تكتسي صبغة حدث سياسي عظيم واضح للجميع، وأهمية هذه العملية بالغة بل وهي أساسية لمستقبل البلاد، وذلك أن معرفة إمكانياتنا البشرية شرط ضروري يتوقف عليه وضع جميع أنواع التخطيطات والمشاريع سواء كانت اقتصادية أو سياسية أو إدارية أو غيرها.

وأن أهم رأس مال تكسبه بلاد ما هو سكانها، إذ أن الإنسان هو الذي يضع البرامج ويخطط المشاريع حسب إمكانياته وحاجته ويحقق هذه المشاريع والبرامج".

كما يبين نفس الخطاب إمكانية عملية الإحصاء من تقدير حاجات المسكن والوظيف والتعليم فضلا على التعرف على حالات السكان، ومما جاء فيه[3]:"فهذا الإحصاء سيتناول مثلا عدد السكان، ونسبة

---

[1] يسري عبد الرزاق الجوهري: الجزائر بلد المليون شهيد، دار الطلبة العرب، بيروت : 1969، ص ص 39-40.

[2] وزارة الإعلام والثقافة: خطاب الرئيس بومدين، 10 جوان 1965، 19 جوان 1970، ج1، دار البعث، قسنطينة: 1970، ص 271.

[3] المصدر نفسه، ص 242.

الذكور والإناث منهم، وأعمالهم ومهنهم، والتوزيع الجغرافي لهم، وعدد الأولاد الذين هم في سن التعليم ومشاكل السكن ونسبة ازدياد السكان وغيرها من المسائل التي سيعرض لها هذا الإحصاء العام، وهي كلها نقاط تجب على الحكومة معرفتها لإيجاد الحلول المناسبة لمختلف المشاكل التي تواجهونها.

فعلى سبيل المثال نود أن نذكر أن الحكومة لا يمكن أن تحل مشكلة السكن إلى إذا توفرت لديها المعلومات الديمغرافية عن عدد وعدد السكان، كما أن الوظيفة العمومية مثلا لا يمكن أن تقدر عدد الوظائف التي يجب إيجادها في المستقبل، إلا إذا كانت تعرف نسبة ازدياد السكان، ووزارة التعليم بدورها محتاجة في وضع برامجها بخصوص عدد المعلمين إلى معرفة عدد الأطفال الذين هم في التعليم...".

ويلاحظ على التوزيع الجغرافي للسكان في الجزائر حسب نتائج إحصاء 1966 ما يلي:

1- أن أغلب السكان أو ما يقرب من ¾ مجموعهم يقطنون المناطق الشمالية في حين يتناثر العدد الباقي في واحات المناطق الصحراوية.

2- يرتكز ما يزيد عن 3/1 من السكان 4.119.602 نسمة في الجزائر العاصمة ومنطقة قسنطينة ووهران، ولذلك ترتفع الكثافة في المناطق الساحلية لتصل إلى أكثر من 100 شخص في كم^2، بينما تبلغ الكثافة العامة في الجزائر 5 نسمة في كم^2.

3- يبلغ مجموع عدد سكان الواحات والساورة اللتان تحتلان معظم الجزء الجنوبي من الجزائر أي الإقليم الصحراوي حوالي 717.927 نسمة أي ما يوازي 5.9% من جملة السكان، وقد تصل الكثافة السكانية في المناطق التي تقع جنوب سلسلة الأطلس الصحراوية إلى حوالي 0.4 نسمة في كم^2، وتصل في غرداية جنوب الجزائر العاصمة إلى 1.7 نسمة في كم^2، وفي عين الصفراء 1.7نسمة في كم^2.[1]

ومن خلال استقرائنا لجملة المعطيات السابقة، يمكن إعتبار المجتمع الجزائري النموذج الأصلي لمجتمع تحددت الطبقة المهيمنة فيه بفعل الأسلوب الخاص للهيمنة الاستعمارية الفرنسية، فقد كانت الفلسفات والإيديولوجيات والقيم المتباينة والمتصارعة غالبا في السمة المميزة للمجتمعات في مرحلة ما بعد نهاية الاستعمار، فقد تعايشت الصراعات المختلفة في تشكيلات فريدة وأثرت في مجتمعات ما بعد نهاية الاستعمار.

وبغض النظر عما إذا كانت الحكومات الاستعمارية قد انتهجت طريقة مباشرة أو غير مباشرة في السيطرة، فإنها شاركت جميعا في الافتراضات نفسها المتعلقة بتفوق القيم الغربية والالتزامات الأخلاقية لفرض جزء على الأقل من هذه القيم على إفريقيا[2].

---

[1] يسري عبد الرزاق الجوهري: المرجع السابق، ص 40.

[2] مغنية الأزرق: المرجع السابق، ص ص 214-215.

ولقد كانت الجزائر منذ ما قبل الاستقلال وما تزال إلى الآن تعاني من التأثيرات السلبية لصراعات التنظيمات السياسية التي تطرح مشاريع مجتمع متناقض تريد من خلالها قولبة المجتمع. (المشروع الوطني، المشروع الإسلامي، المشروع اللائكي).

لقد حاول احمد بن بلة تطبيق ما ورد في مؤتمر الصومام لا سيما لما أصبح رئيسا للدولة الجزائرية في بداية الإستقلال الوطني، على الرغم من أن إيديولوجيته تمزج بين البعد الثقافي العربي الإسلامي وبين التنظيم الاشتراكي للاقتصاد والمجتمع[1].

غير أن هواري بومدين لخص ملامح مشروع المجتمع الجزائري بعد التصحيح الثوري سنة 1965م في المحاور الآتية:

1- العمل على وحدة جميع القوى الثورية في الجزائر.
2- وحدة جميع المناضلين دون تمييز أو تفريق، فمن حقهم جميعا العمل والمساهمة في بناء الجزائر، وليس من حق أي كان أن يصادر جهودهم.
3- عزل كل السياسيين المحترفين ومدعي الرسالات المقدسة والزعامة التاريخية، عن تخريب حياة الشعب الجزائري وثورته، والوقوف ضد كل محاولة إحياء الزعامة الفردية.
4- المضي على أساس خطة مدروسة في بناء الجزائر بناء اشتراكيا حقيقيا وتطوير الاقتصاد الوطني وتنميته باستمرار زراعيا وصناعيا.
5- العمل سريعا وبحزم على إعادة تنظيم البيت، تنظيما دقيقا يتلائم مع خطورة المرحلة ومقاييس العصر.
6- إعادة بناء الحزب الطليعي الثوري، الذي يقود معركة بناء الاشتراكية بناء حقيقيا، يعبئ كل طاقات المناضلين بلا استثناء، يوجه ويربي ويرشد ويقود، لا يحل محل الدولة تابعا لها، أو ملاذا للتصفيق والهتاف بهذا أو ذاك.
7- تكوين الأجهزة الضرورية الفنية والقادرة على تطبيق الاشتراكية في مختلف الميادين.
8- بناء دولة الجزائر الثورية الاشتراكية وتدعيمها بإطارات مدربة واعية مسؤولية من المناضلين.
9- تدعيم الشرعية الثورية وضمانات الديمقراطية الاشتراكية ومؤسساتها في البلاد.
10- العمل وفق خطة علمية واسعة النطاق على التعريب لجميع الأوجه المختلفة في الجزائر في أسرع وقت ممكن.
11- القيام ثوريا بمسؤولياتنا اتجاه وطننا العربي الشامل بجميع أجزائه.

---

[1] قدا درة شايب: مشروع المجتمع الجزائري في تصور أحمد بن بلة: كتاب القيم الفكرية والإنسانية في الثورة التحريرية الجزائرية(1954-1978) مشروع المجتمع في تصورات النخبة السياسية الجزائرية المعاصرة، المرجع السابق، ص 154.

لقد سار بومدين في اتجاه الاهتمام بالجماهير وتوفير الرفاه الاجتماعي لها وكان يفضل تحسين أوضاع المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على مشاركتهم في الحياة السياسية، ويعتبر رفع مستوى المواطن في الحياة الاجتماعية أولى من الديمقراطية السياسية، التي تشغله عن خدمة الأرض والصناعة والثقافة والعمران[1].

لقد جاء في الميثاق الوطني لسنة 1976 بأن الاشتراكية في البلدان المتقدمة تستفيد من مكسب تاريخي ضخم يتمثل في المجتمع البورجوازي وفي تقنياته ومهاراته وتقاليده الديمقراطية، أما في البلدان المتخلفة فعلى الاشتراكية أن تخلق بنفسها كل شيء كما في ذلك المجتمع في شكله العصري لتجعل من الأمة جماعة حرة كل مواطنيها أحرار[2].

والواقع أن المجتمع الجزائري يتميز بتحولات كبيرة، فالجماهير الشعبية من العمال وفلاحين، قد أخذ يتسع دورها الاقتصادي والاجتماعي، وتزداد أهمية وزنها السياسي، بفعل التغييرات البنيوية التي أحدثتها القيادة الثورية، ومن ناحية أخرى هناك نزعة بورجوازية جديدة، برزت على الخصوص من خلال المحاولات ذات الطابع المصلحي المتصل برأس المال الأجنبي، وهي محاولات لا يمكن بأي حال من الأحوال الاستهانة بما لها من نشاط سياسي وإيديولوجي. وفيما بين هاتين النزعتين المتطرفتين ما تزال الفئات الوسطى متفتحة على كل التيارات غير أن أغلبيتها تساند الاختيارات الوطنية للبلاد.[3]

فتنظيم الدولة والمجتمع في فترة معا بعد الاستقلال، كان منسجما مع جوهر أهداف الكفاح التحريري، المعلن عنه منذ الحركة الوطنية، فمثلما كانت رحلة الثورة الجزائرية شاقة، فكذلك كانت رحلة البناء والتشييد حبلى بالتطورات فهاهي الجزائر، تحاول استيعاب ما جرى ويجري لها وتحاول في الوقت نفسه رسم طريق المستقبل الصعب.

---

(1) عبد الكريم بوصفصاف وآخرون: مشروع المجتمع في تصورات النخبة السياسية الجزائرية المعاصرة، المرجع السابق، ص ص 33-44.

(2) جبهة التحرير الوطني: الميثاق الوطني 1976- المعهد التربوي الوطني- الجزائر: 1976، ص ص 45-46.

(3) المصدر نفسه ص48.

المبحث الثاني: التعلـــــــيم

بعد الاستقلال كانت الأمية منتشرة لدى الأغلبية الساحقة من الشعب، حيث قدر عدد الاميين بـــ 95,1% من مجموع المواطنين الجزائريين (الرجال)، والتعليم لا يكاد يوجد له أثر في المناطق الريفيـــة، أما المدن والقرى فقد ظهر على مثقفيها ذلك الاستلاب الناجم عن نشر لغة وثقافة الفرنسية. ولذلك وجدت الدولة الجزائرية الفتية نفسها أمام مأزق خطير إن لم يحسن رجالُها التصرف مع هذا الوضع الشاذ، فـــلا شك انه سيبقى على التبعية الثقافية للمحتل القديم والاعتماد على الفئة المثقفة ثقافة تغريبية في بناء منظومة تربوية جزائرية ينطوي على خطر مؤكد أقله الإفضاء إلى حالة من التعقيد تتميز بانقطاع الاتصال بـــين الفئات المتعلمة وباقي فئات الشعب، كما انه يؤدي إلى انعكاسات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافيـــة سلبية، وهذا بدوره يتحول إلى خطر حقيقي يهدد مسيرة الثورة نفسها.

وهكذا فإن إزالة الرواسب الاستعمارية، لاسيما فك القيود على اللغة العربية واعتمادها لغة التعليم والعمل والتعامل والثقافة، قد كانت مهمة مستعجلة أسندت إلى المنظومة التربوية بعد الاستقلال.

إن تعليم اللغة العربية في المدارس، وجزأرة المكونين، ولاسيما فـــي المـــواد الحـــساسة للعلـــوم الاجتماعية كالتاريخ، والجغرافيا، والفلسفة، والتربية الدينية والأخلاقية والوطنية، كانـــت مـــن التـــدابير المستعجلة التي اتخذت لتصحيح المنظومة الموروثة عن الاستعمار، وفيما عدا ذلك بقيت على شكلها القديم ولم يتغير شيء.

استمر الإصلاح التدريجي للمنظومة التربوية وتكييفها تدريجيا مع حاجات المجتمع، ومتطلبـــات النشاط الاقتصادي، ومقتضيات الأهداف المحددة لها، والتي تتمثل في الديمقراطية والتعريب والاتجاه نحو العلوم والتقنيات الحديثة ولقد أستكمل هذا العمل بامتداده إلى تربية الكبار وتعليمهم ولا سيما الأميين منهم بغية الوصول بهم إلى مستوى من التعليم الوظيفي يمكنهم من النهوض الصحيح بدورهم كمواطنين والقيام الكامل بوظائفهم باعتبارهم منتجين ومسيرين.[1]

يمكن تلخيص وضع التربية الوطنية عام 1964 من خلال الجدول المبين أسفله.

جدول يبين مؤشرات تربوية لعام 1964

السنة	الابتدائي	المتوسط	الثانوي	الديني	العالي
المجموع	1049435	74384	5823	1994	3565
نسبة الإناث %	38.0	30.0	21.9	13.03	22.0

[1] مخلوف حمودي: المنظومة التربوية من أين؟ وإلى أين؟ الرئيس هواري بومدين التربية والتعليم، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، دار الهدى للطباعة والنشر– عين مليلة 30 جوان 2004م– ص ص 43-44.

نلاحظ أن المنظومة التربوية بدأت تتسع على مستوى القاعدة (التعليم الابتدائي) في حين لم يسجل التعليم الثانوي سوى 5823 تلميذا وهو عدد بسيط يخبرنا عن وضعية التعليم الثانوي غداة الاستقلال، يبدو أن الجزائريين لم يكن في مقدورهم الوصول لهذه المرحلة لعدة أسباب بشرية وإقتصادية وهيكلية، كما أن تعاقب المراحل التعليمية يحتم على المنظومة بكاملها انتظار سنوات متتالية لتصل دفعات التلاميذ للمراحل العليا من التعليم.

لكن المنظومة التربوية كانت تشكو من مرد ودية متدنية يبينها مستوى تسرب التلاميذ ونسبة رسوبهم العالية في السنة الدراسية وهو ما يطرح إشكالية كبيرة فيما يتعلق بالعدد الإجمالي للتلاميذ الذين يصلوا إلى المراحل العليا من التعليم.

ولا شك أن الرئيس هواري بومدين قد تنبه لأهمية التعليم في الجزائر، وقد أدرجت التربية ضمن السياسة التنموية المعروفة في عهده، وينعكس ذلك من خلال المبالغ المخصصة ضمن المخططات التنموية الجزائرية لقطاع التربية بشقيها البناء والتجهيز.

وقد استطاعت الجزائر أن تحسن مؤشرات التربية في ظرف 10 سنوات وذلك بتبني التربية كأولوية في السياسة الاقتصادية، لكن هذه المؤشرات الخاصة بالأطوار ما قبل الجامعية، ومهما كان التطور المسجل، لم يمثل ضغطا على التعليم العالي الذي كان شبه منعدم غداة الاستقلال[1].

إن السياسة البومدينية في مجال التعليم العالي أخذت أهميتها منذ 1970 تاريخ إنشاء وزارة التعليم العالي لأول مرة في تاريخ الجزائر المستقلة، وإنشاء هذه الوزارة لم يكن نتيجة ضغوط أعداد الطلبة إنما كان يندرج في إطار إستراتيجية كبيرة وواضحة، وكانت تكمن هذه الإستراتجية في إنشاء قطاع بكامله على الرغم من بساطة الشبكة المؤسساتية الجامعية التي كانت تتمثل في جامعة الجزائر وفرعيين بسيطين في كل من قسنطينة ووهران.

ولكي تتولد لدينا فكرة عن التعليم العالي في الجزائر نعرض بعض المؤشرات المتعلقة بهذا المجال الخاصة في الفترة الواقعة 1962 – 1971 وهو ما يعكسه الجدول المبين.

التعليم العالي في الجزائر خلال الفترة 1962–1971.

السنة	طلبة التدرج			الدراسات العليا	الأساتذة مرحلة التدرج		
	المجموع	نسبة الإناث	نسبة الأجانب	المجموع	المجموع	نسبة الأجانب	نسبة التأطير
62 - 63	2725	21	22	غير معروف	298	72.5	9.1
65 - 66	6883	21	23	231	764	غير معروف	10.2
68 – 69	9794	23	13	289	724	غير معروف	13.9
70 – 71	19311	22	10	423	1718	50.0	14.2

[1] عبد الكريم بن أعراب: التعليم العالي في عهد الرئيس الراحل هواري بومدين، الرئيس هواري بومدين التربية التعليم، المرجع السابق، ص 98

إن عدد الطلبة كما يبينه الجدول في الطور الجامعي تزايد بوتيرة متسارعة، عدد الطلبة الأجانب كان حوالي 22 وتناقص في نهاية الستينات، مرحلة الدراسات العليا أو ما يعرف باسم مرحلة ما بعد التدرج ازداد العدد بها لكنها لم لا تستطيع تلبية حاجيات التأطير الذي كان يعتمد بشكل شبه محلي على الأساتذة الأجانب، هذه المعطيات تنير لنا الطريق لفهم القرارات التي اتخذت عام 1971[1] والمتمثلة في إصلاح التعليم العالي.

إن الوثيقة المسماة " **إصلاح التعليم العالي** " التي أعلن عنها الوزير محمد الصديق بن يحي في 23 جويلية 1971 هي بمثابة ميثاق حددت فيه إستراتجية بكاملها لمستقبل التعليم العالي في الجزائر وشملت بالدرجة الأولى مجموعة إجراءات متعلقة بمختلف التخصصات وبالدخول الجامعي 1971 – 1972 شملت الإجراءات الخاصة بالدراسات في الطب، الدراسات في الصيدلية، الدراسات في طب الأسنان، الدراسات في العلوم، الدراسات في الجغرافية، الدراسات في الهندسة المعمارية، الدراسات في العلوم الاقتصادية والعلوم القانونية، الدراسات في الآداب والعلوم الإنسانية، من هذه المجالات يمكن لنا أن نتصور التخصصات المدروسة في عام 1971 بالجامعة الجزائرية التي نذكر أنها كانت تقتصر على الجزائر العاصمة وملحقتي قسنطينة ووهران قبل 1971.

إن مستوى التنظير لمستقبل الجزائر كان عاليا ولا زالت كل المجتمعات والمنظمات الدولية تحلم بتطبيق المعادلة الواردة في وثيقة إصلاح التعليم العالي وهي " تكوين كل الإطارات التي تحتاجها التنمية الوطنية بأقل كلفة وبنوعية عالية " أما ميدانيا فقد عملت الدولة الجزائرية على تجسيد هذا المشروع والوصول إلى انجاز الطموحات والأهداف المسطرة واتخذت قرارات عدة نوجزها فيما يلي:

– ديمقراطية التعليم : للوصول إلى تعميم التعليم في شتى أطواره جعل بومدين من ديمقراطية التعليم مبدأ من المبادئ الأساسية للسياسة التربوية.

– مجانية التعليم: لعل قرار مجانية التعليم هو بمثابة اللبنة الأساس التي بنيت عليها أركان الثقافة الوطنية الجزائرية للمجتمع الجزائري وجسد من خلالها مبدأ الإنصاف وهو ما سمح لكل شرائح المجتمع الالتحاق بالجامعة. أما تعريب التعليم فقد مثل محورا أساسا في إستراتجية التعليم العالي وكل المراحل التي سبقته، وقد تم الاعتماد على أساتذة متعاونين في مختلف مراحل التعريب من الابتدائي إلى الجامعي ولضمان تكوين نوعي فقد لجأ بومدين في هذا الإطار إلى التعاون الدولي واستفادت الجامعة الجزائرية خلال فترة بومدين من نخبة عالمية على الرغم من الظروف الصعبة، ويرجع الفضل إلى هذه النخبة في تكوين الجيل الأول من النخبة الجزائرية التي تولت الإشراف على كل المراكز القيادية في جميع قطاعات الدولة فضلا عن استعمال الفضاءات المتاحة، ربط الجامعة بالدولة، التكوين العالي في الخارج، فتح قنوات جديدة بالإضافة إلى البكالوريا للإلتحاق بالجامعة قصد السماح لمختلف فئات المجتمع بالدخول للجامعة [2].

---

[1] عبد الكريم بن أعراب: المرجع السابق، ص ص 101– 102.

[2] المرجع نفسه، ص ص 104– 107.

مهما كانت النقائص المسجلة في فترة بومدين في المجال التعليم العالي، يجب الاعتراف بأن الجامعة استفادت من أساتذة أكفاء من مختلف البلدان، ومن تنظيم بيداغوجي كان له الفضل الكبير في تحصيل علمي جيد، كما أن فترة السبعينات كانت تزخر بجو ثقافي عالمي في الجزائر، وكانت عناوين الإصدارات الوطنية والمستوردة على مستوى الدوريات تتميز بالتواصل وبالمستوى الرفيع سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي، باللغتين العربية والفرنسية، تتناول موضوعات علمية تتماشى وحياة الجزائر الجديدة، وهو ما جعل من الطالب الجزائري أكثر إطلاعا وأوسع ثقافة عامة، بشهادة جميع الدول: الفنون والمسرح والسينما والعروض بأنواعها ميزت الجو المرافق والملائم لفترة التكوين لأجيال السبعينيات[1].

ولقد جاء في الميثاق الوطني الصادر سنة 1976[2] "**إن تعميم التعليم وديمقراطيته، وإفساح المجال لأكبر عدد من الشبان في مرحلة التعليم التقني والعالي ، التكوين المهني للعمال، توفير الظروف والمنشآت اللازمة لتطبيق مبدأ مجانية العلاج الطبي، وكذلك تنمية أسباب الترفيه والأنشطة الرياضية، تشكل أهدافا ذات أولوية في إطار سياسة تنمية البلاد**" .

وهناك جملة من القضايا التي تستجيب لهذه الأهداف، ففيما يتصل بالتعليم والتكوين:

- تم تأسيس المدرسة الأساسية ذات السنوات التسع.
- الشروع حسب إمكانيات الأمة في إقامة منشآت التعليم التحضيري قصد إعداد الأطفال للمدرسة الأساسية والمساهمة فيما تبدله الدولة في ميدان مساعدة الطفولة.
- يتضمن التعليم الثانوي فروعا تحدد وتنوع بكيفية تفتح أفق التكوين لجميع الأطفال المتخرجين من المدرسة الأساسية، طبقا لمؤهلاتهم وأذواقهم.
- بناء جامعات ومراكز جامعية بكيفية تتعدد معها عبر التراب الوطني مراكز توزيع العلم والثقافة والتقانة.

وفي موازاة بناء الجامعات والعمل الدائم على تجديد وضبط برامج تعليمية، تتكيف مع رقي البلاد وتطورات احتياجاتها، سوف يتم تشجيع وتنظيم البحث العلمي بالاتصال مع تطور وجزأرة سلك الأساتذة الجامعيين وتأطير مجموع فروع الأنشطة في البلاد.

- الاضطلاع ببرنامج واسع للتكوين العمالي، يتضمن إنشاء عدد معتبر من مراكز التكوين القادرة على تخريج كل سنة كحد أدنى مائة ألف عامل متخصص، حتى يتم تزويد الإقتصاد بما يحتاجه من أيدِ عاملة مكونة.
- وجوب انتهاج كل مؤسسة اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية لسياسية ترقية داخلية تنظم بكيفية شاملة.

---

[1] عبد الكريم بن أعراب: المرجع السابق، ص 108.

[2] جبهة التحرير الوطني: المصدر السابق، ص 269.

- مضاعفة الجهود الرامية إلى تحقيق جزأرة سريعة لسلك التعليم في جميع مستوياته،حتى يصبح تكوين شبيبتنا مهمة ضرورية، يضطلع بها اضطلاعا كاملا، سلك تعليمي جزائري صرف[1].

إن الصيغة الإجبارية التي تبنتها الدولة الجزائرية للتعليم ومجانيته سمح ولا يزال للأطفال باختلاف انتماءاتهم الاجتماعية من الالتحاق بالمدرسة وهو ما يترجم التزايد المستمر لتعداد الأطفال الجزائريين في سن التمدرس المسجلين بالمؤسسات التربوية الجزائرية بعد الاستقلال، ناهيك عن تفطن الشعب الجزائري إلى أهمية التعليم للفرد والمجتمع على السواء.

---

(1) جبهة التحرير الوطني: المصدر السابق، ص ص 269 – 271.

المبحث الثالـــث: الصحـــــة

لقد جاء في الميثاق الوطني سنة 1976 أن الدولة تتكفل في ميدان الصحة بحماية وصيانة وتحسين مستوى صحة السكان، وبالإضافة إلى ذلك فإن نشاط الصحة العمومية يجب أن يساهم في رقي الإنسان وإعداده ليعيش في عالم هو في تحول مستمر نفسيا واجتماعيا وثقافيا.

وعلى هذا الأساس يجب أن يكون نشاط الصحة العمومية عاملا أساسا في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلاد، ويجب أن ينطبق هذا النشاط على الفرد وعلى محيطه أيضا.

ويمثل الطب المجاني قاعدة نشاط الصحة العمومية في الجزائر، وإن تطبيقه الفعلي على مستوى مجموع السكان يستلزم توسيع الهياكل الصحية وتوزيعها توزيعا عادلا عبر كل أنحاء البلاد كما يستلزم إعادة تنظيم مهنة الطب وتوزيع الأدوية التي يجب أن توجه أساسا نحو القضايا الصحية للمجتمع.

ويتطلب أيضا متابعة الجهود المعتبرة الجارية وتوسيعها من أجل تخريج الأطباء وتكوين عمال الصحة وبناء المستشفيات وإنتاج الأدوية وتوفيرها، وأخيرا فإن نشاط الصحة العمومية وخاصة تطبيق العلاج المجاني بكيفية لائقة يتطلب إتحاد التدابير الآتية:

- مضاعفة بناء المستشفيات والمراكز الطبية الاجتماعية والمخابر الضرورية في جميع أنحاء البلاد، خاصة في المناطق الريفية وحول مراكز التنمية التي هي بصدد الإنجاز في إطار توسيع الفلاحة والتصنيع وتعزيز البنية التحتية ومضاعفة الهياكل الإدارية، كما أن المؤسسات والمنشآت المماثلة الموجودة حاليا في المدن يجب توسيعها ومضاعفتها بما يتلاءم مع تزايد سكان هذه المدن.
- توزيع الأطباء وعمال الصحة توزيعا مناسبا بكيفية يتحقق معها تأطير صحي متوازن في مجموع التراث الوطني مع إعطاء أولوية خاصة إلى مناطق التي ما تزال تعاني من نقص التأطير الطبي[1].
- مضاعفة الجهود المبذولة في مجال تكوين الأطباء وعمال الصحة بكيفية تستهدف الوصول إلى توفير طبيب لكل ألفي نسمة وإلى توفير فرقة على الأقل لكل بلدية صغيرة أو لكل حي بالنسبة للمدن، وينبغي أن يهدف هذا التكوين إلى رفع المستوى نوعيا.
- تطوير حماية الأمومة والطفولة والرقابة الصحية في المدارس والأنشطة المتعلقة بالتغذية، وطب العمل ومكافحة الآفات الإجتماعية ونشر الطب الوقائي بكيفية تسمح بإعطاء الصحة العمومية مضمونا بارزا.
- توضع في نطاق طب العمل، هياكل مختصة متصلة بالمشاكل الجديدة التي تظهر مع زيادة الإصابات البدنية مثل الحرائق الخطيرة أو النفسية مثل تلك التي تترتب على حوادث الشغل ومثل الأمراض المهنية الكبرى التي ترتبط على وجه الخصوص ببعض الأنشطة الصناعية.

---

[1] جبهة التحرير الوطني: المصدر السابق، ص ص 271 – 271.

- تدخل الدولة لفائدة المتخلفين عقليا أو بدنيا بكيفية تستهدف علاجهم وإعادة دمجهم اجتماعيا، بفضل التعليم وتكوين مكيفين حسب ظروفهم الخاصة.

ويجب أن يحرص هذا التدخل بصورة خاصة، عندما يتعلق الأمر بالأطفال لإعدادهم لمهام يمكنهم الإطلاع بها وزيادة على هذا يجب أن يراعى التشريع، فيما يضعه من إجراءات تتعلق باليد العاملة، المتخلفين ذهنيا وبدنيا، يجب أن تنشأ مراكز تكوين مهني ملائمة لتعليم هؤلاء المتخلفين خاصة[1].

إن المجهود الضخم الذي تقوم به الثورة في مجال التكوين على جميع المستويات وفي مجال الصحة نجد في ذلك تكملته الطبيعية التي تمنح للعناية بالبدن وصيانته نفس الأهمية التي تمنحها لازدهار الفكر [2].

وبالرغم من مجانية العلاج والإسهامات الكبيرة المبذولة في هذا المجال إلى أن الوضع كان صعبا نوعا ما وهذا يرجع إلى مشكلات تنظيمية أكثر مما يرجع إلى نقص للإمكانيات البشرية والمادية وهذا ما توضحه لنا لغة الأرقام من خلال الجدول المبين أدناه الذي يبين تطور وعلاقة عدد الأسرّة بعدد السكان[3].

	1966	1977
الجمهورية الجزائرية	1/300	1/390
الجزائر العاصمة	1/160	1/259
سطيف	1/710	1/731
وهران	1/172	1/277
قسنطينة	1/348	1/313
المدية	1/485	1/893

وإذا علمنا بصلاح هذا المؤشر فإن الجدول يبين تدهورا نسبيا لوضع، وهذا التدهور جلي خاصة في المدن الكبرى بسبب زيادة عدد سكانها الذي لم تتبعه زيادة موازية للمرافق، لكن من المفارقات العجيبة أن ركود المرافق في المدن التي تتوفر على جامعات قد رافقته وفرة نسبة للعمال الصحيين كما يتبين من الجدولين الآتيين:[4]

---

[1] جبهة التحرير الوطني: المصدر السابق، ص 272– 273.

[2] المصدر نفسه ص 275.

[3] عبد اللطيف بن أشنهو: التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط 1962–1980، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر: 1982، ص 406.

[4] المكان نفسه.

	1	2	3	4	5	6
الجزائر	181391	57009	79812	4.1	0.4	1.77
وهران	254786	127384	32190	5.8	1	0.63
قسنطينة	229731	38281	19691	6.5	0.4	2.28
الجلفة	331621	66324	15074	13.7	1.5	0.80
تلمسان	59887	21388	8807	19.3	1.2	0.75
تيارت	69123	24884	10034	8.5	1.7	0.28
سعيدة	37474	11711	12922	16.8	1.4	0.38
ورقلة	50106	33404	9544	24.9	1.6	1.5
ج الجزائرية	114288	28203	13197	11.2	0.65	0.77

1- عدد السكان لكل مستوصف

2- عدد السكان لكل مركز صحي

3- عدد السكان لكل قاعة استشارة أو معالجة

4- عدد الأسرة لكل طبيب

5- عدد المقاعد لكل طبيب أسنان

6- عدد المساعدين الطبيين لكل مركز صحي.

(*)

		الصحة العمومية	**شبه عموميين**	**المواطن**	**المجموع**
الجزائر قسنطينة وهران	**- الجزائريون**	2044	712	341	3097
	بمن فيهم:				
	جامعيون	797			
	مقيمون	1247			
	- الأجانب	523	91	24	638
	بمن فيهم				
	جامعيون	136			
ولايات أخرى	**الجزائريون**	278	190	797	1265
	الأجانب	1261	82	13	1365
المجمـــــــوع		**4106**	**1075**	**1175**	**6336**

(*) جرى هذا التقدير على أساس النسب الحقيقية لعام 1977 بأرقام عام 1979، انظر عبد الطيف بن أشنهو، المرجع السابق، ص 408.

فالجدول الأول يبين اكتظاظ المرافق الصحية في ولايات كالجزائر أو وهران وقسنطينة بالإضافة إلى العدد الضعيف جدا من الأسرّة أو المقاعد للأطباء أو أطباء الأسنان بالمقارنة مع الولايات الأخرى وهذا يرجع بالذات للتركيز الكبير للأطباء الجزائريين في مراكز المستشفيات الجامعية، كما يظهر الجدول الثاني الذي يبين أن 71,4% منهم يوجدون في ثلاث مدن جامعية بينما يوجد 28,6% منهم فقط في الولايات الأخرى من بينهم 100 يؤدون واجب الخدمة الوطنية[1].

إن هذا التمركز البشري قد أثر على نوعية ما أنجز في إطار سياسة المستوصفات ومراكز العلاج التي اقتضاها الطب المجاني. إذن من المفروض أن قوام النظام الجديد هو المركز الصحي ولكن هذا النظام لم يوضع موضع التنفيذ، فإجمالاً هناك مركز صحي واحد لكل 28200 نسمة عوضا عن مركز لكل 2000 إلى 5000 نسمة على حسب تطلعات هذا النظام، وعلى صعيد عام ينبغي لــ 18 مليون نسمة([*])، 4500 مركز صحي عوض الــ 620 الموجودة، و 4500 مساعد صحي عوض الــ 478 الموجودين و 4500 قابلة ريفية عوض الــ 1193 العاملات الموجودات.

وهذا يقتضي تحميل مستشفيات الدوائر أو الولايات أعباء زيادة على أعبائها الثقيلة، إذ أن هذه البنى ليست مهيأة لمواجهة طلب الإسعافات الأولى مع مفارقة ندرة مراكز العمل الذين يعملون فيه[2]، في هذه الجو يصبح الضغط الاجتماعي قويا لمصلحة تنمية الطب الخاص كحل للندرة الكمية والنوعية للعلاج الذي يعرضه الطب العام، وليس مدهشا في مثل هذه الظروف أن نلاحظ بعض المؤشرات التي تكشف عن ركود الحالة الصحية الكلية للسكان، فمعدل المواليد الذين كانوا يولدون ميتين 4.6% علاوة على أن وضع بعض الولايات كان يبعث على القلق مثل بجاية 12.4% أو الجلفة 10.1% أما معدل الذين يموتون بعد أو أثناء الولادة فيبلغ 6.3%.

أما بالنسبة لتطور الأمراض المعدية التي من المفروض التصريح بها إجباريا فإن الجدول التالي يبين المصابين بها بين سنتي 1967-1977[3].

---

[1] عبد اللطيف بن أشنهو: المرجع السابق، ص 409.

[*] 18 مليون نسمة تقدير عدد سكان الجزائر سنة 1977 وبالتحديد فهو 18.250.000، حسب إحصاءات المحافظة الوطنية للإحصاء.

[2] عبد اللطيف بن أشنهو : المرجع السابق ص ص 409-410.

[3] المرجع نفسه، ص ص 411-412.

	1969-1967	1973-1970	1977-1974
التيفوئيد	967	1107	3166
الزحار	999	633	2075
إلتهاب السحايا	1066	1650	948
الحصبة	3266	4306	11434

وصفوةُ القول أن التغطية الصحية للبلاد كانت غير مرضية نظرا لغياب حلول للمشكلات الأساسية أو عدم كفايتها على الرغم من نمو عدد الأطباء والمجهود النسبي فيما يتعلق بالمرافق المادية[1] ولا يمكن أن نغفل تأثير الزحف الريفي الكبير في ذلك، إذ أخذت المدن الكبرى كوهران والجزائر العاصمة، وقسنطينة في عشرية السبعينيات حظها من الفوضى التي رافقته في حين استفادت مدن أخرى منه لتعمر، حيث كانت غير مؤهلة كالمسيلة، والمدية وبجاية وتيزي وزو.

وعلى الرغم من كل المعطيات السالفة الذكر فإن النصوص العامة التي تضمنها الميثاق الوطني سنة 1976 هي نصوص فريدة من نوعها في المجتمع وتضفي عليه نقلة جديدة في كل المجالات اقتصادية واجتماعية وثقافية، فالتعليم المجاني والعلاج المجاني والسكن الاجتماعي وغيره تعد مكتسبات اجتماعية لم يكن يحلم بها الشعب الجزائري في ظل الاحتلال الفرنسي الذي ترك الجزائر بعد خروجه أمام تحديات جديدة تتمثل في آثار الحرب ومخلفات الدمار والخراب، فاتخذت السلطات آنذاك إجراءات مستعجلة للحيلولة دون استفحال المشاكل ومخلفات المستدمر الفرنسي.

---

[1] عبد اللطيف بن أشنهو: المرجع السابق ص 412.

المبحث الرابع: الحركة العمرانية

كانت الأغلبية الساحقة من المجتمع الجزائري قبل استرجاع الاستقلال الوطني تعيش في وضعية سكنية سيئة يرثى لها، إذ بقي الجزائريون يعيشون في الأكواخ والمغارات حتى السبعينات من القرن العشرين، كما أن توفير سكن محترم ومريح وفقا للحد الأدنى من شروط السكن العصري يعتبر عاملا أساسيا لتحسين المستوى المعيشي للجماهير، إن ظاهرة السكن الحقير،التي برزت في شكل أكواخ وأحياء قصديرية على هامش المدن لا تقل خطورة عن ظواهر الجوع والمرض والجهل، وتعتبر صورة ممثلة للبؤس ومن هنا فإن زوال الأكواخ والأحياء القصديرية سيكون من بين الأهداف والعلامات التي تدل على انتصار الثورة على كافة المستويات الوطنية، ذلك هو التناول الذي تتحدد به سياسة البلاد فيما يتعلق بالسكن.

ولتسوية أزمة السكن وتحقيق شروط حياة أفضل، أنجزت مشاريع ضخمة في مجال السكن والعمران، ولا شك أن تزايد عدد السكان وتحسين مستوى الحياة لدى الجماهير الشعبية يقتضان وضع وإنجاز برنامج واسع للسكن.

ولا شك أن مشروع إنشاء ألف قرية اشتراكية بكل مرافقها الحيوية يسمح بتغطية الأرياف الجزائرية بشبكة حقيقية من هذه القرى، وبذلك فإن الأكواخ التي كانت لمدة طويلة ترمز لبؤس أريافنا، أخذت تختفي شيئا فشيئا من وجه الجزائر.

ومن جهة أخرى فإن انجاز مجموعات سكنية في نطاق المعامل المبنية حديثا يساعد بدوره على التقليل من مصاعب السكن التي تواجهها المناطق الصناعية، ويمكّن العمال من الإقامة على مقربة من مكان العمل.

على أن التوصل إلى تسوية نهائية لمشكل السكن على مستوى كامل البلاد يتطلب ضبط برنامج مكثف لتجديد المساكن، وإنجاز بناءات جديدة. إن مستوى الإنتاج فيما يتعلق بصناعات مواد البناء، سوف يسمح للدولة بتنفيذ سياسة جريئة في ميدان السكن[1].

فسوف تتولى الدولة تطبيق مشروع واسع للبناء، يصل في بداية عشرية 1980 إلى معدل انجاز مائة ألف مسكن في العام، وسوف يتضاعف هذا المعدل سنويا بكيفية تضمن، لكل أسرة جزائرية، خلال العشرية التالية، مسكنا محترما يتضمن العناصر الأساسية للحياة العصرية، وسوف تعبأ في نطاق هذا البرنامج وسائل معتبرة مما يسمح بالقضاء نهائيا على الأحياء القصديرية التي تشوه معالم أحياء مدننا وزيادة على ذلك، فإنه سوف يحقق نتيجة أخرى ليست بأقل نتائجه اعتبارا وهي التي تتمثل في إيجاد آلاف من مناصب العمل، تمتد على مدى فترة طويلة فيتوفر بذلك تشغيل عدد دائم لجزء كبير من الأيدي العاملة الجزائرية.

---

[1] جبهة التحرير الوطني: المصدر السابق، ص ص، 275-276.

سوف تشجع الدولة من جهة ثانية كل مواطن رغب في بناء سكنه الخاص وبهذا الصدد ستتخذ الدولة الإجراءات الملائمة كي يتمكن كل جزائري يرغب في بناء مسكنه، من حيازة قطعة الأرض الضرورية في مأمن من كل مضاربة ومن الحصول على قرض لتمويل أشغال البناء وتأمين المواد اللازمة لذلك.

وفي نفس السياق، ستتخذ الدولة إجراءات تهدف إلى تمكين السكان والعمال بصفة خاصة من امتلاك شقة ودفع ثمنها على شكل إيجار شهري وخاصة في إطار جمعيات ذات طابع تعاوني، أو توفر لهم مساكن بإيجار تتناسب مع مداخلهم ولا يعجز مقدرتهم الشرائية.

وينبغي التنصيص أخيرا على أن الدولة تسهر على إدراج المباني الجديدة ضمن مجموعات تخطط وفقا لمفاهيم الإعمار الحديث، وتتلاءم مع متطلبات محيط قائم على الإهتمام بتحسين نوعي للحياة.

وبهذا الصدد ستضطلع الدولة بعمليات تجديد واسعة بالنسبة للتجمعات السكنية بالمدن والأرياف لتسوية المشاكل المتولدة عن المساكن القديمة، ولإزالة القمامة التي توجد في كثير من الأحياء.

إن المرافق الاجتماعية مثل المراكز التجارية والمنشآت الطبية والصحية ومركبات الرياضة والتسلية والفضاءات الخضراء، وتسيير وسائل النقل الجماعي ستندمج في المجتمع الحديث، كما ستدخل إلى الأحياء الموجودة حاليا، بمناسبة تجديدها[1].

وفي انتظار حل نهائي للمشكل المتعلق بنظام الرصيد العقاري الذي يتشكل من أملاك الدولة، من أجل أن تحدد نهائيا شروط تسييره وإيجاره واحتمال بيعه، سوف تدخل عليه تحسينات وسوف يستفيد في نطاق عمليات التجديد من الإجراءات التي تسمح بصيانته .

غير أن مشكل السكن نظرا لأهمية موضوعه ولما يكتسيه من أبعاد اجتماعية، يبقى – بقطع النظر عن الأعمال التي تتعهد بها الدولة – هو قضية جميع المواطنين سواء فيما يتعلق بتطويره أو صيانته، وبهذا الصدد ينبغي أن ينضم كل مجهود فردي أو جماعي إلى الجهد الذي تبدله الدولة ومؤسساتها[2].

وتذكر الإحصاءات أن عدد سكان الجزائر تطور بشكل ملحوظ من سنة 1954 إلى سنة 1977 إذ أنه بلغ 8.450.000 نسمة سنة 1954 وارتفع إلى 12.600.000 نسمة عام 1967 ليصل إلى 17.6000.000 نسمة في 01 جانفي 1977[3]، وبالنسبة لوضعية السكن بالأرقام فإن الإحصاءات تبين تدهور وضعية السكن بين عامي 1966 و1977 على رغم المساعي الحديثة لتطويره وهو ما يبينه الجدول الآتي:

---

(1) جبهة التحرير الوطني: المصدر السابق، ص ص 276 – 277.

(2) المكان نفسه

(3) عبد اللطيف بن اشنهو: المرجع السابق، ص 373.

	عدد المساكن لكل 1000 نسمة	عدد المساكن لكل 1000 أسرة	معدل أشغال السكن(*)	المساحة لكل نسمة
1966	163.7	324	6.78	9.6 م²
1977	130.3	361	8.33	7.8 م²

كما نلاحظ من خلال الجداول الآتية أن المساكن الضيقة سائدة على حساب المساكن المتسعة كما نجد أن 50% منها تسكنها أسر عدد أفرادها أكثر من 7 أشخاص.

1- جدول يبين توزع المساكن على حسب الحجم حسب الإحصاء العام للسكان والسكن عام 1977(1)

عدد الحجرات	المجموع	المساكن الحضرية	المساكن الريفية
1-3 حجرات	%83	%81.1	84.3
4-5 حجرات	%14	%15.9	12.7
6 حجرات	%3	%3	3

2- جدول يبين توزع المساكن على حسب حجم الأسر.

حجم الأسرة في المسكن	المجموع	المساكن الحضرية	المساكن الريفية
1-6 أشخاص	49.2	48.7	49.5
7-10 أشخاص	35.4	35.5	35.3
11 شخصا فأكثر	15.4	15.8	15.2
المجموع	**100**	**100**	**100**

(*) معدل أشغال السكن للمسكن العادي بمساحة 65م²

(1) عبد اللطيف بن أشنهو: المرجع السابق، ص 403.

3- جدول يبين نوعية المساكن دائما حسب الإحصاء العام للسكان والسكن 1977.

نوعية المساكن	المجموع	المساكن الحضرية	المساكن الريفية
مساكن متصلة بشبكة توزيع المياه	45.8	81.5	20.7
مساكن متصلة بمجاري لتصريف المياه المستعملة	39.9	77.1	13.7
مساكن متصلة بحفرة للمياه المستعملة	14.2	12.6	15.3
مساكن تعتمد على التفريغ المباشر	5.41	89.7	290

بعد استقرائنا لكل المعطيات يمكننا أن نخلص إلى القول بأن البرنامج العام للسكن كان في منافسة فعلية مع تنمية جميع مرافق الحياة التي أصبحت ضرورية بعد الاستقلال ناهيك عن النمو الديمغرافي لمجموع السكان الذي يتطلب إمكانيات هائلة سواء مادية أو بشرية مؤهلة للإلمام بجميع حاجياته الضرورية من مسكن وتعليم ورعاية صحية.

ومجمل القول فقد جابهت الجزائر الفتية ما بعد الاستقلال مشاكل متنوعة وفي جميع المجالات وكان على الدولة أن تجد لشعبها العمل والسكن والعلاج والتعليم، و بفضل تضحيات الرجال المخلصين استطاعت الإرادة السياسية أن تجد لهذه المشاكل الحلول الملائمة، حتى ولو كان في بعضها سلبيات، حتمتها ضخامة المشاكل التي خلفها الاستعمار، غير أنها وقفت صامدة أمام ضرورة تصفية نتائج 132 سنة من الاستدمار.

الفصل الرابع

الاشتراكية نظام اجتماعي

المبحث الأول: معنى الاشتراكية ومفهومها في الجزائر

إن الاشتراكية تعني ذلك المذهب أو المذاهب السياسية، الاقتصادية، الإيديولوجية، التي تهدف إلى تغيير راديكالي في تنظيم المجتمعات الإنسانية المعروفة قبلها بشقيها الإقطاعي والرأسمالي عن طريق تأميم وسائل الإنتاج والقضاء على الطبقات الاجتماعية، من أجل القضاء على استغلال الإنسان لأخيه الإنسان[1].

ولفظ الاشتراكية بمعناه الحديث قد استخدم لأول مرة في عام 1827 في مجلة التعاون البريطانية، لكي تشير إلى الاتجاهات المعارضة للفردية المتحررة، ثم استخدم هذا اللفظ في ثلاثينيات القرن التاسع عشر في كل من انجلترا وفرنسا لوصف أفكار كل من روبرت أوين[*] Robert Owen وسان سيمون[**] Saint Simon.[2]

إن مفهوم الاشتراكية يدل على معنى واحد وعلى معاني مختلفة في الوقت نفسه، له معنى واحد لأن جميع الأنظمة السياسية التي أنتجته تشترك كلها في بعض الخصائص أهمها تأميم رسائل الإنتاج (الملكية العمومية)، القضاء أو محاولة القضاء على الطبقة بالإضافة إلى أنها تهدف إلى التوزيع العادل للخيرات على جميع أفراد المجتمع، وله معان مختلفة، في الوقت نفسه لأنه توجد كذلك خصائص فردية تميز بها كل نظام اشتراكي عن الأنظمة الاشتراكية المتعددة التي عرفها تطور مفهوم الاشتراكية[3].

إن الاشتراكية الجزائرية تختلف عن النظام الإقطاعي وعن النظام الرأسمالي، فلا إقطاعية ولا رأسمالية يمكنها استغلالها من ناحية، وهي قريبة من الماركسية ولكنها لا تعتمد على المادية في مقوماتها

---

[1] مختار غريب : مفهوم الدولة الاشتراكية الجزائرية، مجلة الحوار الفكري، العدد8، مخبر الدراسات التاريخية والفلسفة، قسنطينة: ديسمبر 2006، ص ص 123-124.

[*] روبرت اوين: انجليزي ولد سنة 1741، كان يدعو إلى الاشتراكية التعاونية رغم أنه كان من أصحاب المصانع في بريطانيا، أي انه كان يدعو إلى تطبيق المبادئ الاشتراكية التي ينادي به ضد نفسه، والأهم من هذا أنه طبقها فعلا، فكان لهذا إنسانا اشتراكيا قبل أن يكون مفكرا اشتراكيا، إنه أول من أقدم بشجاعة نادرة على التطبيق الاشتراكي فعلا في العصر الحديث، يمكن تلخيص أفكاره الاشتراكية في مناداته بالعدالة الاجتماعية، انظر/عبد المنعم محمد بدر: اشتراكيتنا العربية الموقع، المنبع، القيمة، الحقائق، الوسائل، الأمل، دار الكتب الجامعية، الإسكندرية: 1968، ص ص 79-80.

[**] سان سيمون: فرنسي، (1760-1825)، كانت له أفكاره الاشتراكية الخاصة، ولكنها رغم ذلك كانت تعتبر غريبة وجريئة في مثل عصره، - رغم أصله النبيل إذ كان كونتا- للإصلاح الاجتماعي الذي يمكن أن يضعه في عداد رواد الاشتراكية الأول بحق، فهو يرى ضرورة السيطرة الاجتماعية على وسائل الإنتاج وإداراتها كذلك بواسطة الكفاءات العلمية والعملية، ويضع على عاتق الجماعة مسؤولية كفالة العمل لكل فرد في المجتمع، كما انه يندد بالاستغلال في شتى صوره، ويرى أن يكون الأجر على قدر العمل والجهد المبذول فقط، أما من ناحية الملكية فإنه لم يمانع في الملكية الخاصة، ولكنه يسمح ببقائها بشرط ألا تكون ضارة بالمجتمع بأي شكل من الأشكال، بل وأبعد من هذا فقد نادى بأن يعاد تنظيم الملكية الخاصة طبقا لمصلحة المجتمع العلمي، أنظر/ المرجع نفسه، ص 87.

[2] عبد المنعم محمد بدر: المرجع السابق، ص86.

[3] مختار غريب: المرجع السابق، ص 124.

النظرية، من ناحية أخرى، إنها اشتراكية تنبع من العبقرية الوطنية ومن المبادئ الإسلامية كما أنها اشتراكية تنبع من واقع وتاريخ الشخصية الجزائرية العربية الإسلامية[1].

فقد جاء في الميثاق الوطني سنة 1976[2]: "إن الاشتراكية في الجزائر لا تصدر عن أية فلسفة مادية، ولا ترتبط بأي مفهوم متحجر غريب عن عبقريتنا الوطنية، وإن بناء الاشتراكية يتماشى مع ازدهار القيم الإسلامية التي تشكل أحد العناصر الأساسية المكونة لشخصية الشعب الجزائري".

وقد حاول الخطاب السياسي الرسمي الجزائري تبرير إقامة النظام الاشتراكي في الجزائر بهذا العامل التاريخي الديني، فمن خلال هذا التبرير تظهر المبادئ الاشتراكية غير متناقضة مع مبادئ الإسلام لا من الناحية النظرية لأن الإسلام يدعو إلى العدالة الاجتماعية والتعاون بين أفراد المجتمع ولا من الناحية الاقتصادية لأن الإسلام أيضا وضع حدودا للملكية الفردية، ولم يسمح بها إلا في إطار وظائف اجتماعية، كما أن الإسلام بالإضافة إلى هذا قد حرم بعض العمليات المالية التي تهدف إلى تركيز الثروات في يد قلة من الناس كالربا وفرض أخرى تهدف إلى تمويل بيت المال (خزينة الدولة) مما سمح لها بالقيام بوظائفها الاجتماعية كالزكاة مثلا، لهذا فإن الاشتراكية الجزائرية ليست مخالفة لمبادئ الإسلام القائلة بالعدالة الاجتماعية لأنها ليست مرتبطة بمصالح شخصية أو بمصالح فئة معينة أو بسلطة دنيوية[3].

وفي نفس السياق فقد ورد في الميثاق الوطني[4] "إن الاشتراكية ليست دينا، وإنما هي سلاح نظري واستراتيجي يأخذ بعين الاعتبار واقع كل شعب، ويستلزم رفض كل تعصب مذهبي أو تزمت فكري".

لقد أكد الميثاق الوطني من خلال نصوصه على أن الاشتراكية هي اختيار الشعب الذي لا رجعة فيه، واصفا إياه بأنه نظام اجتماعي اقتصادي أخلاقي، كم أنه جاء تعميقا لثورة الفاتح من نوفمبر 1954 ونتيجة منطقية لها[5]. وكل هذه المفاهيم والأبعاد أكدها الدستور الصادر سنة 1976 في مواده (10-24)[6]. أما عن أهداف الاشتراكية فإنها ترمي إلى تحقيق ثلاثة أهداف :

1- دعم الاستقلال الوطني

2- إقامة مجتمع متحرر من استغلال الإنسان للإنسان.

3- ترقية الإنسان وتوفير أسباب تفتح شخصيته وازدهارها.

وهذه الأهداف التي تتدرج في حركية واحدة للتطور التاريخي هي أهداف مترابطة متكاملة، ذلك أن دعم الاستقلال الوطني وتوفير أسباب الازدهار للإنسان إذا كانا كلاهما يتماشى مع محتوى الثورة

---

[1] مختار غريب: المرجع نفسه، ص 123.

[2] جبهة التحرير الوطني: المصدر السابق، ص 29.

[3] مختار غريب: المرجع السابق، ص ص 127-128

[4] جبهة التحرير الوطني: المصدر السابق، ص 29.

[5] المصدر نفسه، ص ص 20-36.

[6] حبهة التحرير الوطني: دستور 1976، المعهد التربوي الوطني، الجزائر: 1976، ص 15.

الديمقراطية الشعبية فإنهما لا يتحققان كواقع ملموس إلا بقيام المجتمع الاشتراكي، كما ان تركيز الاهتمام على الإنسان ومبادرته الفردية وفكره المبدع يشكل إحدى المهام السامية للثورة الديمقراطية الشعبية، التي ما تزال من أهم الأركان في مرحلة البناء الاشتراكي[1].

كما يعتبر الميثاق الوطني أن حرب التحرير الوطني ضد السيطرة الأجنبية قد تحولت إلى ثورة ديمقراطية شعبية ذات مضامين ثلاث تتمثل في مناهضة الإمبريالية ومناهضة الإقطاع وتحقيق المضمون الشعبي.

فالبعد الخاص لمناهضة الإمبريالية يتعلق بتصفية الاستعمار القديم والجديد، والامبريالية، كما يتعلق من ناحية أخرى ببلوغ استقلال حقيقي بكل ما يتطلبه من مقومات سياسية واقتصادية ودبلوماسية وعسكرية. أما المضمون الخاص بمناهضة الإقطاعية أو البعد الديمقراطي فإنه يتعلق بتصفية بنيات ما قبل الرأسمالية بكل جوانبها العتيقة والبالية والرجعية وخاصة الهياكل القبلية، والنظام العشائري، والبنيات شبه الإقطاعية التي تعمل على إبقاء أنماط معينة من العيش وتحافظ على العقليات المتخلفة، وإن مهمة الثورة لا تنحصر في القضاء على كل هذه الرواسب فحسب بل تعمل على الحيلولة دون عودتها، فالأمر يتعلق أساسا بجعل الإنسان الجزائري مواطنا واعيا في امة عصرية.

وأما المضمون الشعبي للثورة الديمقراطية فإنه يتلخص في شعار "من الشعب للشعب"، إذ أن مفهوم "الشعب" يجب أن ينصرف إلى الجماهير الشعبية، وليس إلى فئة اجتماعية محظوظة قد تستحوذ على السلطة لفرض سيطرتها[2].

ولما كانت الاشتراكية اختيارا لا رجعة فيه لكونها تراث للإنسانية جمعاء أكدت الصلة الجدلية الوثيقة بين الطبيعة الشعبية للنضال التحريري ضد الاستعمار، والطابع الاشتراكي للمجتمع الجديد المزمع تشييده، وأنها شعبية لقيامها على المبادرة الشعبية ومستمرة، فإن الثورة الاشتراكية الجزائرية ذات طابع خاص تتميز عن غيرها في رفضها للصراع الطبقي واليسارية المتطرفة والتقليد الأعمى واستيراد النظريات المنقطعة عن الواقع، لكونها تعميق لثورة أول نوفمبر العظيمة ونتيجة منطقية لها، ترفض المادية الجدلية والثورة العنيفة، وكونها أيضا، تنطلق من المكتسبات والحقائق الملموسة والتجربة الحية، جاءت للقضاء على التخلف وتحقيق آمال الشعب الجزائري[3].

ويرى بومدين أن الاشتراكية في جوهرها الاقتصادي والاجتماعي هي عملية تخطيط شامل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والاشتراكية الحقيقية هي تلك التي لا ترفع شعارات ديماغوجية وخيالية، إنما تستهدف إلغاء كافة صور استغلال الإنسان للإنسان، إننا نؤمن بأن مبادئ وقوانين الاشتراكية واحدة لدى

---

[1] جبهة التحرير الوطني 19: الميثاق الوطني، 1976، المصدر السابق، ص 27-28.

[2] المصدر نفسه، ص 37.

[3] سعيد بوالشعير: النظام السياسي الجزائري، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، دون تاريخ، ص ص 92-93.

الإنسان في كل أرض، ولكن تطبيقها أو تطبيقاتها تختلف باختلاف ظروف كل أرض ومجتمع، وما لم تأخذ المبادئ الاشتراكية عند التطبيق في اعتبارها ظروف وتراث المجتمع التي تبنى فيه يصيبها الإخفاق والفشل حتما، لذلك فالاشتراكية عندنا عقيدة وعلم معا، وتطويع خلاق لظروف الجزائر العربية الإفريقية المسلمة، ونحن مسلمون دون تعصب أو عنصرية من أي نوع كان، وفي نفس الوقت اشتراكيون عن عقيدة وعن علم ودون جمود مذهبي يقتل الإبداع والخلق والابتكار، الاشتراكية عندنا ليست أمرا طارئا، أو قرار شخصيا، وإنما هي جزء لا يتجزأ من حركة الثورة ومبادئها وأهدافها فدون الاشتراكية كنظام وسلوك تضيع على الشعب ككل ودون تمييز ثمرات نضاله ومكاسبه وجهده[1].

وكرد عن الصفات الدكتاتورية التي نسبت ظلما إلى شخصية هواري بومدين كما يقول السيد شريف مساعدية صفات دكتاتورية وجبروت وصلابة وقسوة، كرد عليها، وضح مساعدية في محاضرة له عن بومدين، أن ديمقراطية بومدين أشمل والذين عايشوه عن قرب يعرفون ذلك.

كما يذكر الأستاذ عبد الحميد شرفة[*] أن الفكر الاقتصادي الذي طبقه الرئيس بومدين ليس بشيوعي، وبومدين كان تقنيا وفنيا، يتكيف مع معطيات وواقع التنمية في العالم الثالث[2].

كما يبين الدكتور بوعلام بن حمودة[**]: أن بومدين كان يشع بأفكار تحركه فهو تأثر بعقيدته الإسلامية والعروبة ومشاركته الفعلية في ثورة التحرير الوطنية مما سمح له بالاطلاع على تجارب البلدان الاشتراكية والنامية .

وهكذا أوضح الدكتور بن حمودة أن الدين الإسلامي لا يتناقض مع ملكية الدولة لوسائل الإنتاج العامة مع وجود الملكية خاصة غير مستغلة على أساس المنفعة العامة.

فالبناء الاشتراكي خلال مرحلة بومدين كان على أساس واقع معطيات جزائرية بحتة وليس مستوردا أو مقلدا[3].

وهذا ما أكده هواري بومدين في سياق كلامه عن الاشتراكية في حواره مع لطفي الخولي، إذ يقول: "وفي واقعنا لا تعادي الاشتراكية الدين بل هما كل واحد بلا تناقض، نحن ضد هذه اللعبة الرجعية أو الديماغوجية التي تحاول التفرقة بين الإسلام والاشتراكية، كما أننا ضد اللعبة التي تحاول أن تفرق بين ما تسميه العسكري والمدني، ليس لدينا عسكريون فحسب أو مدنيون فحسب، وإنما لدينا فقط

---

[1] لطفي الخولي : المصدر السابق، ص 16.

[*]عبد الحميد شرفة: هو دكتور مستشار دولي في الاقتصاد في فلسفة التنمية في التسعينات، أنظر/ الملتقى الوطني الأول هواري بومدين، سطيف: 1990، ص 08.

[2] السعيد نجام: ديمقراطية بومدين أشمل، جريدة النصر، العدد 5322، 29 ديسمبر 1990، ص18.

[**] الدكتور بوعلام بن حمودة تولى في عهد بومدين عدة مسؤوليات كوزير للمجاهدين والعدل ثم الأشغال العمومية، الملتقى الوطني الاول، المصدر السابق، ص 18.

[3]بوعلام بن حمودة : " التوجيهات الرئيسية في فكر القائد بومدين "، جريدة الشعب، العدد 8440، 28 – 29 ديسمبر 1990، ص18

مناضلون ثوريون، منهم من يخدم في الجيش ومنهم من يخدم في الحياة المدنية، ولا تمييز ولا تفريق ولا امتيازات خاصة"[1].

بومدين يريد بناء دولة لا تتحصر في مجتمع سياسي – عسكري إداري- بدون طابع خاص وإنما يريدها أيضا دولة شعبية واشتراكية، غير أن هذه الاشتراكية كما يتصورها باعثها ولكي تكون مطابقة للواقع الجزائري يجب ألا تخرج عن تقاليد الجزائر وماضيها وخصوصياتها، لدى يصف بومدين: الاشتراكية بأنها بناء طويل وشاق يتطلب وضع مخطط شامل ومحضر بطريقة عقلانية وفق كل المعطيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية للبلاد.

إن الاشتراكية الجزائرية على غرار اشتراكيات أخرى عديدة لمختلف دول العالم الثالث التي اختارت هذا النهج للنمو تبحث عن خصوصية لها بإمكانها صياغة تعريف نهج التنمية الذي تسلكه الجزائر، وهذا أيضا عكس الانشغالات والتوجيهات الأيديولوجية العميقة للباعث الأساسي للاشتراكية في الجزائر وهنا أيضا ومن خلال التوجه الاجتماعي والاقتصادي نرى اتسام المتطلبات أو بالأحرى المعلومات البومدينية وهي : الاستقلال والجزأرة والفاعلية .

ويجب أن ينعكس الاستقلال في الوقت ذاته في الأداة المادية المسخرة لبناء اقتصاد الأمة وفي التوجه الأيديولوجي أي في الطريق الذي يجب أن يسلكه مجموع الوسائل المادية المسخرة وكلاهما – الوسائل والمنهج الأيديولوجي – يجب أن يكونا أساسا ثمرة العبقرية والمجهود الوطني بعبارة أخرى لا يجب أن تكون الاشتراكية اشتراكية كاسترو ولا اشتراكية عبد الناصر، وإنما اشتراكية الجزائر الجزائرية فقط.

كما أن السواعد والأموال التي تمثل الدعامة المادية للاشتراكية يجب أن تكون وتبقى جزائرية ويجب أن تكون الحقيقة التي تتقمصها الاشتراكية تعكس روح المجتمع الجزائري في تركيبته العربية الإسلامية[2].

لقد كان الإسلام ولا يزال هو الحصن المنيع والضامن لوحدة الشعب الجزائري وهو الدين الذي يحارب التعسف والتفرقة ويدعو إلى العدالة والوحدة والتضامن، بل يجعل ذلك واجبا على كل مسلم ومسلمة، ويرفض كل ما من شأنه أن يؤدي إلى إحداث انشقاق بين المسلمين.

كما أن الشعب الجزائري من الناحية المادية كان يتخبط في الفقر المدقع، والحاجة الملحة للعيش الكريم، أثناء العهد الاستعماري، فقد عانى من ويلات الاحتلال وحرم من خيرات بلاده، لذلك كانت ثورته أصلية تتميز بالشعبية (ثورة الشعب كله) والاستمرارية والعلمية، وهذا يتحقق، حسب قادة الثورة بقيادة بومدين، إلا بانتهاج النظام الثوري الاشتراكي الجديد الذي يمكن بواسطته تحقيق مطامح الشعب لأنه نظام غير مستوحى من نظام أجنبي عن واقعنا وتقاليدنا[3].

---

[1] لطفي الخولي : المصدر السابق، ص 116.

[2] رشيد مصالي : المرجع السابق، ص ص 58،57.

[3] سعيد بو الشعير : المرجع السابق، ص 89 .

إن الاشتراكية عند بومدين معناها تحقيق العدالة بين جميع أفراد الشعب لأن غاية الإسلام الأساسية كما يقول هواري بومدين هي نشر العدالة، فالرسول – صلى الله عليه وسلم – لم يكن يوما مالكا لأي شيء مهما كان، وقد عاش دائما حياة بسيطة مثل أبسط المؤمنين، وهذا راجع لأن الإسلام يدافع عن كرامة الإنسان وأنه لم يكن أبدا دين استغلال وهذه حقيقة يجب التأكيد عليها.

كما يرى أن الاشتراكية هي الانتصار على الجهل والمرض والتخلف، فهي إذن بالنسبة إليه كفاح يوجه دائما بانتصار حيث يقول(1): "إن تاريخ الشعوب ليس إلا سلسلة من المعارك المتنوعة تخرج ظافرة من معركة لتدخل مزودة بسلاح جديد إلى معركة الاستقلال، فإن ذلك ليس إلا سلاحا لابد منه لخوض معركة أخرى هي معركة النهضة والرقي والإنجاز".

فمنذ 19 جوان 1965 تواصل البناء الاشتراكي بدون انقطاع بطريقة عملية وتدريجية مع المساهمة الفعالة للجماهير الشعبية بطريقة ديمقراطية ومنظمة تنظيما محكما(2)، فهي موضوعة في إطارها التاريخي والثقافي، بالإضافة إلى المحيط العالمي الذي تبلورت فيه وتأثرت بالمذاهب الاشتراكية السائدة فيه، إنها ثورة شاملة تمس جميع قطاعات الحياة الاجتماعية من صناعة وزراعة وثقافة، هذه الأوجه الثلاثة التي تكون كلا متكاملا، تمثل فيها العاملان الصناعي والزراعي، بنيتها الاقتصادية، أما العامل الثقافي فيمثل بنيتها الفوقية كوعي اشتراكي لمبادئ الاشتراكية ولاستراتيجياتها ولأهدافها(3).

---

(1) حفيظي هشام : أقوال ومآثر للرئيس الراحل هواري بومدين، الاتحاد الوطني للشبيبة الجزائرية المكتب الولائي للطلبة – فرع الإقامة الجامعية، منتوري قسنطينة: ص ص 3-4

(2) أحمد طالب الإبراهيمي: الثورة الجزائرية وقائع وأبعاد، الذكرى العاشرة للاستقلال، وزارة الإعلام والثقافة، 1972، ص 84 .

(3) مختار غريب: المرجع السابق، ص 129.

المبحث الثاني : الثورة الزراعية

كان موضوع الفلاحة في الجزائر منذ سنة 1830، القطاع الاقتصادي الأكثر استقطابا لرأس المال الفرنسي، الذي ركز في نشاطه الاستغلالي للأرض الجزائرية على إنتاج المزروعات المطلوبة بقوة في الأسواق الفرنسية والأوروبية بصورة عامة، مثل الحبوب والخمر والحمضيات، وهو ما أدى إلى تعرض القطاع الفلاحي الجزائري خلال فترة الاحتلال إلى تغيير جذري عنيف تسبب في انقسامه إلى قطاع متطور يسيره المعمرون الأوروبيون في الجزائر وقطاع تقليدي تعيش منه الأغلبية الساحقة من الجزائريين"[1].

تجسدت الثنائية المذكورة للفلاحة الجزائرية في وجود قطاعين فلاحيين متجانسين من حيث إمكانيات العمل وأساليب الاستغلال أو هما[2]:

1- قطاع الأهالي المتكون من ملكيات الفلاحين الجزائريين الواقعة في معظمها فوق أراضي فقيرة ذات أدوات إنتاج بسيطة، وأساليب عمل بدائية قائمة على المجهود العقلي الذاتي والجر الحيواني أكثر من قوة الآلة.

2- قطاع المعمرين الذي ضم الملكيات الشاسعة التابعة للمعمرين الأوربيين ذات الأراضي الجزائرية الخصبة الواقعة في الشريط الساحلي، وحول الهضاب العليا التي تم الاستيلاء عليها بالقوة من أصحابها الشرعيين ووزعت على المستقدمين الأوروبيين في إطار حركة الاستيطان النشطة التي عرفتها الجزائر خلال القرن التاسع عشر مع ظروف الغزو العسكري الفرنسي والترسانة القانونية القمعية التي استخدمت بصورة مستمرة لتجريد الجزائريين من أراضيهم[3].

وفي ظل التطورات السياسية التي حدثت بعد الاستقلال المتمثلة في الهجرة الجماعية للأوربيين لأملاكهم في الجزائر جاء أمر 24 أوت 1962 للجنة التنفيذية المؤقتة الخاصة بدعوة ولاة الولايات إلى الاستيلاء على الوحدات الصناعية والفلاحية المهجورة وتشغيلها[4].

وأعقب هذا الأمر يوم 15 أكتوبر من السنة نفسها، إصدار جبهة التحرير الوطني لقرارات دعت فيها إلى تكوين لجان تسيير عمالية في الوحدات الإقتصادية المذكورة[5]. تلاها بعد أسبوع نشر مرسوم 22

---

(1) أحمد بن مرسلي: مفهوم الاشتراكية في التجربة التنموية الجزائرية، دراسة تحليلية لخطب الرئيس بومدين 1965-1978، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر: جوان، 1994، ص 251.

(2) محمد السويدي: التسيير الذاتي في التجربة الجزائرية، وفي التجارب العالمية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر: 1986، ص 137.

(3) حسن بهلول : الغزو الرأسمالي الزراعي للجزائر، ومبادئ إعادة، تنظيم الاقتصاد الوطني بعد الاستقلال، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر: 1984، ص 21.

(4) République Algérienne démocratique et populaire : Journal officiel, n° 121, imprimerie officiel Alger : 07, Septembre 1962, P 138.

(5) أحمد بن مرسلي: مفهوم الاشتراكية في التجربة التنموية الجزائرية، المرجع السابق، ص 254.

أكتوبر الخاص بتنظيم انتخاب عمال المؤسسات الاقتصادية المذكورة للجان تسيير تقوم بمهمة الإدارة والتسيير [1].

وشكلت الإجراءات الفلاحية السابقة في الجزائر بذرة القطاع الفلاحي الاشتراكي الذي تم في مرحلة أولى 182 ألف هكتار، بالإضافة إلى 300 ألف هكتار من الأراضي المشتركة[2].

وقد كانت هذه الأراضي موضوع قرارات التسيير الذاتي يوم 22 مارس 1963[3]، وبذلك رسم نظام التسيير الذاتي وسجلت أول خطوة في السيرة نحو الاشتراكية[4].

لكن بعد التصحيح الثوري قامت السلطة بقيادة "هواري بومدين " بتعديل هذا القانون وهذا في سنة 1968 م، على اعتبار أن القوانين القديمة كانت غامضة وصعبة الفهم بالنسبة لبسطاء العمال والفلاحين، كما أنها قوانين ناقصة وبعيدة عن الواقع، لأن اللذين وضعوا هذه القوانين هم أشخاص عاشوا طوال حياتهم بعيدين عن الواقع فهم ليسوا أبناء الفلاحين ولم يقتربوا في يوم من الأيام من الفلاحين، لذلك فإن القوانين القديمة لا تتماشى ولا تتناسب مع واقع الفلاح[5].

فلقد صاح الرئيس "هواري بومدين"، يوم أول ماي 1970، في وجه من طالبوا بكراء مزارع التسيير الذاتي، من بين عشرات الآلاف من العمال قائلا[6]: "إن هناك من يوحي ويحاول أن يقنعنا بكراء المزارع، مزارع التسيير الذاتي، وأنا أقول لكم أيها العمال أن التسيير الذاتي هو من أهم قواعد الثورة وأقدسها وأنه سيبقى القاعدة الأساسية للفلاحة الاشتراكية في بلادنا".

كما يؤكد بومدين أن اختيار طريق التسيير الذاتي جاء للقضاء نهائيا على الصورة القديمة، وان الحكم في المزرعة يجب أن يكون للمنتخبين. فالتسيير الذاتي معناه أن العمال هم الذين يشرفون على المزرعة وأن لهم هيئتان، ولجان ينتخبونها بكل حرية وديمقراطية، تنظم حياة المزرعة وتشرف على الإنتاج.

والتسيير الذاتي معناه أيضا أن العمال مسئولون عن الربح والخسارة وهذا ليس مجرد تمنيات وأحلام لأنه بعد قرار اللامركزية الذي أتخذه بومدين في شهر أكتوبر سنة 1966، أعلن أن المرحلة الجديدة هي توزيع الأرباح على العمال الذين حققوا أكبر الإنتاج[7].

---

(1) République Algérienne Démocratique et populaire, Journal officiel, n° 01, imprimerie officielle Alger : 26 Octobre 1962. P 14

(2) محمد السويدي : المرجع السابق، ص 143

(3) République Algérienne démocratique et populaire : Journal officiel, n° 121, imprimerie officiel Alger : 29 Mars 1963, P298.

(4) الإتحاد العام للعمال الجزائريين : هواري بومدين، سنبقى ثوريين، النشرة الفدرالية: 1980، ص 04

(5) وزارة الإعلام والثقافة: خطب الرئيس هواري بومدين 19 جوان 1965– 19 جوان 1970، ص ج 3 ص ص 21 -20.

(6) الاتحاد العام للعمال الجزائريين، المرجع السابق، ص 4 .

(7) خطب الرئيس هواري بومدين : 19 جوان 1965، 19 جوان 1970، ج3، المصدر السابق، ص 21.

وفي سياق متصل بالموضوع يضيف الرئيس بومدين قائلا[1]: "أن القوانين الجديدة جاءت لتجد الحلول للمشاكل المطروحة في الميدان وفي مقدمة هذه المشاكل تبرز قضايا تطبيق نظام اللامركزية الذي هو الدعامة الأساسية للتسيير الذاتي.

ومعنى تطبيق نظام اللامركزية هو أن تعرف كل مزرعة على حدى نتائج أعمالها وأن تضبط حسابات كل مزرعة على انفراد، وهذا حتى لا يبقى العمال كالسابق يعملون ويقدمون الإنتاج ولا يعرفون النتائج.

وقد ظهر مشروع الثورة الزراعية التي أعلنها الرئيس هواري بومدين في 8 نوفمبر 1971 م ويقول في هذا الصدد[2]: "الثورة الزراعية مطلب مقدس كافح من أجله ملايين الجزائريين القاطنين بالأرياف، ونحن عندما نتحدث عن الثورة الزراعية إنما نقصد بذلك تغيير الريف الجزائري والقضاء على البؤس والفقر...".

وإذا أردنا معرفة مفهوم الثورة الزراعية، فإن الثورة بمعناها العام تعني تغيير ما هو سيء وغير ملائم بما هو أحسن وأجدى وأكثر نفعا وملائمة لروح العصر ومتطلبات التطور ومطامح الشعوب وتطلعاتها وبهذا المعنى الواضح والبسيط والسامي والمقدس للثورة الزراعية، فإنه لا يلزم أن نعزي مفهومها الغموض والإبهام والتعقيد ما دام التغيير في حد ذاته ليس بأي حال ظاهرة غريبة، بل هو سنة الحياة والوجود منذ الأزل لأن ذلك يستجيب مع غريزة أصلية في الإنسان تدفعه دوما إلى حب المزيد من الرفعة والتطور والسمو والسيطرة على الطبيعة وإخضاعها لإرادته والتحرر من قيودها التي تكبله وتحد من انطلاقه نحو تسجيل مزيد من الانتصارات بالتخلص من شبح الفقر وعبودية التخلف ومذلة الاستغلال والخضوع[3].

فالهدف الرئيس الذي ترمي إليه الثورة الزراعية هو تخصيص الدخل الفلاحي لتحسين مستوى معيشة الجماهير الريفية وتقدم الفلاحة والقضاء على العادات السيئة وضمان مستقبل صغار الفلاحين وحمايتهم من المضاربة وتمكينهم من تنظيم أنفسهم بقصد الوصول إلى السيطرة على التقنيات العصرية وإنجاز الاستثمارات، فالأمر يتعلق إذن بخلق الظروف اللازمة لتغيير وجه الريف تغييرا جذريا، إذ أن المادة الأولى من ميثاق الثورة الزراعية قد نصت على[4]: " الأرض ملك لمن يخدمها، ولا يملك الحق في الأرض إلا من يفلحها ويستثمرها". وهذا يعني أن استغلال الإنسان للإنسان سيلغى في جميع أشكاله، وأن الخماسة سيقضي عليها إلى الأبد، والأراضي التي ستؤمم هي التي ستشكل الصندوق الوطني للثورة الزراعية، ومعلوم أن التأميمات ستمس الأراضي التي لا يستغلها أصحابها شخصيا (التغيب) والأراضي

---

(1) خطب الرئيس بومدين، 19 جوان 1965-19 جوان 1970، ج3، المصدر السابق، ص 23.

(2) المصدر نفسه، ص 10.

(3) عبد القادر يحياوي : الثورة الزراعية بين الطموح والإنجاز، مجلة الجيش، العدد 94، جانفي 1972، ص 4

(4) سهيل الخالدي: الثورة الزراعية في الجزائر، اتحاد الكتاب والصحافيين الفلسطينيين، دار العودة، بيروت، ص 112.

الفائضة على قدرة عمل المالك وأسرته (تحديد الملكية الكبيرة) وأراضي المجموعات العامة والخاصة (الأراضي التابعة للدولة والبلديات والعرش والأوقاف).

ومقابل هذه التأميمات هناك حق التعويض المعترف به لأصحاب الأملاك الذين ستطبق عليهم هذه الإجراءات، غير أنه منذ بداية سنة 1972 م ما فتئت التبرعات –دون تعويض– تتهاطل على الصندوق الوطني للثورة الزراعية من كل أنحاء البلاد، أما الأراضي المؤممة فإنها تتوزع على الفلاحين الذين ليس لهم ملكية معينة، القادرين على العمل وعلى استصلاح هذه الأراضي بمساعدة الدولة.

لكن إذا كانت الثورة الزراعية تضمن للفلاحين وعائلاتهم حق الانتفاع بالأرض الموزعة عليهم فإنها توجب عليهم أداء عدة مهام كاستصلاح الأراضي بأنفسهم وفقا للمخطط الوطني للتنمية وإنجاز الأعمال ذات المصلحة الجماعية في إطار تعاونيات الاستغلال والتعاونيات المتعددة الخدمات التي ستنشأ في كل بلدية[1].

وفي هذا الإطار يقول بومدين[2]: "إن عليكم أن تدركوا جيدا أن التعاونيات المتعددة الخدمات هي ملك لكم ولابد من مراقبتها جيدا، والتأكد من قيام المسئولين عليها بواجباتهم وإيقافهم عند حدهم إذا ثبت أنهم يتهاونون في القيام بمسؤولياتهم ويتسببون في إهدار الإنتاج".

واختيار التعاونية في هذه المرحلة الثانية من مراحل الثورة الزراعية مرتبط بالظروف والشروط الاقتصادية والاجتماعية، وتعتبر التعاونية أكثر من أي نظام آخر الوسيلة المناسبة لتطوير الفلاحة وإدخال التغييرات الاجتماعية في العالم الريفي. فهي القوة الوحيدة التي تكفل تجنيد الطاقات والمبادرات لخوض المعركة الشاملة المنظمة على الاستعمال الناقص للثروات المتوفرة ومن أجل تحسين العمل كيفا والاستخدام الكامل[3].

فخطب الرئيس هواري بومدين كانت دائما مليئة بالتوضيحات، تشهد على ذلك كل الخطب التي ألقيت مع الفلاحين في عين المكان وبمناسبة وضع الحجر الأساس للقرى الفلاحية "بعين النحالة" و"غليزان"، يبين فيها أهمية الثورة الزراعية بالنسبة للفلاحين. على الرغم من العراقيل الكثيرة التي تعمل على منع تطبيق الثورة الزراعية خاصة من طرف الملاكين الكبار، إلا أنها واصلت دربها لما لها من مناصرين ساهموا لتحقيق الأهداف السامية حيثما كانوا وخاصة عن طريق التطوع، إذ شاركت عشرات الآلاف من الشباب الثوري والعمال والطلاب والنساء في الحملات التطوعية أياما وشهورا يقودون الفلاحين المستفدين في مسيرة الوعي، والفهم للحالة السياسية، وكثيرا ما أكد هواري بومدين على أن الثورة هي معركة سياسية وليست تقنية وذلك ما جاء في محتوى التعليمة رقم 51 وما قاله في الملتقى

---

[1] أحمد طالب الإبراهيمي: المرجع السابق، ص ص 143–144.

[2] الاتحاد العام للعمال الجزائريين: المرجع السابق، ص 07.

[3] أحمد طالب الابراهيمي: المرجع السابق، ص 147.

حول الثورة الزراعية [1]: "فقضية الثورة الزراعية في الواقع مطلب تاريخي، وليس هناك ثورة في العالم تعد ثورة حقيقية إن لم تجعل من أهدافها الأولى الإصلاح الزراعي ...لكل واحد أن يناقش ويبدي رأيه لكن لا يجب أن يكون على حساب المبدأ" وقد حاولت الدولة من خلال هذا الإصلاح الزراعي خلق الحيوية لدى الفلاحين بتوفير ظروف اجتماعية واقتصادية من شأنها تطوير القطاع التقليدي والإسراع في توحيد الصناعات الصغيرة بالمساعدة المالية والتقنية من الدولة والجماعات المحلية وبذلك يمكن الإصلاح الزراعي من تسهيل عملية دخول التطوير والتقدم إلى الريف الجزائري وبهذا الصدد كانت السياسة الزراعية التي انتهجتها الدولة لها عدة أهداف تتمثل في:

- توحيد نظام الأراضي .
- زيادة حجم الإنتاج وتوزيعه عن طريق استخدام التقنيات الحديثة على نطاق واسع .
- تنويع الزراعات الفنية .
- إعادة جمع ثروة المواشي والتنمية المنهجية لتربية المواشي[2].

لقد تم إعداد الثورة وتطبيقها على أسس من المعرفة المحددة حول إعادة توزيع الأملاك العقارية في البلاد، ففي سنة 1972 م كانت المعطيات العامة الموجودة المدعمة بالتحقيقات والدراسات المنفردة مع انعدام نظام مسح الأراضي سببا في تعطيل التدخلات السريعة لتنظيم الهيكل العقاري، ولتفادي هذه الصعاب وتذليلها تضمن أمر 8 نوفمبر 1971 مسكنا ذا علاج مزدوج يتمثل في :

- التصريح الإجباري بمكان الإقامة لصاحب الملكية للأراضي الفلاحية أو ذات الصبغة الفلاحية.
- إحصاء الأراضي العمومية والخاصة التي يجب أن تتحول إلى الصندوق الوطني للثورة الزراعية طبقا لأحكام الأمر المتعلق بذلك.

ولا يمكن أن نتحدث عن الثورة الزراعية دون أن نشير إلى مشروع "السد الأخضر" الذي أسندت مهمة تحقيقه إلى شباب الخدمة الوطنية الذين برزت مجهوداتهم في كثير من الميادين وبصفة خاصة مد الطريق الصحراوي، فلقد تم اختيار خمسة مناطق لجعلها نموذجية هي : البيض، آفلو، الجلفة، بوسعادة، وتبسة، أما الأسباب التي دفعت وزارة الفلاحة والإصلاح الزراعي لهذا الاختيار فهي:

- قلة التضاريس مع وجود الحلفاء في كل من البيض وآفلو.
- وجود مساحات مغروسة مع سهولة التوسع في هذا المجال بفضل الإمكانيات المتوفرة .
- الظروف الطبيعية الحسنة المتوفرة في ولاية تبسة لتربية الماشية ولقد خصصت إمكانيات ضخمة بقصد استخدامها لتشجير مساحة تقدر بـــ 1.500.000 هكتار في مدة 7 ساعة عمل، أما السد الأخضر فهو مشروع للتنمية، في إطار تطوير الغابات مما يساهم في عملية وقف الصحراء الزاحفة

---

[1] الاتحاد العام للعمال الجزائريين، المرجع السابق، ص 9.

[2] مصطفى طلاس، بسام العسلي : الثورة الجزائرية، دار الطليعة، طلاس للدراسات والترجمة، دمشق، سوريا :1984، ص615.

نحو الشمال، كما يساهم في استرجاع 12 مليون هكتار صالحة للزراعة بينما لا تتعدى المساحة المستعملة حاليا 4 ملايين هكتار فقط، ويتم ذلك بواسطة عدة عمليات :

- إعادة تشجير الغابات.
- استصلاح الأراضي الممكن استغلالها لغرس الأشجار المثمرة، والحبوب وكذلك غذاء الثروة الحيوانية.
- بناء بحيرات اصطناعية في المرتفعات وتقوية وسائل الري، وتعبيد الطرقات، وبناء القرى الجبلية (الغابات).
- البحث عن المنابع المائية وحسن استغلالها[1]... كما تم إنشاء الديوان القومي للآلات الزراعية "أوناما "الذي يضم اتحادات محلية وجهوية للآلات الزراعية ووظيفته تموين القطاع الزراعي وخاصة منه المسير ذاتيا بمختلف الآلات والمعدات، وقد صدرت قوانين تمنح العمال حق التمتع بالإجازة وإعطاء تعويضات لمن يتضرر نتيجة لحوادث العمل والضمان الاجتماعي والمنحة العائلية.

ألغيت الأجهزة البيروقراطية التي تكونت إلى جانب التسيير الذاتي لتسيير الأمور والتدخل من وراء المكاتب الفخمة فتم تحويل كل اختصاصات الديوان القومي للإصلاح الزراعي إلى هيئة أخرى هي المصالح الزراعية في الولايات التي تشرف عليها وزارة الفلاحة بطريقة مباشرة وتم أيضا إلغاء تعاونيات الإصلاح الزراعي.

وبواسطة هذه القوانين التي سنتها الدولة الجزائرية في قطاع الزراعة تمكنت من رفع الإنتاج، وأصبح قطاع التسيير الذاتي يمثل 35% من مجموع الأراضي الصالحة للزراعة وتغطي نصف الإنتاج الوطني الفلاحي ويعيش عليها 12% من مجموع السكان[2].

ومن هنا يتبين لنا أن الثورة الزراعية بما لها من حركية ذاتية تبدو للعيان كأنها عامل تقوية لمقدرة الفلاح على القيام بدوره السياسي والاجتماعي على أكمل وجه، وعلى جعله عنصرا واعيا في الثورة الاشتراكية التي انتهجتها الدولة وأحد محركات التنمية المنسجمة للبلاد، كما كان الرئيس هواري بومدين مقتنعا بنجاح الثورة الزراعية، وبأن المجتمع الجزائري قادر على النهوض بالدولة الناشئة[3]، وهذا ما أكده في قوله[4]: "إن هذه الثورة ثورة عظيمة وهي ثورتكم، وهذه فرصة تاريخية تتاح لكم فلابد أن تدركوا المغزى الحقيقي لهذه الثورة الزراعية وأن تبرهنوا على أنكم أهل للثقة التي وضعتها فيكم

---

(1) وزارة الإعلام والثقافة: خطب الرئيس بومدين 5 ماي 1972-19جوان 1973، ج5، ص ص 150-151.

(2) مصطفى طلاش، بسام العسلي : المرجع السابق، ص 616.

(3) خطب الرئيس هواري بومدين 19 جوان 1965-19 جوان 1970، المصدر السابق، ص 104.

(4) وزارة الإعلام والثقافة: خطب الرئيس هواري بومدين 2 جويلية 1973م – 3 ديسمبر 1973، ج5، نشر وتوزيع وزارة الإعلام والثقافة، ص 10.

الثورة وأنتم قادرون على أن تبرهنوا على هذه الثقة، وأن أحسن جواب تقدمونه هو النجاح الذي يعود عليكم وعلى البلاد بالفائدة".

وأخيرا يمكن القول بأن الثورة الزراعية جاء بها الرئيس هواري بومدين يدرك بها هدفا هاما ويساهم بها في تحقيق العدالة الاجتماعية وبناء المجتمع الاشتراكي الرامي لتطوير الريف والرقي بسكانه وازدهارهم.

المبحث الثالث: الثورة الصناعية

لقد ورث الشعب الجزائري من الاستعمار اقتصادا بالي الهياكل مبنيا على الزراعة واستغلال المواد، متجها أساسا نحو تصدير المواد الخام، ومتميزا على الأخص بانعدام القاعدة الصناعية[1]، فحرب التحرير الطويلة وجميع التضحيات البشرية والمادية، فرضت على الجزائر المستقلة معركة أخرى بغية ضمان مراقبة مجموع دواليب الاقتصاد الوطني، فكان لابد من قطع روابط التبعية مع المحتل السابق والتخلص من هيمنة الاحتكارات الأجنبية وتوزيع المبادلات، وجعل الميزان التجاري متعادلا، وتوجيه السياسة الاقتصادية والمالية نحو التنمية الاقتصادية والاجتماعية لصالح الشعب الجزائري .

فعلى الرغم من الفوضى التي كانت تطبع السنوات الأولى للجزائر المستقلة، فإن استراتيجية التنمية بدأت منذ 1963، تتبلور تحت ضغط الجماهير، ومنذ التصحيح الثوري في 19 جوان1965 قد أخذت هذه الإستراتيجية للتنمية شكلا مضبوطا، دقيقا وزاحفا، وجعلت الأمة بأسرها تنظر إلى مستقبلها بكل أمل وتفاؤل[2].

لقد كانت الثورة الصناعية التي نادى بها هواري بومدين وهي إحدى الثورات الثلاث (الزراعية، الصناعية والثقافية)، من أهم الركائز الأساسية في بعث الرفاهية والازدهار في المجتمع الجزائري، وكانت بمنجزاتها المحسوسة وقراراتها وأبعادها الاجتماعية والسياسية هي سبيل توطين التكامل الثوري عند الشعب الجزائري فيما بين ثورته التحريرية الخالدة وثورة البناء، ومما لا ريب فيه أن كل الطروحات التنموية التي كان الرئيس الراحل يعيرها أهمية كبرى قد أدت إلى دفع الوعي الجماهيري نحو التمحور حول المهام الرئيسة للبناء الوطني ولا سيما في مجال بناء اقتصاد وطني منظم ومركز تستفيد منه فئات الشعب دون أن تلحقه ضربات الاحتكارات الاقتصادية العالمية، وهو الوعي الذي تستفيد منه كل المراحل القادمة في إنجاز المجتمع الجزائري[3].

إن التصحيح الثوري الذي تم في 19 جوان 1965، عمل على تقويم اختيارات التصنيع مطابقة للاختيار الإيديولوجي، فتحقيق ثورة صناعية حقيقية مرتبط بثورة اقتصادية حقيقية، إذن فالثورة الصناعية تعتبر مطلبا ضروريا من متطلبات النمو المتناسق ومحركا يجلب المجتمع إلى الرفاهية والازدهار، ذلك لأن التنمية الاقتصادية في الجزائر لابد أن تستهدف توفير وسائل الإنتاج التي من شأنها أن تنهض بجميع أنواع النشاط الاقتصادي، كما أن على الاقتصاد الوطني أن يوفر لنفسه شروط التسيير والإدارة[4].

---

[1] الميثاق الوطني 1976: المصدر السابق، ص 116.

[2] أحمد طالب الابراهيمي، المرجع السابق، ص50 .

[3] عبد الله مباركية: من معركة التحرير إى معركة البناء، مجلة الجيش، العدد 214، جانفي 1982، ص 13.

[4] أحمد طالب الإبراهيمي: المرجع السابق، ص ص 153-154.

لقد كان عنصر التأميم منذ صدور الإجراءات الاولى التي تم بموجبها وضع حد لنشاط الرأسمال الاجنبي في مجال استغلال المناجم الجزائرية يوم 06 ماي 1966[1] وراء سيطرة المفاهيم الاقتصادية للقطاع الصناعي حلال السنوات 1967، 1968، 1969، و 1971، التي تواصلت خلالها إجراءات التأميم للمؤسسات الصناعية والمالية الاجنبية، وقام فيها الرئيس بومدين بإبراز ذلك إلى جانب عنصر التصنيع، خاصة خلال السنوات التي تم فيها تطبيق المخطط الثلاثي (1967–1969) والشروع في تطبيق المخطط الرباعي الاول (1970–1973)[2].

لقد أثبتت التجربة رفض الجزائر المستقلة الاندماج في التيارات الاقتصادية الكبرى التي تسود العالم، وهو ما أكده الرئيس الراحل هواري بومدين[3] في خطابه يوم 05 ماي 1969 بمناسبة مؤتمر الثالث للاتحاد العام للعمال الجزائريين: "إنه بإمكاننا أن نستدل بهذه المشاريع ونقول بأن بلادنا دخلت معركة التصنيع بإنتاج الصلب والحديد والمحرك، وآلات التجهيز... وباستطاعتنا أن نذكر من بين هذه المشاريع مركب الصلب والحديد في عنابة الذي هو الآن في طور التجربة والذي سيشرع في ظرف أسابيع في الإنتاج ومركب سكيكدة البتروكيميائي الذي شرعنا بالفعل في بنائه ومركب قسنطينة الذي سيدخل ميدان التنفيذ في الشهور القادمة... ثم مركب أرزيو الذي يشمل على معمل الأسمدة والذي سيعرف انجازات أخرى مثل مصنع لتصفية البترول، في أواخر هذه السنة، ومركب ذراع ابن خدة لصناعة الأقمشة وعدة مركبات أخرى من بينها ركب الصوف في تيارت ومركب الأقمشة في تلمسان والمصانع التي ستبنى في مستغانم وتيزي وزو والمدية... وهذه كلها أيها الإخوة مشاريع ضخمة وبإنجازها ومع المشاريع الأخرى التي نعدها تكون بلادنا قد دخلت حقيقة معركة التصنيع".

إذ لا يمكن أن تنحصر الثورة الصناعية في التصنيع وحده، بل إن مضمونه يتوقف على الأهداف التي ترمي إلى تحقيقه ويمكن تحديد هاته الأهداف على النحو التالي:

- استرجاع الموارد الطبيعية واستغلالها .
- التحرر من التبعية للخارج عن طريق تشييد صناعة معدات ومنتجات أساسية للصناعة والزراعة.
- إيجاد فرص عمل وتحقيق الرقي الاجتماعي للعمال .
- إنشاء صناعة محلية آخذة بأسباب التصنيع، لكي يتسنى إحداث العديد من الصناعات التحويلية[4].

---

[1] الجمهوريةالجزائرية الديمقراطية الشعبية: الجريدة الرسمية، العدد 36، الطبعة الرسمية الجزائرية، 6 ماي 1966، ص ص 418–421.

[2] أحمد بن مرسلي: مفهوم الاشتراكية في التجربة التنموية الجزائرية، المرجع السابق، ص 230.

[3] خطب الرئيس بومدين: 19 جوان 1965– 19 جوان 1970، المصدر السابق، ص ص 50–51.

[4] محمد العيد مطمر: المرجع السابق ،ص 75 .

لقد صرف الرئيس الهواري والجماعة التي تؤازره خلال سنوات حكمه جهود كبيرة في إنشاء صناعات خفيفة وثقيلة، ولكن بالوسائل الثورية وعلى الطريقة الاشتراكية[1]، ليعيد للإنسان الجزائري كرامته وعزته بإتمام المسيرة الثورية، ومن ثم تحرير شعبه من قيد الذل والاستعباد والنهوض بالبلاد في شتى المجالات لتلحق بركب الدول المتقدمة[2]، لأنه لا يوجد استقلال حقيقي بدون اقتصاد جديد يضع البلد في مأمن عن الاحتياج والضغط الخارجي[3]، فإن مهمة التي تحقيق الاستقلال الاقتصادي أصعب من تحقيق الاستقلال السياسي خاصة. إذا كان البلد كالجزائر التي تعاني من مشاكل ناتجة عن ترسبات الماضي ومخلفاته وقد قال الرئيس هواري بومدين[4] بشأن الصناعة: "إن التصنيع ليس مهمة سهلة بل هو مشروع يتطلب تضحية كبيرة" وهو ما اكده بضغة أخرى إذ قال[5]: "وفي مجال التصنيع لا توجد حلول معجزة".

إن الثورة الصناعية ترمي إلى تمكين البلاد من أسباب العلم والتكنولوجيا لأنها منطلق أساسي لعملية تحسين الإنتاج الذي يقتضي إعداد الإطارات المزودة بالمعارف والتجارب الضرورية لتتمكن من تسيير الوحدات الإنتاجية لرفع وتحسين الإنتاج، ولتكوين العمال فنيا من جهة وتمكينهم من التكيف مع متطلبات التكنولوجيا الحديثة وضمان مشاركتهم بفعالية في التسيير، لدفع عجلة الثورة الصناعية إلى الأمام من جهة أخرى[6].

كما ورد بالميثاق الوطني سنة 1976[7]: "... أن الثورة الصناعية تهدف إلى إزالة البنيات الاقتصادية الاستعمارية التي تبقى بلدان العالم الثالث مصدرة للمواد الخام، ومستوردة للمنتجات المصنعة كما ترفض بنيات الاستعمار الجديد والامبريالية التي تحاول، بحجة توزيع عالمي جديد للعمل، أن تنقل إلى بلدان العالم الثالث، الصناعات التي تعتبرها البلدان المتقدمة قليلة الفائدة على أراضيها، والتي تريد مع ذلك الاستمرار في مراقبتها بصفة مباشرة أو غير مباشرة، عندما تنجح في إقامتها بالبلدان النامية، وتلك هي المميزات التي تتيح لأكثر البلدان تقدما، مواصلة سيطرتها على بلدان إفريقيا وأسيا وأمريكا اللاتينية ودعم الاستعمار الجديد.

---

(1) عبد الكريم بوصفصاف : معجم أعلام الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين: المرجع السابق ص 166.

(2) محمد العيد مطمر : المرجع السابق، ص 56 .

(3) Khalfa Mameri : orientation politique de l'Algérie analyse des discours du président BOUMEDIENE, 1965 -1970, 2ème édition impression révolution Africaine, Alger,1978,p122.

(4) محمد العيد مطمر: المرجع السابق، ص 76.

(5) Khalfa Mameri : Citation du Président Boumediene, 4éme Edition, Edition Karim Mamri, Alger : 1993, P 202.

(6) علي زغدود: المؤسسات الاشتراكية ذات الطابع الاقتصادي في الجزائر، المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع والمؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر: بلا تاريخ، ص ص 44-45.

(7) الميثاق الوطني 1976: المصدر السابق، ص 122.

إن الاستقلال الاقتصادي، وبالتالي الاستقلال السياسي لا يمكن تحقيقهما بصفة كاملة على مثل هذه الأسس، ومن هنا كانت الثورة الصناعية تهدف إلى تحويل المواد الطبيعية داخل البلاد نفسها، وتصديرها في شكل مواد مصنعة أو نصف مصنعة".

وهذا المجال يذكر هواري بومدين[1]: "لقد أخذنا على عاتقنا إعطاء المحتوى الاقتصادي للاستقلال السياسي وذلك ببناء قاعدة صناعية قوية وكاملة واوجهنا محاربة شرسة من الخارج ونوعا من العجز عن تفهم الأهداف الحقيقية في الداخل، وحول هذه النقطة بالذات أقول بان ذلك العجز عن التفهم الكامل يتصل بالتربية والتكوين السياسي ولا أقصد بهذا تجريحا للإطارات، فهذه الإطارات معذورة لأنها كانت تفتقر إلى التجربة وإلى الماضي الصناعي وتقاليده وخبرتها مستمدة أساسا من المدرسة الغربية التي يتسم تفكيرها بخط أساسي يهدف دائما إلى تثبيط العزائم وتسميم العقول ... لقد وضعنا الأسس المتينة لبناء النهضة الصناعية القوية، لقد كانت فترة 1969-1976 مرحلة استرجاع الثروات الطبيعية للبلاد وجعلها في خدمة مصلحة الشعب الجزائري وتأميم الشركات الخاصة والأجنبية: شركة الأبحاث والاستغلالات المنجمية، شركة التأمين والبنوك، وشركات توزيع البترول (أسيوو، أويلي) شملت هذه الحملة الشركات المتوسطة الحجم مثل شركات النقل والصناعات الغذائية، بعد أن كانت الصناعة يهيمن عليها الرأسمال الأجنبي ولتجاوز هذا التأخر قال هواري بومدين[2] في هذا الصدد "إن سياسة التصنيع هذه تعني خلق أسواق جديدة بمواجهة الاستغلال الإمبريالي وهذا هو الهدف البعيد الذي رسمناه في مشاريعنا ".

إن تأميم الثروات الباطنية للأرض مثل استرجاع الأراضي كان إجراء ضروريا دونه تكون كل محاولات للتصنيع للخروج من التخلف باطلة وفاشلة، وفي طريق التصنيع كان لابد للمرحلة الأولى أن تمر بامتلاك المواد الاولية، وعلى هذا فإن تأميم الثروات المنجمية قد فرض نفسه كضرورة أولى، إن هذا القرار -الذي استقل بحماس من طرف أغلبية الجماهير الجزائرية- قد جاء نتيجة لمراسيم التأميم الصادرة في تاريخ 6 ماي 1966 ومنذ صدورها كانت محلا لتشاؤمات واردة من وراء البحار، إلا أن التاريخ يبرهن على أن استرجاع الثروات المنجمية قد لعب دورا أساسيا في انتصار الجزائر على التخلف، وقبل هذا القرار فإن سياسة الشركات المنجمية التي كانت بأيدي الاحتكارات الأجنبية كانت تتميز بـــ :

- انعدام شبه تام لعملية البحث.
- الاستغلال الإرتجالي للثروات الباطنية وعمليات الحفر والتنقيب، مما أدى إلى استنزاف تلك الثروات دون الأخذ بعين الاعتبار حق الأجيال المقبلة.
- سياسة تجارية تعتمد على اتفاقات تبرم بين جماعات لها روابط بالمصالح الرأسمالية ضمانا لصفقاتها التجارية، ومنه فإن الشركة الوطنية للاستثمار المناجم (سونريم) والتي عهدت إليها الحكومة تسيير

---

(1) وزارة الإعلام والثقافة : عشر سنوات من الانجازات 19 جوان 1965 – 19 جوان 197، المصدر السابق، 1975، ص 225.

(2) الاتحاد العام للعمال الجزائريين: المرجع السابق، ص 10.

جميع المناجم قد حددت لنفسها هدفا يرمي للقضاء على هاته التناقضات للوصول إلى إعادة تنظيم استثمار المناجم طبقا لأهداف التنمية الاقتصادية للبلاد[1].

أما بالنسبة للتأمين في قطاع المحروقات فقد ذكر بومدين[2] في نص خطابه يوم الفاتح من نوفمبر 1970 ما يأتي: " إن قطاع المحروقات يجب أن يخدم مصلحة بلادنا وأن يتوغل كلية في مخطط التنمية ذلك أنه يمثل جزء لا يتجزأ من اقتصادنا الوطني " .

إن المحروقات والموارد الإستراتيجية التي تزخر بها أغلب البلدان المستعمرة سابقا كان بإمكانها أن تمثل الوسيلة الأكيدة للتخلص من التخلف، ولكن ظلت ثروات هذه البلدان ولمدة طويلة نهبا للكارتل الدولي للبترول. ولقد أحرزت الجزائر انتصارا رائعا في المعركة الطلائعية في سبيل مراقبة ثرواتها البترولية (حاسي مسعود)[3].

فإسم الهواري ظل مرتبطا بالمعارك التي خاضها لتأميم المحروقات والتصدي لذئاب تنهب ثرواتنا وعرقنا وحتى دماءنا، يريدون أن يجعلوا هذا الوضع طبيعيا، لكن بومدين ظل في مقدمة الكفاح لاسترجاع الكرامة والاستقلال الاقتصادي للبلاد[4].

لم يكن ميلاد التأميم وليد عام 1971، وإنما كان قبل ذلك والدليل على ذلك أحداث جوان 1967م، التي أممت خلالها الجزائر الشركات البترولية الأمريكية والبريطانية (إسو موبيل وسانكليز والباسو) وفي سنة 1968 أممت جميع الشركات الأجنبية التي تقوم بتوزبع البترول في الجزائر، حيث كانت هذه الشركات تحتكر ثلث شبكة التوزيع، كما تم في ذات الوقت تأميم مشتقات النفط وكذا الأسمدة الآزوتية في كل مجالات التصنيع والتوزيع والتسويق، ولم تصل سنة 1970 إلا والجزائر تمتلك النسبة التالية: البحث 60%، التوزيع 100%، الاستخراج 33.33 %، النقل والري 66.7 %، التكرير 80%، أما الدليل الآخر فيتمثل في المدارس العليا التي أنشأتها الجزائر والمتمثلة في المعهد الإفريقي للمحروقات سنة 1964، وقد تخرج منه مئات المهندسين، ثم معهد البترول الجزائري، وكانت سونطراك مكلفة مبدئيا بنقل وتسويق المحروقات، وكانت الأهم من بين كل الشركات الوطنية[5]، لقد كانت موجودة وعاملة في ميدان بناء أنابيب حوض الحمراء –أرزيو مسدار– سكيكدة، كما كانت موجودة وعاملة في ميدان التحويل بفضل مصانع تكرير أرزيو وسكيكدة، وفي مجال التسويق أيضا بفضل ما تبرمه من اتفاقات مع الشركات والتجمعات الأجنبية، وكانت تملك احتكار توزيع المحروقات في السوق الوطنية بواسطة التأميمات مثال :

---

(1) أحمد طالب الابراهيمي: المرجع السابق، ص 52.

(2) المرجع نفسه، ص 53

(3) المرجع نفسه، ص 54.

(4) الاتحاد العام للعمال الجزائريين، المرجع السابق، ص 11.

(5) مناوي الزبير: تأميم المحروقات قرار في مستوى التحديات، مجلة الجيش، العدد 331، مديرية الاتصال والإعلام والتوجيه، ص 13.

تأميمات 24 أوت 1967 لشركتي : مويل وآرسو، حيث تملك الدولة احتكار التسويق في الجزائر لجميع المواد البترولية ومشتقاتها، كذلك التخزين والنقل[1].

لابد من الإشارة أن الجزائر قبل الدخول إلى مرحلة التأميم كانت تريد تكوين قاعدة بشرية من إطارات، وكانت للتأميمات عدة دوافع منها:

- بعض الاتفاقيات التي أبرمت بين الجزائر وفرنسا لم تكن لتستجيب لآمال الجزائر ذلك أن الطرف الفرنسي ضمن الجمعية التعاونية آسكوب لم يكن صادقا في جميع المستويات (التنقيب، الاستثمار، تكوين الإطارات) من خلال اتفاقية 29 جويلية 1965، التي كانت تقتضي إنشاء جمعية تعاونية – آسكوب– ومساحات التنقيب تكون من مشمولات المنقبين لمدة أقصاها ثلاث عشرة سنة والشركات الفرنسية تكون مجبرة على أن تستثمر في الجزائر مجموع رأس مالها، يخصم منه التكاليف الإجتماعية والأرباح الصافية من الضرائب، وحجم الضرائب محدد بـــ 55%، ثم إن الميزان التجاري بقي لصالح فرنسا حتى سنة 1986%.
- الجزائر كانت بصدد القيام بعملية التنمية الشاملة التي تحتاج إلى موارد مالية، ولا يمكن أن تتحصل عليها إلا من النفط ومن ثرواتها الطبيعية الأخرى.
- إن الجزائر ترى أن التنمية الحقيقية لا يمكن أن تتحقق في ظل امتيازات أجنبية تعيق عمليات الإندماج الاقتصادية في الوطن .

أرادت الجزائر أن تمتلك سيادتها على الثروات الطبيعية وكذلك الاستقلالية في ميدان التشريع والتنظيم[2].

وفي ذكرى عيد العمال الجزائريين الذي احتضنته دار الشعب في 24 فيفري 1971 أعلن الرئيس بومدين عن تأميم البترول الجزائري بنسبة 51% والغاز ووسائل نقله بنسبة 100% وثارت ثائرة الفرنسيين، ولعل التأميم استثار في أذهانهم بالفعل ذكريات تأميم جمال عبد الناصر لقناة السويس، وهكذا فرض حصار على تسويق البترول الجزائري، الذي وصف آنذاك بأنه بترول أحمر متأثر بالشيوعية وقد رد الرئيس بومدين قائلا[3]: "إنه إذا كان بترولنا أحمر فإنه تلون بدماء شهداءنا، الذين يعدون بالملايين منذ الغزو الفرنسي".

كما تعرض بعض العمال الجزائريين في فرنسا وعددهم 700.000 للعنف وسوء المعاملة وهكذا توقفت السوق الفرنسية عن استقبال النفط الجزائري ابتداء من أفريل 1971، وراحت فرنسا تحرض على مقاطعة البترول الجزائري ثم بدأت تمارس ضغوطا حول تسويق النبيذ والتمر الجزائري، وقد رفعت الجزائر سعر نفطها إلى 3.60 دولار مع إعلان استعدادها لدفع تعويضات عن التأميمـــــات تصـــل

---

[1] وزارة الإعلام والثقافة: عشر سنوات من الإنجازات 19 جوان 1965– 19 جوان 1975، المصدر السابق، ص 80.

[2] مناوي الزبير: المرجع السابق، ص 14.

[3] محي الدين عميمور: أيام مع الرئيس هواري بومدين، وذكريات أخرى، ط3، موفم للنشر والتوزيع، الجزائر: 2000، ص 437.

إلـــى 100 مليون دولار مع اقتراح بحث كل القضايا المعلقة بين الجزائر وفرنسا في إطار متكامل ومترابط[1]. وكانت أن طلبت الحكومة الجزائرية إلى الشركتين الفرنسيتين سي–أف–بي (CFP) ويراب (ERAP) –اللتين كانت تتوليان إنتاج ثلثي البترول الجزائري– زيادة أسعارهما المعلنة، وحينها تعثرت المفاوضات، فاتخذت الحكومة قرارا يقضي برفع السعر، ثم أعلنت في فبراير 1971 الاستيلاء على51% من أسهم الشركة مع تأميم منشآت الغاز والأنابيب بأسرها[2].والأسس التي قام عليها التأميم تتمثل في يلي:

1– ممارسة الرقابة على الثروات الوطنية بصفة فعلية ومباشرة.

2– القيام مباشرة بكافة عمليات الاستثمار بواسطة الشركة الوطنية سوناطراك.

3– فتح المجالات الواسعة لاكتساب التجربة والخبرة العملية أمام المواطنين الجزائريين.

4– التنسيق بين قطاعات الإنتاج في إطار مخطط وطني[3].

وقد قال الرئيس بومدين في خطاب له[4]:"عندما قمنا بتأميمات من أجل استرجاع الثروة الوطنية سواء كانت هذه الثروة تتشخص في المناجم أم في البنوك أم في شركات التأمين أم في المؤسسات الصناعية، وجدنا كذلك أصواتا أخرى ترتفع لمحاولة التشكيك والتغليط من عدم كفاءة وعي العمال". كما أعلن من قبل في خطاب تاريخي بمناسبة الذكرى 15 لتأسيس الاتحاد العام للعمال الجزائريين:

- تحديد المساهمة الجزائرية في الشركات الفرنسية بـــ 51%.
- التأميم الكامل لآبار الغاز الطبيعي .
- تأميم النقل عبر كامل التراب الوطني .

إن القرارات المستجيبة للمطامح العميقة للجماهير الجزائرية والتي استقبلت كانتصار حاسم للثورة ومرحلة هامة خطتها في طريق البناء الاشتراكي كانت تعبيرا على النشاطات البترولية والغازية التي أصبحت بيد الدولة الجزائرية، حيث أن الجزائر أصبحت عمليا تشرف على ما يزيد عن نصف الإنتاج، وعلى قرابة مجموع التنقيب و88 % من التكرير ومجموع النقل والتوزيع، بالإضافة إلى هذا فإن الغاز أصبح إنتاجا وتسويقا وتحويلا من اختصاص ونصيب الدولة الجزائرية ولقد قال الرئيس الراحل في خطابه التاريخي المذكور[5]: "لقد اتخذنا هذه الإجراءات لأن المراقبة والتأميم يمثلان امتداد الثورة إلى هذا الميدان البترولي، الذي كان بالأمس يعتبر منطقة محرمة على هذه الدولة نفسها".

وأضاف يقول: "أما نحن فإننا نعتبر أن هذا الإجراء يعزز سيادة بلادنا ويستجيب لاختيارات شعبنا العميقة هذه الاختيارات التي لم نقبل أبدا التفاوض بشأنها".

---

[1]محي الدين عميمور: المرجع السابق، ص 438.

[2] عبد الوهاب الكيالي: الموسوعة السياسية، ج2، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بلا تاريخ، ص 62.

[3] مناوي الزبير: المرجع السابق، ص ص 13–14

[4] خطب الرئيس بومدين 19 جوان 1965– 19 جوان 1970، ج3، المصدر السابق، ص 352.

[5] أحمد طالب الابراهيمي: المرجع السابق، ص 61.

لقد تجلت آثار التأميم في المجال الاقتصادي في بروز ظاهرتين الأولى تتمثل في تطور عائدات الجزائر، من العملة الصعبة أما الثانية فتتمثل في تطور شركة سوناطراك وبشكل سريع، ففي مجال العائدات بلغت مساهمة سوناطراك في ميزانية الثورة سنة 1971 مقداره 173 مليون دينار أي بزيادة 3/1 عن سنة 1970.

كما أثر التأميم على ميزان المدفوعات، فكانت إيرادات الدولة بالعملة الصعبة حوالي 3300 مليون دينار أي بزيادة عن عام 1970 تقدر بـــ 17.8% بالمائة أما سنة 1972 فكانت مداخيلها من العملة الصعبة 5000 مليون دينار جزائري، كما استعادت الدولة الجزائرية ديونها من الشركات الفرنسية المقدرة بـــ 800 مليون دينار جزائري .

ومن الناحية المؤسساتية فإن التأميم سمح بتطور سريع للشركة الوطنية سوناطراك التي أنشأت في سنة 1963 م وتوسع عملها بموجب مرسوم 1966 م حيث سيطرت على الاستثمارات في مجال الهيدروكربونات فبعد 1971 م أصبحت لها تسعة فروع تساهم في الأعمال المعدنية الأخرى وتراقب منذ 1971،77% من الإنتاج الوطني من البترول و100%من الغاز الطبيعي و100% أنابيب الغاز والتكرير.

حيث أن الجزائر أصبحت تمول مشروعها التنموي من خلال هذه العائدات وأخذت في إلغاء الازدواجية من الناحية الاقتصادية، وانطلقت حركة التصنيع والتعمير في البلاد[1].

حيث يقول الرئيس الراحل هواري بومدين[2]: "لقد استطاعت الجزائر بتعبئة طاقتها الخاصة أن تخوض حتى النصر معركتنا من أجل استعادة حقوقها الاقتصادية وتحررها الاقتصادي" فلقد خاضت الجزائر في مجال النفط والغاز معركة استرجاع الثروات الطبيعية وبلغت هذه المعركة ذروتها إبان سنة 1971 ومن هنا فإن 24 فيفري 1971 هو يوم مشهود في تاريخنا، إذ تمكنت الجزائر بفضل إجراءات التأميم التي اتخذت في ذلك اليوم من أن تستعيد سيادتها وتمارس حقوقها كاملة غير منقوصة على الموارد الغازية في البلاد، وتشمل قطاع المحروقات وتطبيق المنهج السياسي الذي أقرته القيادة الثورية في المجال الاقتصادي[3]، وبهذا أصبحت جميع قطاعات الاقتصاد الوطني الإستراتيجية تحت إشراف الدولة مباشرة، وهكذا أصبحت الجزائر تتصرف بكل سيادة من خلا ل شركاتها الوطنية في 80 % من إنتاج البترول في كافة حقول الغاز، وجميع منشآت التكرير والمنشآت البترولية، كما أصبح يتصرف في 90 % من منشآت تمييع الغاز الطبيعي[4]. بالنسبة للغاز كانت نسبة الاحتياطي الذي تتحكم فيه شركة سوناطراك من خلال مساهمتها في شركة "ريبال" يبلغ 18 % سنة 1966، وارتفعت هذه النسبة إلى 29% تقريبا قبيل إجراءات التأميم وهذا نظرا للاكتشافات الجديدة التي توصلت إليها سوناطراك في "حاسي مسعود" سنة 1968

(1) مناوي الزبير: المرجع السابق، ص 14 .

(2) وزارة الإعلام والثقافة: خطب الرئيس بومدين 05 ماي 1972 – 19 جوان 1973، ج3، المصدر السابق، ص 152.

(3) المكان نفسه.

(4) المصدر نفسه، ص 153.

و"وادي نومير" سنة 1969، وكذلك بفضل شراء أسهم شركة "ريبال" سنة 1969 وتأميم أسهم شركات "شال" و"موبيل" و"فيليبس" سنة 1970. ولقد وضع مجموع احتياطي الغاز الطبيعي والذي يقدر بحوالي 300 مليار متر مكعب تحت رقابة الدولة منذ قرارات التأميم في 24 فيفري 1971[1].

وفي ماي 1968، تم تأميم 45 مؤسسة صناعية تابعة للشركات الأجنبية في قطاعات هامة: البنايات الميكانكية والكهربائية، الأسمدة، أدوات البناء، صناعات غذائية، وكانت الـ45 المؤسسة المؤممة تشغل حوالي 7000 عاملا ورأسمالها حوالي 50 مليار من الفرنكات القديمة وهذه القوة الصناعية الهامة استخدمت لصالح تنمية البلاد، وإلى جانب هذه التأميمات فإن تطهير القطاع الصناعي قد تم أساسا عن طريق إنشاء شركات وطنية تضم جميع الصناعات لنوع واحد من النشاطات[2]. وكانت أعظم إنجازات هواري بومدين في مجال تأميم النشاط الصناعي: معامل تكرير النفط بآرزيو التي دشنت يوم الثلاثاء 19 جويلية 1973 ومركب مصنع الحجار يوم الخميس 3 جويلية 1969[3]. كما ارتبط اسم هواري بومدين بالمخططات فكانت أهداف المخطط الرباعي الأول تنحصر في:

- تقييم وتطوير الموارد الطبيعية واستعادتها لإخراج البلد من تحت الهيمنة الرأسمالية.
- تشييد صناعة التجهيزات وصناعة المواد الأولية الضرورية.
- تطبيق التسيير الاشتراكي للمؤسسات ليتمكن العامل من أن يصبح منتجا ومسيرا في نفس الوقت.

وكان من ضمن تطبيق المخطط تنمية الصناعات الخفيفة، الميكانيكية (الحجار ومعمل تركيب الجرارات بقسنطينة) التغذية والنسيج والجلود، كذلك تحويل الخشب والورق، ثم توسيع منشآت صناعة مواد البناء (الإسمنت) وقال فيما يخص التنظيم الاشتراكي للمؤسسات فقد قال الرئيس الراحل هواري بومدين[4]: "إذا كنا ركزنا جهودنا في ميدان التنظيم الاشتراكي للمؤسسات، فلأن هذا الموضوع أصبح يزداد أهمية نظرا لتوزيع اقتصادنا وتطور صناعتنا، وكبر حجم الاستثمارات المالية... هذه الإمكانات الجبارة تتطلب مراقبة مستمرة ويقظة دائمة فيما يتعلق بمراقبة أموال الدولة التي هي أموال الشعب وبذلك نصل إلى إقامة نظام يصبح فيه كل واحد منا مراقبا لهذه الأموال وحارسا أمينا عليها، إن الهدف الأسمى من كل هذه الأعمال هو إسعاد الفرد ورفاهيته، وذلك بتحسين أوضاع العمال والفلاحين اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا، ولن يتحقق هذا الهدف إلا إذا كسبت معركة الإنتاج، وكسب هذه المعركة يكون بفضل الوعي واليقظة والعمل المستمر، وسنبقى نعمل من أجل تطوير اقتصادنا الوطني وعلى العامل والفلاح أن يقوما بدورهما التاريخي في التحرير الوطني".

---

[1] وزارة الإعلام والثقافة: خطب الرئيس بوميدين، 05 ماي 1972– 19 جوان 973، المصدر السابق، ص 78.

[2] أحمد طالب الابراهيمي: المرجع السابق، ص 68.

[3] عبد الكريم بوصفصاف: معجم أعلام الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، ج1، المرجع السابق، ص 166.

[4] الإتحاد العام للعمال الجزائريين، المرجع السابق، ص 12.

ومما قاله[1]: "إن المخطط الرباعي كان ثمرة مجهود متواصل، وفي نفس الوقت كان نتيجة اختيار... إن عملنا قد تجسم بعد سنوات من المجهودات الجدية الواعية في وضع المخطط الرباعي الذي سيحدث ثورة حقيقية". وكان هذا في 24 فيفري 1970.

لقد كانت ضرورة وضع نظام للتخطيط الاقتصادي قد ظهرت قبل هذا التاريخ وأدت إلى إنجاز أعمال مخططة تجلت في برامج ومخططات، وهكذا تأكدت فكرة التخطيط في نهاية الأمر، في جو من الحركة والنشاط، لقد تجسم تدريجيا اختيار البلاد الاشتراكي ومن الوعي المتزايد بضرورة التعجيل بالنمو الاقتصادي للبلاد باستعمال هذا المنهج.

إن التخطيط يستطيع أن يؤدي دوره كاملا باعتباره أداة للديمقراطية، بإشراكه المؤسسات في تحديد الأهداف وإشراك العمال في تحقيق هذه الأهداف[2].

---

(1) أحمد طالب الإبراهيمي: المرجع السابق، ص 127.

(2) المرجع نفسه، ص ص 127-128.

المبحث الرابع: الثـــورة الثقافيـــة

لقد نسبت العديد من الإدعاءات حول التوجهات الأساسية لفكر بومدين، متهمة إياه بالشيوعية والماركسية لدرجة التشكيك في انتمائه العقائدي للإسلام، ترى هل لهذه الإدعاءات المروجة حول التوجه الإيديولوجي لهواري بومدين جانب من الصحة ؟ هل من أدلة وبراهين مجسدة على الواقع تثبت ذلك ؟ هل من طروحات واقعية للأشياء ومكاشفات صريحة تتوج هاته الإدعاءات؟ كيف يكون الطالب الازهري، الكتاني الزيتوني شيوعيا وقد وتشكلت المبادئ الإسلامية الأولى في ذهنه منذ أن كان في الكتاتيب القرآنية بقالمة مرورا بالمعهد الكتاني وجامعة الزيتونة، وانتهاء بالأزهر الشريف كآخر محطة في علاقته بالمدرسة، هكذا قال أحد العارفين بأسرار الرئيس هواري بومدين سي مولود قاسم نايت بلقاسم[1]. الذي يضيف قائلا[2]:«هناك من يقول من الداخل والخارج وحتى في مكة المكرمة أن بومدين شيوعي تقصدون البقاع المقدسة ؟...» ويستطرد قائلا : «... كنت أقيم بدار الطلبة الشرقيين وأصعد كل جمعة إلى حي الأزهر حيث يقيم بومدين وباقي الإخوة ونصلي الجمعة معا... وحدث في عام 1968 إن دعاني عنده بواسطة جلول الخطيب ولم يكن له أنيس سوى غزالتين في الحديقة ولم يكن قد تزوج بعد... وحدثني في موضوع إسناد وزارة الأوقاف إلي، لكنني رفضت قائلا له إنني أرفض هذه المهمة لأنها لا تتناسب مع طبيعة تكويني، ثم إنني أعزب ويحدث أن أسهو في بعض الأحيان... فقال لي –بومدين– "أنا مثلك أعزب وتكويني مقارب لتكوينك في الأساس... وإنني أريد أن أبعث حياة جديدة في هياكل الدين الإسلامي في الجزائر من خلال تنشيط ذلك بمنهجية حديثة".

قالت عنه زوجته أنيسة بومدين[3]، كان مسلما مطبقا، يصلي ويصوم ويزكي ويقرأ القرآن الكريم وكان عمر بن الخطاب مثله الأعلى، كما تضيف: "لقد كان بومدين يقدس الدين الإسلامي، أراد أن تسود الحرية والعزة والكرامة في ربوع وطنه".

كما أكد السيد محمد الشريف مساعدية على الخصال الحميدة للرجل الذي اعتبره نموذج الوطنية الحقة، وفند بعض الإدعاءات التي تروج حول توجهه الإيديولوجي مؤكدا أن بومدين كان وهو يقول باستمرار إن اشتراكيتنا جزائرية وليست مستوردة من الروس أو الصين، وذكر بنهجه الذي إتسم بالصرامة والقوة خدمة لأهداف الشعب ومصالحه[4].

---

(1) مولود قاسم نايت بلقاسم: "بومدين والثوابت الوطنية"، جريدة الشعب، العدد 8440، 28–29 ديسمبر 1990، ص 24.

(2) مولود قاسم نايت بلقاسم: "بومدين وحكاية وزارة"، جريدة الشعب، المرجع السابق، ص 25.

(3) أنيسة بومدين: "الوجه الآخر لبومدين الإنسان"، جريدة الشعب، المرجع السابق، ص 19.

(4) عبد الرحيم مرزوق : بومدين يبعث حيا في ذكراه الثانية عشر، جريدة النصر، العدد5322، 28–29 ديسمبر 1990، ص 04.

وقد بين السيد بوعلام بن حمودة، التوجيهات الأساسية لفكر بومدين، فقال[1]: "أنه فكر سياسي إسلامي، ثقافي عربي، ومن ثمة فإن الفكر الاشتراكي الذي دافع عنه بومدين لم يكن مشوبا بالفكر الشيوعي بل كان مشبعا بالتجربة الوطنية، والتجارب الاشتراكية في العالم الثالث، ومن سمات الفكر البومديني كذلك الطابع الوطني والبعد الإنساني، والصلة التاريخية وقد تجلى ذلك في ديمقراطية التعليم وغيرها من المساهمات والإنجازات في مختلف شؤون الحياة، وكانت نظرة بومدين إلى التعليم والتكوين واللغة الوطنية مقرونة بالمستوى الثقافي ولذلك شجع بناء المساجد، ودور الثقافة والطباعة ووسائل الإعلام.

كما أكد مولود قاسم أن بومدين كرئيس للدولة فصل في الكثير من القضايا التي تهم الشؤون الدينية والتعليم الأصلي على الرغم من معارضة بعض الوزراء وأعضاء مجلس الثورة وهذا بفضل حسه الديني، وتمجيده للإسلام والعروبة وأعطى أمثلة كثيرة في هذا الجانب مثل ترسيم الأئمة، بعد أن كانوا يتقاضون منحا فقط، ومساعدته الشخصية في بناء ثانوية التعليم الأصلي ببولوغين، وإنشائه مدرستين إسلاميتين في السنغال، وفي بعض الدول الإفريقية، وهو الذي تبنى تنظيم ملتقيات الفكر الإسلامي في بلادنا وانتهى السيد مولود قاسم إلى القول بأن كل هذه الأعمال الجليلة وغيرها تكذب أولئك الذين ادعوا بأن بومدين ماركسي، شيوعي[2].

والحق أن أعمالا ومؤسسات إسلامية كثيرة رأت النور على يد بومدين مثل جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية وألف مسجد في ألف قرية اشتراكية، والمعهد الإسلامي في الخروبة بالعاصمة وتوظيف معلمي القرآن الكريم الذين كانوا يعيشون على تبرعات أولياء التلاميذ، بالإضافة إلى ما سلف ذكره من ملتقيات الفكر الإسلامي، وترسيمم الأئمة ومعاهد التعليم الأصلي، وغيرها.

بومدين كما قال السيد بوعلام بن حمودة، كان يشع بأفكار تحركه فهو متأثر بعقيدته الإسلامية وبالقوميات العربية، وبمشاركته الفعلية في ثورة التحرير الوطنية مما سمح له بالإطلاع على حالة الشعب الجزائري عن كثب، ولذلك لم يكن الاتجاه الاشتراكي مشوبا بالفكر الشيوعي ولا مقلدا له، بل استمد من التجربة الوطنية مع الإطلاع على تجارب البلدان الاشتراكية والنامية[3]،إن توجه بومدين خلال مراحل تعليمه ينفي عنه الإشاعات التي أصبح يروجها بعض المعرضين ثقافيا وسياسيا من أنه كان شيوعيا ملحدا وهو الذي بنى في عهده من المساجد ما لم يبنه أي حاكم مسلم في التاريخ [4] .

---

[1] السعيد نجام: "فكر بومدين السياسي مشبع بالقيم الإسلامية"، جريدة النصر، المرجع السابق، ص 8.

[2] السعيد نجام : "دعم أكبر للشؤون الدينية"، جريدة النصر، المرجع السابق، ص 8.

[3] بوعلام بن حمودة: "التوجهات الرئيسية في فكر القائد الراحل بومدين"، جريدة النصر، المرجع السابق، ص 18.

[4] سعد بوعقبة: "بومدين عضو في الإخوان المسلمين"، مجلة الوحدة، المرجع السابق، ص 7.

وحين قال بومدين في كلمته أمام مؤتمر رؤساء الدول الإسلامية بلاهور عبارة جاء فيها[1]: "الناس لا يريدون أن يذهبوا إلى الجنة ببطون جائعة" وأوضح السيد مولود قاسم[2] بأن هواري بومدين بعبارته هذه إنما يقصد معنى الحديث الشريف « المؤمن القوي خير وأحب إلى الله من المؤمن الضعيف».

كما أوضح بومدين[3] ذلك قائلا «إن الشعب الجائع قد لا يكون في حاجة للإنصات إلى الآيات والسور أقول هذا وأنا شديد الاحترام للقرآن الكريم الذي حفظته في سن العاشرة، إن الشعوب الجائعة تحتاج إلى الخير والشعوب الجاهلة تحتاج إلى المعرفة والشعوب المريضة تحتاج إلى المستشفيات ولن يغنيها عن ذلك شيء آخر".

أفبعد كل هذا يمكن أن يكون هذا الرجل العملاق شيوعيا، هذا الرجل عقرت النساء عن إنجاب مثله، لقد صرح الساسة والمثقفون وغير المثقفين من نساء ورجال ممن سايروا عهد حكمه ومن عرفوه ومن لم يعرفوه، بشهادات وذكريات تعبر كلها عن المواقف الخالدة له، الامر الذي يشعرنا بالكبرياء والاعتزاز والفخر. كل هاته المواقف تؤكد أصالة الرجل المتجدرة في أعماق ذلك البدوي الذي لم يدخل كلية باتريس لومومبا أوسان سير، ولكنه تأثر بآلام شعبه وتشققات أيدي ذلك الفلاح المرابط منذ آلاف السنين، مدافعا عن تاريخه وعقيدته ولغته ثابتا مثل لأوراس لا تؤثر فيه أعاصير الزمن[4].

مناضل جبهة التحرير الوطني، هواري بومدين ليست الأقوال فقط تشهد على مواقفه الخالدة، بل الواقع ينطق بمنجزاته الضخمة على كل الأصعدة وفي مختلف المستويات الخاصة بالحياة. ويكفي دليلا على عظمته أنه استطاع أن يمسك بمقاليد الحكم في الجزائر لمدة ثلاثة عشر عاما، حاول خلالها مخلصا أن يجعل منه بلدا مهيب الجانب مسموع الكلمة ينعم أهله بحياة الرخاء والمساواة من خلال تقدم صناعي وازدهار فلاحي وتطور علمي ومن خلال ثلاثة مشاريع كبرى عرفت باسم أعمدة البلاد الثلاثة الثورة الزراعية والثورة الصناعية والثورة الثقافية[5] هاته الأخيرة التي قال عنها الرئيس هواري بومدين[6]:«ولا شك أن الثورة الزراعية والثورة الصناعية تمهدان كلتاهما للثورة الثقافية مثل احتلال اللغة القومية المكانة اللائقة بها، ومثل تعميمها بين جميع أبناء البلاد والدفاع عن المقومات الوطنية لكن هذه الخطوات لا تمثل إلا بعض جوانب هذه الثورة، أما الثورة الثقافية الحقة فسوف تكون أعمق من ذلك وأبعد مدى، ويوم ننتهى من تطبيق الثورة الثقافية نستطيع أن نقول حينئذ هذا هو المجتمع الجديد للثورة الإشتراكية، ومثل

---

[1] كمال بوطارن : "مواقف رجل وذاكرة شعب"، مجلة السلام، عدد 46، 1990، ص 30.

[2] المرجع نفسه، ص 30.

[3] عبد الكريم بوصفصاف: معجم إعلام الجزائريين في القرنين التاسع عشر والعشرين، ج1، المرجع السابق، ص 165.

[4] مولود قاسم نايت بلقاسم: "بومدين والثوابت الوطنية"، جريدة الشعب، المرجع السابق، ص24.

[5] عبد الكريم بوصفصاف : معجم أعلام الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، ج1، المرجع السابق، ص 174.

[6] وزارة الإعلام والثقافة : عشر سنوات من الإنجازات، 19 جوان 1965 – 19 جوان 1975، المصدر السابق، ص 174.

هذا المجتمع لم يتشكل بعد كما تعلمون، فما تزال هناك فوارق وتبعية ثقافية وما يزال هناك إستعمار ثقافي وغير ذلك من المشاكل التي لم يحن الوقت بعد للحديث عنها".

ولقد واجهت الثورة الجزائرية فور نجاحها في إسترجاع الإستقلال وضعية تتحكم فيها تحولات عميقة أحدثتها قوة التحدي ومخلفات إستعمار شرس كان قد استهدف خلال قرن وثلث قرن القضاء على الكيان الجزائري وهو محو مقومات الشخصية الوطنية، وزاد الوضعية خطورة آثار التدمير الاستعماري على امتداد سبع سنوات ونصف من حرب وحشية الأسلوب، عنصرية الطابع إباحية التوجه، من هنا كان على الشعب الجزائري أن يخوض بعد الاستقلال معركة شاقة كانت أشد تعقيدا من معركة التحرير، نظرا لأن العدو في معركة البناء لم يكن واضحا بصورة دائمة للجميع مثلما كان الأمر في مواجهة الاستعمار مباشرة[1]. لذلك كان مطلوبا من حزب جبهة التحرير الوطني وعلى رأسه هواري بومدين كمناضل من مناضليه أن يقود معركة جبارة لتحقيق تحول اقتصادي واجتماعي جذري، وتغيير البنيات الثقافية وطرق التفكير، ومنذ ذلك الحين عمل هواري بومدين جاهدا على ترسيخ الوحدة الوطنية القائمة على اللغة والدين والتاريخ والأرض.

لم يكن الرجل العظيم يفصل بين الاستقلال الذاتي والاستقلال الاقتصادي والثقافي، فهو عنده كل لا يتجزأ وأي استقلال يأتي مبتورا من الاستقلال الاقتصادي والثقافي، فهو استقلال شكلي لا معنى له وهو ما أنفك يؤمن ويردد بأن الحرية الحقيقية تتمثل في الشعور القومي وأن سعادة ورقي الشعوب يزدهران بإزدهار شخصيتها.[2] ولم يكن يقصد بالثقافة المظهر الفولكلوري فقط الذي بقي بعد الاستعمار الذي إضطهاد جوهر هذه الثقافة ليتمكن من استبعاد أهلها، بعد إفراغهم من محتواهم الثقافي وتجريدهم من أصالتهم، أن هذا المفهوم للثورة الثقافية، لا يمكن له أن يتحقق في حد ذاته إلا إذا حدث تحول جذري في كل الأنظمة، وهذا يعني أن مفهوم الثورة الثقافية غير منفصل من الناحية التاريخية عن الكفاح الذي تخوضه الشعوب من أجل تشييد مجتمع اشتراكي حسب اعتقاد الرئيس هواري بومدين ولا يمكن لها النجاح إلا إذا توفرت بعض الشروط :

1- وضع حد لاستغلال العمال وحرمانهم من حقوقهم .
2- امتلاك الدولة للقطاع العمومي ووسائله.
3- مساهمة العمال مساهمة فعالة في تسيير المؤسسات وفي تدعيم المبادئ الديمقراطية في البلاد.
4- أن تتغلب المصلحة العامة على المصلحة الخاصة.

---

(1) جبهة التحرير الوطني: الميثاق الوطني 1976، المصدر السابق، ص 91.

(2) حياة بن لحرش: "بومدين والثقافة الإفريقية"، جريدة النصر، العدد 2186، 29 ديسمبر 1978، ص9.

من هذا المنظور كان الرئيس بومدين قد تبنى تصوره للثورة الثقافية[1]. انطلاقا من هذه الشروط وضعت خطة العمل من أجل تحقيق الثورة الثقافية التي أعلنها الرئيس والتي حددت لها ثلاثة أهداف تمكن من تكوين وإنشاء مجتمع جديد وهذا ما ورد في الميثاق سنة 1976:

- التأكيد على الهوية الوطنية الجزائرية وتقويتها وتحقيق التنمية الثقافية بجميع أشكالها.
- الرفع الدائم لمستوى التعليم المدرسي والكفاءة التقنية.
- اعتماد أسلوب قي الحياة ينسجم مع مبادئ الثورة الاشتراكية[2].

إن نظرة حزب جبهة التحرير الوطني إلى الإنسان، تتحدد في كونه "غاية الثورة ووسيلتها في الوقت نفسه" فهو كائن حضاري له مهمة تاريخية ينبغي إعداده لها، ليؤدي الرسالة، وقد اهتم الميثاق الوطني في صياغته بجانب الإنسان وتكوينه سياسيا، وتربيته خلقيا وإعداده اجتماعيا، بل أعطى تلك المجالات الكثير من العناية، حيث وقف طويلا عند قضايا التربية وأهميتها في تشكيل الفكر، ووقف عند قضايا الثقافة ودورها في صياغة الإنسان الجديد، إضافة إلى التكوين السياسي والعقائدي باعتباره يحتل مكانة مميزة في نجاح التوجيهات الرئيسية للتنمية الوطنية، فهو يساعد على تحقيق الانسجام بين القول والعمل ويحول الشعار إلى سلوك، ويشحذ الإحساس بالمسؤولية، ولا حاجة لإثبات أن مهمة بناء المواطن تستغرق وقتا طويلا وتتطلب جهودا خاصة لا تقل صعوبة عن الجهاد من اجل التحرير، وهي بالفعل معركة تحريرية أخرى تستهدف تحرير العقول، وتغيير الدهنيات وتنوير الأفكار[3].

كما انه تجدر الإشارة لذكر بعض الوظائف الأساسية الأخرى للثورة وهي:

- إن الثورة أداة لاكتساب الوعي الاجتماعي والعمل الملائم في سبيل تحويل البنيات الاجتماعية البالية المجحفة.
- انها نضال منظم ومعبأ للقضاء على التخلف الاجتماعي والاقتصادي للبلاد
- أنها جهد تربوي واعي يرمي إلى محاربة التمييز العنصري وباشكاله المتعددة[4].

إن كل ما سبق ذكره يتلخص بصورة واضحة فيما نص عليه دستور نوفمبر 1976[5] إذ جاء في المواده من 1 إلى3: "الدولة الجزائرية دولة اشتراكية، الإسلام دين الدولة، اللغة العربية هي اللغة الوطنية والرسمية، كما يتضمن الدستور نصوصا تتعلق باحترام الحريات الأساسية و حقوق الإنسان والمواطن.

---

(1) أحمد طالب الإبراهيمي: المرجع السابق، ص ص 37–38.

(2) جبهة التحرير الوطني : الميثاق الوطني 1976، المصدر السابق، ص 92.

(3) نذير بوالقرون: "الإنسان أولا"، مجلة المجاهد، العدد 1348، 6 جوان 1986، ص 8.

(4) جبهة التحرير الوطني: الميثاق الوطني 1976، المصدر السابق، ص 92.

(5) جبهة التحرير الوطني: الدستور الوطني 1976، المصدر السابق، ص 13.

لم يهمل الرئيس هواري بومدين أي مجال من المجالات الخاصة بالثقافة ووقف بحزم في كل عمليات التعريب والتربية الوطنية، جاعلا منهما الشروط الأولية لربح معارك المستقبل وقد قال في شان تلازم التكوين باللغة[1]:" التكوين مهما كان عاليا إذا لم يكن بلغة البلاد يبقى ناقصا ابتر، بل ربما ترتبت عنه أخطاء على توازن الأمة وتكامل شخصيتها."

إن الاختيار الأول للجزائر الذي تطلبه الواقع، كان إعطاء اللغة العربية مكانتها كلغة وطنية، ذلك إنها ليست فقط الرابطة مع الماضي وإنما هي أيضا وسيلة للاتصال بالجماهير، وفي جميع ميادين النشاط الوطني (التعليم، الإدارة، المؤسسات العمومية، والعدالة)[2].

أن اللغة العربية عنصر أساسي للهوية الثقافية للشعب الجزائري، فلا يمكن فصل شخصيتنا عن اللغة الوطنية التي تعبر عنها، ولهذا فان تعميم استعمال اللغة وإتقانها كوسيلة عملية خلاقة، يشكلان إحدى المهام الأساسية للمجتمع الجزائري في مجال التعبير عن كل مظاهر الثقافة وعن الاديولوجية الاشتراكية، بهذا الوضوح عبر الميثاق الوطني عن دور اللغة الوطنية في تشكيل الهوية الثقافية والوطنية للشعب الجزائري، لان اللغة ليست وسيلة للتخاطب والتفاهم فحسب بقدر ما هي ذات مدلول شامل تعكس حياة الشعب الروحية والفنية والمادية[3]. ومن هنا كانت اللغة العربية هدفا استراتيجيا لمخططات الاستعمار الرامية لمكافحتها وأبعادها عن المؤسسات الثقافية وعن الممارسات اليومية، وحلت محلها اللغة الفرنسية، لأن الاستعمار الفرنسي كان يدرك تمام الإدراك أن القضاء على اللغة العربية معناه القضاء على الشخصية الجزائرية، من اجل هذا شن غزوا ثقافيا لا مثيل له في تاريخ الشعوب وهو غزو بأتم معنى الكلمة، حيث استعملت فيه القوة العسكرية التي تجبر الناس على تعلم اللغة الفرنسية وتعاقب وتمنع من يدرس العربية، وفي هدا الجو العام انتشرت الأمية بين أبناء الجزائر سواء في الريف أو في المدينة، حيث بلغت نسبتها غداة الاستقلال 90 % وبمجرد أن استعادت الجزائر سيادتها فإنها عمدت إلى استعادة الهوية الثقافية الوطنية ومن بينها اللغة العربية التي غدت إحدى المهام المستعجلة في مسيرة التشييد الوطني إدراكا من المثقفين الجزائريين بأن الثورة هي تغيير جذري للواقع[4]، وفي هدا الصدد يقول بومدين[5]: "أن ثورتنا الثقافية تعني اللغة الوطنية التي هي الوعاء الحقيقي للشخصية الجزائرية، وتعني التخلص من بقايا المظاهر التي ورثناها عن الاستعمار، والتي تمثل الجانب السلبي" ويقول أيضا "لقد اضطررنا زمنا طويلا إلى ملازمة التحدث بلسان المستعمر، ولهدا أصبح من الواجب المقدس أن نعود

---

(1) عبد الله لمباركية: "من معركة التحرير إلى معركة البناء"، مجلة السلام، المرجع السابق، ص 14.

(2) احمد طالب الإبراهيمي: المرجع السابق ص 195.

(3) حمري بحري: اللغة الوطنية عنوان الشخصية الوطنية، مجلة المجاهد، العدد 125، 27 ديسمبر 1985، ص 35.

(4) الطاهر بوعنيقة : "مكانة المثقف في الثورة الجزائرية"، مجلة المجاهد، العدد 1316، أكتوبر 1985 .ص 40

(5) حوار هام بين الرئيس بومدين ووفد الصحافة الرومانية، مجلة المجاهد، العدد 603، 12 مارس 1972, ص 7

إلى لغتنا، وإلى الكلمات التي ورثناها من آبائنا وتعلمناها مند صبانا، لذا عمدت الدولة إلى التعريب باعتباره مطلب وطني وهدف ثوري".

وبما أن المنظومة التعليمية تتميز بالوحدة بين أجزائها فقد شرع في إصلاح نظام التربية والتعليم بدء من سنة 1976، بعد تحديد مجموعة من الأهداف الكبرى الطموحة لربط المدرسة بالثورة والحياة الثقافية عن طريق تعميم التعليم حتى المرحلة المتوسطة وتحقيق التعريب في كل مواد التدريس بطريقة عملية مدروسة، كما اقتحمت الثورة أبواب الجامعات والمعاهد العليا، فمند سنة 1971، مس التعريب هياكل التكوين ومدته ومحتواه، وأصبحت الجامعة مؤسسة وطنية في خدمة التنمية[1] واستطاعت الجزائر بفضل هده السياسة, الرفع من مستوى الطلبة والمتمدرسين، فبعد أن كان عدد التلاميذ خلال مرحلة الاستقلال لا يتجاوز 700 ألف تلميذ في الابتدائي، أرتفع العدد ليصل بعد ثمان سنوات من الاستقلال إلى 1.871.000 تلميذ و190.000 في الثانوي وبالنسبة للذين تتراوح أعمارهم بين 6–10 سنوات، بلغت نسبة تمدرسهم 55 % وارتفعت في نهاية 1973 إلى 75 % ويتطلب ذلك بناء 16800 قسم إداري جديد وتكوين 12000 معلم، كما تم إنشاء لجنة لإصلاح التعليم حتى تكون المدرسة الجزائرية كفيلة بتحقيق تعليم قائم على أساس متين هو التراث الثقافي الجزائري، والقيم الروحية بالإضافة إلى إعطاء الإطارات كفاءة متطورة[2] وقد حقق قطاع التعليم نتائج إيجابية فبعدما كان معدل التمدرس في جوان 1963 58.5% لدى الذكور و36.2% لدى الإناث أصبحت نسبة التمدرس عام 1977، 84.4% لدى الذكور و60.4% لدى الإناث.

وبلغة الأرقام كذلك فلقد ارتفع عدد المتمدرسين في التعليم المتوسط من 21.000 سنة 1963 إلى 612.000 سنة 1977 وذلك رغم قلة المؤطرين. أما بالنسبة للتعريب فكان يعتبر الاختيار الأساسي، وقد تطور بالخصوص خلال السبعينات في التعليم الابتدائي والثانوي وكان عليه أن يشمل التعليم العالي وخاصة فروع التاريخ، والجغرافيا والفلسفة... الخ التي أصبحت تدرس باللغة العربية ومن بين إجراءات التعريب التدريجي للتعليم يمكننا أن نذكر الأجراءات التالية:

- التعريب الكامل للسنتين الأولتين من التعليم الابتدائي.
- إدخال عشر ساعات من التعليم باللغة العربية من السنة الثالثة إلى السابعة من دورة التعليم الابتدائي, يضاف إليها تعريب الحساب في السنة الثالثة ابتداء من موسم 1969–1970 .
- تعريب مادة الأخلاق والمعارف المدنية والتاريخ والجغرافيا.
- إنشاء 05 معاهد معربة تعريبا كاملا.
- إجراء امتحان إجباري باللغة العربية في جميع امتحانات التربية الوطنية.

[1] محمد العيد مطمر: المرجع السابق , ص ص 67–68.

[2] 19 جوان 1970 ومسيرة 5 سنوات في معركة البناء، المجاهد، العدد 513، ص 32 .

- إحداث شهادات التعليم باللغة الوطنية الأهلية، البكالوريا بالعربية، ليسانس آداب بالعربية ,ليسانس في التاريخ وليسانس في الحقوق باللغة العربية[1]. وخلال إصلاح التعليم العالي المقرر في بداية موسم 1971-1972 اتخذت عدة إجراءات، ففي كلية الآداب أصبحت جميع شهادات الليسانس التي يتخصص صاحبها في التعليم كلها معربة في كلية الحقوق أنشأ فرع معرب لتحضير شهادة الكفاءة الذي أصبح التعليم فيه باللغة الأجنبية يزول شيئا فشيئا كما أنشأت شهادتان للدراسات المعربة في الحقوق.

ولنرى مدى تطور التعليم نقارن بين عدد المعلمين باللغة العربية والمعلمين باللغة الفرنسية ففي الطور الابتدائي كانت في 1969-1970 لصالح المعربين الذين بلغ عددهم 25283 مقابل 19514 من المفرنسين وفي موسم 1970-1971 ارتفع العدد إلى 274.000 بالنسبة للمعربين و20.700 بالنسبة للمفرنسين أما في التعليم الثانوي فإن عدد الأساتذة الذين يدرسون باللغة العربية يمثل سدس العدد الكامل من عدد الأساتذة[2].

لقد آمن بومدين بمبدأ تغيير الهياكل الموروثة عن عهد الاستعمار وإدخال أطر جديدة وهياكل إدارية وطنية ورغم صعوبة المهمة فقد اتخذ القرارات التي كانت أكبر من الإمكانات المادية التي تتطلبها الهمة كما تتطلب فترة زمنية أطول، لكنه اعتمد هو على عبقرية وإرادة شعبه وحمله مسؤولية العمل والاجتهاد. وقد كان سعي بومدين دءوبا لتحقيق الاستقلال الوطني الشامل وبناء مؤسسات لدولة عصرية. ومن دلك توقيعه للأمر الذي يلغي العمل بالنصوص القانونية الاستعمارية يوم 5 جويلية 1975 حين قال بومدين لإسماعيل حمداني وهو يوقع الأمر التاريخي "هات الأمر لأوقعه فإلى متى وديغول يحكمنا"[3] فبومدين كان يرفض استمرار العمل بالتشريع الاستعماري. وإلى هذا المجهود البيداغوجي الهام يضاف مجهود على مستوى الوظيف العمومي يرمي إلى جعل اللغة العربية وسيلة للعمل ونقل الأفكار والقوانين والأعلام. وقررت الجزائر العمل والإطلاع وتسيير الشؤون الإدارية بلغة يفهمها كل شعبها.

وقد جسدت هذا الحدث ورسمته سلسلة من المراسيم يمكننا أن نعتبرها تاريخية . وآخر مرسوم يرجع إلى 20 جانفي 1971 والدي ينص خصوصا على أن معرفة اللغة العربية بالنسبة للموظفين ومن حكمهم قد أصبحت إجبارية كما أن إجراءات هدا المرسوم مثل الذي قبله والمؤرخ في 26 أفريل 1968. تحت عدد 68-92 تشمل الأشخاص المتمتعين بالجنسية الجزائرية العاملين في المؤسسات العمومية، وكل وزارة وكل مؤسسة، وكل مصنع سار في هدا الطريق ونظم دروسا بهذا الشأن في الصحافة والنشر والإذاعة وخصوصا التلفزيون، كلهم ساهموا بفعالية في التعريف باللغة العربية، ولنأخذ مثالا صحيفة النصر بالشرق الجزائري التي كانت تصدر باللغة الفرنسية أصبحت تصدر باللغة الوطنية مند جانفي

---

[1] أحمد طالب الإبراهيمي : المرجع السابق , ص 196

[2] المرجع نفسه، ص 198.

[3] جمال بولطيور: "الوطن يقدم اعترافا لبومدين" مجلة الوحدة، العدد 497، 3-9 جانفي 1991، ص5.

1972 ،كما أن الصحيفة الوطنية الشعب ،قد أصبحت تسحب 40.000 نسخة مقابل 4.000 نسخة سنة 1969. والتلفزيون الجزائري من ناحيته يديع يوميا دروسا بالعربية للكبار[1]. وأخذ التعليم وديمقراطيته مجالات واسعة من اهتمامات الرئيس بومدين، وكل المجهودات المبذولة من اجل توفير المدرسة للجميع قد أعطيت ثمارها، ففي الموسم الدراسي 1971–1972 سجل تمدرس حوالي مليونين من الأطفال مقابل 777.630 في موسم 1962 –1963 وهكذا ففي نفس الوقت الذي ينجز فيه المبدأ القاضي بمنح كل طفل جزائري نفس الحظوظ المتساوية لأدراك المعرفة، تواصل بقية مستويات التعليم تقدما متفائلا بفتحها الأبواب للأطفال، أبناء الطبقات الشعبية الأكثر حرمانا. إن تحقيق العدالة المدرسية لا يهدف فقط إلى تعميم التعليم في المرحلة الابتدائية، ولكنه يهدف أيضا إلى تمكين كل طفل جزائري أن يتقدم إلى أقصى مستوى تسمح له به إمكانياته ومداركه حتى يأخذ مكانته اللائقة ضمن المجتمع. وهكذا فإن التطور المستمر والمضبوط للتعليم الابتدائي يرتبط في نفس الوقت ومنطقيا بتفتح مجال التعليم الثانوي الذي يشكل عقليا الخزينة العقلية لإطارات وتقنيي المستقبل الذي يحتاج إليهم اقتصادنا المتطور وتتحدث الأرقام عن ذلك ففي سنة 1962–1963 كان عدد التلاميذ الثانويين 53041، وارتفع إلى 225000 فـــــــي 1970–1971[2].

وتجدر الإشارة إلى أن قطاع التعليم كما سبق الذكر، كان يشكل أهمية كبرى للدولة الجزائرية حيث خصصت له 25% من الميزانية العامة وفي هذا المجال يقول بومدين[3]: «نحن مطالبون بإصلاح التعليم حتى يصبح هذا التعليم متماشيا مع متطلبات البلاد في جميع الميادين يتماشى مع فكر وسياسة الدولة» كما أن بومدين هو الذي كان وراء جعل بكالوريا التعليم الأصلي ذات معادلة دولية ككل الشهادات. [4]

لقد مست عملية التنمية التي اتخذها الرئيس كخط أساسي في جميع المستويات التعليم العالي، من خلال صدور قانون إصلاح التعليم سنة 1971، وكان على الجامعة الجزائرية أن تدمج في المجتمع الجزائري ولا تبقى كيانا غريبا وأن تسخر كأداة لتكوين إطارات جزائرية متشبعة بواقع البلاد، أي ملتزمة بالاختيار الاشتراكي لبناء المجتمع، وذات كفاءة عالية وناجعة من الناحية التقنية، ويفهم من هذا أن إصلاح التعليم جاء ليعيد النظر في المفهوم التقليدي البورجوازي للتعليم العالي وإحلال تنظيم ديمقراطي ذو محتوى تقدمي ينفتح على الواقع الوطني، ويساهم في تزويد مختلف القطاعات الإنتاجية الوطنية بالإطارات اللازمة بالعدد والنوعية المطلوبين، والمتتبع اليقظ لتطور الجامعة المركزية سنة 1971، سنة الإصلاح لغاية سنة 1976 وإلى 1977 أي بعد مرور 5 سنوات يلاحظ بكل تأكيد درجة من التقدم

---

[1] أحمد طالب الإبراهيمي : المرجع السابق , ص 199

[2] وزارة الإعلام والثقافة: عشر سنوات من الإنجازات 19 جوان 1965– 19 جوان 1975، المصدر السابق، ص 182.

[3] خطب الرئيس هواري بومدين 19 جوان 1970، المصدر السابق، ص 139.

[4] مولود قاسم نايت بلقاسم : جريدة الشعب، المرجع السابق، ص 24.

محسوسة على مستويات مختلفة فالتوسع على مستوى الجامعات، بدى من خلال رفع عددها إلى خمس جامعات إضافة إلى الفروع المبرمجة وكذلك الزيادة في المعاهد الكبرى خاصة في ميدان العلوم والصناعات. (1)

وابتدء من موسم 1970-1971 أصبحت المعاهد التكنولوجية للتربية البالغ عددها 21، مكان مدارس الترشيح القديمة، وزادت قدرتها على استقبال عشرات الآلاف من الطلبة من حملة شهادات البكالوريا سواء كانوا من تلامذة الثانويات أو الشبان الطموحين لتحسين مستوياتهم المعيشية والثقافية من المترشحين الأحرار الذين ارتفع عددهم بسرعة مذهلة منذ موسم 1973-1974. وارتفع عدد المعلمين والأساتذة في الأسرة الجامعية بألف أستاذ (2).

وتجدر الإشارة أنه منذ 1962، أنشأت جامعتان، إحداهما في وهران بعد تحويل ثكنة بها إلى جامعة، والثانية في قسنطينة(3). وفي نهاية السبعينات وأوائل الثمانينات ظهرت ثلاثون مدينة جامعية لتسيير دواليب الحكم وإدارة المؤسسات واستثمار الثروات التي يزخر بها باطن الأرض الجزائرية وسطحها. (4)

وجاء القضاء على الفوارق بين المتعلمين، إدراكا من المسؤولين الجزائريين بأن ديمقراطية المدرسة الحقيقية لا تتوقف عند فتح الباب الواسع في وجه الجميع وإنما توفير إمكانية الإدراك لدى الطفل، ووضع برنامج واسع يتطلب :

- إعطاء منح وكمية من الأدوات.
- زيادة عدد المطاعم المدرسية.

فارتفع عدد الحاصلين على المنح في التعليم الثانوي من 18000 في 1962 إلى 145000 في سنة 1972، وفي التعليم العالي إرتفع عدد الحاصلين على المنح إلى 12400 مقابل 1769 في سنة1963(5).

لم تهمل قضية محو الأمية رغم نسبتها العالية التي خلفها الاستعمار فإذا كان الحق في التعليم مطلبا دائما للشعب الجزائري، خلال مرحلة الاحتلال وحرب التحرير الوطني من 1954-1962، فالكفاح ضد الأمية كان منظما، يتخذ أشكالا مختلفة سواء كان ذلك داخل البلاد أو خارجها في الجبال والسجون وعلى الحدود في مخيمات اللاجئين ومراكز التدريب التابعة لجيش التحرير الوطني. وبعد الاستقلال أعرب الأميون من الكبار في أغلبيتهم – عن تعطشهم للمعرفة وعن رغبتهم في التخلص من حالة الإنسان الذي لا يعرف القراءة ولا الكتابة، واعتبروا التعليم إحدى الوسائل الحاسمة التي تضمن مشاركتهم الفعالة في

---

(1) كيف حال التعليم العالي: مجلة الجيش العدد154، جانفي 1977، ص 54.

(2) أحمد طالب الإبراهيمي : المرجع السابق، ص 203.

(3) وزارة الإعلام والثقافة: خطب الرئيس هواري بومدين 05 ماي 1972-19جوان 1973، ج5، المصدر السابق، ص 199.

(4) عبد الكريم بوصفصاف: معجم أعلام الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، ج1، المرجع السابق، ص 167.

(5) أحمد طالب الإبراهيمي: المرجع السابق، ص 205.

بناء مجتمع جديد – وفي إطار مرحلة المخطط الرباعي من 1970 إلى 1973– هناك ما يزيد عن مليون من الأشخاص من هذا النوع يجب تعليمهم، إن محو الأمية الجماهيري هو محو الأمية للجميع فقد أعطى لكل جزائري وسيلة للعمل وهي القراءة والكتابة والحساب، أما محو الأمية المهني والذي يختص باليد العاملة خاصة بالإنتاج فهو من مهمة المركز الوطني لمحو الأمية وهذا الأخير هو مؤسسة عمومية أنشأت بقرار 20 أوت 1964 ومنحت الشخصية المدنية والاستقلال المالي ووضعت تحت وصاية وزارة التعليم الابتدائي والثانوي، وهي تقوم بدور جهاز تقني مركزي لإعداد البرامج وتطبيقها، وتنسق وتراقب مختلف نشاطات محو الأمية، والمركز الوطني لمحو الأمية، الذي يساعده فنيون عالميون مندوبون من اليونسكو–في إطار برنامج الأمم المتحدة للتنمية– قد قام بالتجربة الأولى لمحو الأمية المهنية في الجزائر وهذه التجربة تهدف إلى :

- إعداد برنامج محو الأمية المهنية في الوسط الفلاحي والوسط الصناعي.
- إعداد الوسائل البيداغوجية الضرورية.
- ضمان تكوين القائمين بمحو الأمية.

ومن ناحية أخرى فإن وزارة التعليم الأصلي والشؤون الدينية تقوم بعمل لمحو الأمية في المساجد على مستوى التراب الوطني[1].

وكان الإعلام والثقافة محورا هاما لم يهمله الرئيس بومدين، فقبل 19 جوان1965 كان ميدان الإعلام والثقافة ينقصه تنظيم عقلاني ويفتقر إلى فكرة واضحة عن مفهومي الإعلام والثقافة، وكذلك إلى تنظيم وظائفي يسهل النشاط ويسمح الإحراز على النتائج ذات القيمة، وبعد 19 جوان كان من الضروري تحديد سياسة إعلامية وثقافية بالاعتماد على العمل الواعي والدراسة الدقيقة والتفكير، وكان من الواجب تنظيم وتخطيط تطور ركائز الإعلام والثقافة ومعروف أن كل جهاز ينهض بمهمة ولكن في مجتمع تعد فيه نسبة الأمية كبيرة – مثلما هو الحال في الجزائر – من الطبيعي أن تكون الوسائل السمعية البصرية وسائل منفصلة فيما يخص الإعلام والتكوين. وتشكل الإذاعة والتلفزة – بوجه خاص – سلاحا قويا لمقاومة التخلف وهي وسيلة لنشر الإعلام والثقافة[2]، والهدف من هاته الوسائل والمهام المرجوة منها كثيرة تتطلب القيام بعدة مهام منها:

- إلغاء التبعية في ميدان الإعلام لتقديم غذاء فكري وروحي يكون وطنيا أصيلا سواء في الشكل أو المضمون.
- جعل الإعلام والثقافة في متناول الجميع، إذ لجميع المواطنين ولكل المناطق الحق في الإعلام والثقافة لذا يجب تطبيق اللامركزية وهي نظام يضمن توازن وتطوير كل المناطق تطويرا منسجما، وتجدر

---

[1] أحمد طالب الإبراهيمي : المرجع السابق، ص 206.

[2] وزارة الإعلام والثقافة: خطب الرئيس هواري بومدين 05 ماي 1972–19جوان 1973، ج5، المصدر السابق، ص 239.

الإشارة إلى أن مصالح البرمجة فضلت إلى حد سنة 1973، توسيع شبكة التلفزة وتوحيدها وإعطاء الأولوية لتطوير الإذاعة.

- جعل الثقافة في خدمة الشعب وكذلك الإعلام، وقد حدد الرئيس بومدين في تصريح موجه إلى الصحفيين الوطنيين في ماي 1968 وظيفة أجهزة الإعلام المتمثلة في الأخبار والتبليغ والتكوين بقصد ترقية مجمل المواطنين خاصة من الناحية الثانية أما المهمة الثانية فهي المساهمة في التنمية الوطنية.
- و في هذا الإطار قامت بتقديم الشرح والتعليق حول المخططات التنمية والثورة الزراعية والتسيير الاشتراكي للمؤسسات.
- الاستثمارات والإنجازات في سنة 1970 تمت تغطية شمال البلاد عن طريق شبكة التلفزة الوطنية وتمكن 80 % من المواطنين من متابعة برامج التلفزة في 1975 وتمكنت التلفزة من التوسع للجنوب عبر نظام القمر الصناعي[1].

إذن فبفضل هاته الجهود أصبح الإعلام والثقافة مرتبطان أكثر من أي وقت مضى، فكان لازما إذا ومند البداية أن تتعهد الحكومة وتتكفل بوسائل النشر والتوزيع التي كانت في الماضي بين أيدي الاستعمار وخلال السنوات الأخيرة كرست الحكومة مجهوداتها لـــ:

- المحافظة واستثمار التراث الثقافي .
- الإنتاج الثقافي في الفنون والآداب، المسرح، الموسيقى، السينما... إلخ
- النشر الثقافي بما تنظمه من أسابيع ثقافية وإنشاء مراكز للثقافة والإعلام، وتنمية وسائل الاتصال بالجماهير، الإذاعة والتلفزيون اللذان هما في الجزائر وسيلتان ثقافيتان .

فغداة الاستقلال كان على الجزائر أن تواجه كل ما خلفه الاستعمار من آثار عميقة نتيجة لسياسة التجهيل، وعرفت كيف تحافظ وتقاوم كل ما يمس بحضارته وثقافتها[2]، إلى جانب الثورة الشاملة المخططة اهتمت السلطة أيما اهتمام بتخفيض صورة الفوارق الجهوية وذلك بتنفيذ البرامج الخاصة في الولايات المعدمة، قصد النهوض بها اقتصاديا واجتماعيا ومنذ 1965 أعلن رئيس مجلس الثورة عن عزم الحكومة على أن لا تكون هناك جزائر غنية ومتطورة في المدن وأخرى فقيرة في الأرياف .

إن حب العدالة الذي يحدو سياسة الجزائر الاشتراكية يتطلب توزيعا عادلا للمدخولات ورفاهية الجميع كما يقول بومدين[3]:"إن الاشتراكية التي نبتغيها هي تلك التي تحقق المساواة والعدالة بين جميع المواطنين".

لقد كان بومدين يحرص على أن يكون المستفيد الأول من التنمية الطبقات المحرومة وفي كل جهات الوطن، وبدأت الفكرة ببرنامج الجنوب ورقلة في 1966.

---

[1] أحمد طالب الإبراهيمي: المرجع السابق، ص ص181، 180

[2] المرجع نفسه، ص214

[3] بلعيد عبد السلام :" كل الولايات تستفيد من الإستقلال"، مجلة الشعب، المرجع السابق، ص13.

ولقد حظيت سبع ولايات جزائرية ببرنامج التنمية الخاص وهي ولايات :

- الواحات 1966 –300 مليون دج
- الأوراس 1968 – 400 مليون دج
- القبائل 1968 – 550 مليون دج
- التيطري 1969 – مليار دج
- سطيف 1970 – مليار دج
- تلمسان 1970 – مليار دج
- سعيدة 1976 – مليار دج

هذا فضلا عن المخططات مثل المخطط الرباعي الأول (1970– 1973) والمخطط الرباعي الثاني (1974 – 1977) الذي يهدف إلى الشروع في إنجاز الأهداف الكبرى للتنمية الوطنية وذلك بعد أن تم وضع أرضية متينة وأسس صحيحة بفضل إنجازات المخطط الثلاثي (1967 –1969) ذلك أن أهداف كل هذه المخططات التنموية والبرامج الخاصة تكمن في تحقيق تنمية شاملة في جميع المجالات الفلاحية والصناعية والثقافية وكما قال هواري بومدين[1]: "حتى لا يكون هناك فرق بين الشمال والجنوب ولابين الشرق والغرب".

وفي حقل الثقافة أيضا عملت الجزائر على التقريب بين العالم العربي والقارة السمراء من خلال المهرجان الثقافي الإفريقي الضخم الذي أقامته على أراضيها وساهم فيه سويا عرب وأفارقة من ممثلي الآداب والموسيقى والرقص والرسم والنحت... إلخ، كما استطاعت اعتمادا على مجهوداتها وعلى التضامن العربي الإفريقي، أن تجعل اللغة العربية لغة تداول وعمل في كل الهيئات التابعة للأمم المتحدة[2].

وكان للجانب الاجتماعي حيز كبير في انشغالات الرئيس بومدين فقد عني بتعمير البلاد وتثقيف الشعب، حتى شاع القول أن نسبة 50 % من الميزانية كانت تنفق في البناء، فصينت في عهده الطرق القديمة التي خلفها الاستعمار الفرنسي، وشقت طرق جديدة متجهة نحو الصحراء وطرق أخرى تربط الصحراء بأقطار إفريقيا السوداء، كطريق الوحدة الإفريقية ، وشيدت المساكن التي تتوفر فيها شروط الصحة، ووضعت خطة لبناء 1000 قرية اشتراكية مع 1000 مسجد للصلاة وكل المرافق العصرية، ووصل تيار الكهرباء إلى القرى النائية بأوعر الجبال وأقصى المناطق النائية[3].

---

[1] ب الصديق : برنامج التوازن الجهوي، جريدة النصر، ع 2186، المرجع السابق، ص 11.

[2] دراسات وبحوث الملتقى الأول الوطني حول تطور الدبلوماسية: الدبلوماسية الجزائرية من 830 – 1962، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 54، ص 49 .

[3] عبد الكريم بوصفصاف : معجم أعلام الجزائريين الفرنسي التاسع عشر والعشرين، ج1، المرجع السابق، ص 167.

إن الثورة الثقافية التي نادى بها هواري بومدين وطبقها على أرض الواقع عمدت أيضا إلى مقاومة السلوك السلبي، وكل مظاهر الانحراف التي تضر بالمصلحة العامة كالأنانية، والتهافت على المادة والوصولية والتفريط بالمصلحة وعدم الانضباط وعدم الشعور بالمسؤولية ويجب على المواطن أن يعمل على احترام كل من يعمل بإخلاص لقضية الشعب، ويتجرد من الأغراض المادية ويرفض المساومة في الحقوق بالنزاهة الكاملة فيما يتعلق بالأملاك العامة، كما عملت الثورة الثقافية على القضاء على الآفات الاجتماعية، خاصة الأفكار المناهضة للثورة والعمل على ترقية المرأة لأنه مطلب تستلزمه روح العدالة والإنصاف ومنطق التقدم ومقتضيات الديمقراطية والتنمية دون المساس بحريتها التي تحاول بعض الذهنيات الحط من قيمتها والعمل على حفظ حقوقها كوضع حد لانتزاع الأطفال من أمهاتهم دون مبرر شرعي. والطلاق دون سبب الذي لا يضمن للزوجة المطلقة أي منحة شرعية ووضع حد كذلك للعنف والعدوان الذي تتعرض إليه النساء لأن المرأة عنصر مهم في المجتمع وركيزة بارزة لا يستغنى عليها في بناء الدولة الجزائرية[1].

هكذا إذن كانت الثورة الثقافية التي نادى بها هواري بومدين وجسدها بمنجزات عظيمة تشهد عليه في ارض الواقع حيث وفر سبل العلم والمعرفة للشباب وجسد من خلال مواقفه الخالدة. الأصالة الثورية التي كانت نابعة من شعب عريق لم يعرف في حياته سوى الكفاح والنضال المستميتين من أجل إرساء كلمة الحق وسبل العدالة والحرية دون المساس بكرامة الغير[2].

فكان بذلك الشمعة التي تحترق لتضيء طريق المعرفة[3]. وبالعودة إلى مواثيق الثورة نجد أن الثقافة العربية الإسلامية حجر الزاوية في بناء الشخصية الوطنية وعصبها الرئيس وهي الامتداد الطبيعي للثقافة العربية الإسلامية، عبر قرون طويلة من الزمان على الرغم من الظروف القاسية التي مر بها الشعب الجزائري. فقد ظل محافظا على المقوم الأساس وعلى عاداته وتقاليده وتراثه متأثرا بثقافات غيره ومؤثرا، وإنفراد بشخصية وطنية مميزة دعامتها العربية لسانا والإسلام روحا والاشتراكية منهجا[4].

---

(1) أحمد طالب الإبراهيمي: المرجع السابق، ص ص 300.299

(2) كمال بوطارن : مواقف رجل وذاكرة شعب، مجلة السلام ،المرجع السابق، ص 26.

(3) عبد الله المباركية : من معركة التحرير إلى معركة البناء، مجلة السام، المرجع السابق، ص 15.

(4) محمد وهاب بن يحي : " الثقافة بين الأصالة والتجديد"، مجلة المجاهد العدد 1307، 23 أوت 1985، ص 34.

خـــاتمـــة البحث

الخاتمة:

لا يختلف اثنان في أن مرحلة حكم الراحل هواري بو مدين هي مرحلة إعادة بناء الجزائر، والبناء في الحقيقة هو أصعب مرحلة في تاريخ الشعوب، ناهيك وأن المجتمع الجزائري خرج منتصرا من حرب ضروس دامت قرنا ونيفا من الزمن.

لقد جاءت به الأقدار في وقت حرج وصعب جدا بالنسبة للجزائر، التي كانت تجتاز مفترق الطرق، وتنتقل من مرحلة الاحتلال إلى مرحلة الاستقلال والبناء والتشييد.

وقد حاول الرئيس بو مدين تصحيح مسيرة الثورة وإصلاح ما يمكن إصلاحه من مخلفات الاستعمار، وخطط لجعل جزائر الثورة تحتل المكانة المرموقة بين الأمم.

كما حاول أن تسود العزة والحرية والكرامة في كل ربوع هذا الوطن، وكافح وكابد في سبيل تحقيق ذلك بكل ما أوتي من قوة، فوهب نفسه لخدمة قضايا شعبه وبلده حتى يجعله مهيب الجانب المسموع الكلمة، يعيش حياة الرفاهية والازدهار والأمان والمساواة.

انتقل إلى جوار ربه ولم يورث حكما لأحد من أقربائه ولا ملكهم عقارا ثابتا أو منقولا بل ولم يترك في حسابه آنذاك سوى سبعة آلاف دينار جزائري.

أحبه الصديق والعدو وابدوا له احتراما مشهودا، وصفه البعض بالرجل المعجزة و الرجل الغامض لكونه كان كتوما فضلا عن أنه لم يكن كالكتاب المفتوح وإنما كان لا يبوح إلا بالقليل مما يكنه صدره، ومن دون شك أن هناك أسرارا كثيرة خاصة وعامة دفنت معه.

ومن خلال ما سبق عرضه وتحليله في الفصول الأربعة السابقة من هذه الرسالة يمكن استخلاص النتائج الآتية:

<u>أولا:</u> بومدين الظاهرة: هذا المثقف الجزائري الذي نبع من أعماق الريف الجزائري وامتزج في القاعدة مع الحركة الثورية في الوطن والمهجر وظل بلا انقطاع يتصاعد مع الثورة وتتصاعد به من مجرد جندي بسيط، إلى قائد ولاية، إلى مؤسس لجيش التحرير، إلى القوة المحركة الرئيسة للأحداث قبيل الاستقلال، إلى وزير الدفاع، إلى رئيس الدولة، وفي كل الأحوال بقي في جوهره المناضل الثوري الشجاع المتواضع، ابن الفاتح من نوفمبر الذي يحصن حياته العامة والخاصة ضد مغريات السلطة في بلد نام يملك ثروة بترولية هائلة.

<u>ثانيا:</u> إن السمة الرئيسة في بومدين أنه مناضل بكل معنى الكلمة، إذا اتفق بوضوح، وإذا اختلف أيضا بوضوح، وفي كل الأحوال يجتهد دائما في التمييز بين العوامل الذاتية والعوامل الموضوعية برحابة صدر وتواضع ثوري.

ثالثا: تحول من رجل عسكري إلى رجل سياسي منظر في فترة قياسية.

رابعا: تركيز بومدين بصورة ملحوظة ومكثفة على الفلاح الجزائري الفقير والمعدم، باعتباره أعظم مخزون اجتماعي للقوى الثورية في الواقع الجزائري، سواء في مرحلة حرب التحرير أو في مرحلة ثورة البناء والتشييد، كان ذو آفاق اشتراكية وذلك بعد تلقيح هذا المخزون الاجتماعي بروح الكفاح المسلح والفكر وليس مجرد الإصلاح الزراعي منذ إنشائه لقرية المجاهد على الحدود التونسية في الخمسينات خلال الصدام المسلح مع الاستعمار الفرنسي حتى بناء قرية "عين نحالة" أولى القرى الاشتراكية في الثورة الزراعية في السبعينات خلال الصدام مع الامبريالية العالمية وقوى الاقطاعية والبورجوازية الطفيليين، بعد انتصار الثورة وقيام جمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية .

ومن الواضح أن بومدين قد توصل من خلال ممارساته العملية ودراساته المقارنة لثورات العالم الثالث، إلى قناعة بأن "نقطة التفجير الثوري" في العالم الثالث النامي تنبع أساسا من عملية الإخصاب الواعي بين الفلاحين المعدمين وبين المثقفين الثوريين وذلك مقابل نقطة التفجير الثوري" في العالم الصناعي المتقدم التي تتم بالإخصاب المتولد من تفاعل المثقفين الثوريين مع الطبقة العاملة (البروليتاريا).

خامسا: لقد كان مشروع المجتمع الجزائري في تصورات بومدين يقوم على الجمع بين الإسلام التقدمي والاشتراكية العلمية .

سادسا: المضي على أساس خطة مدروسة في بناء الجزائر بناء اشتراكيا حقيقيا وتطوير الاقتصاد الوطني وتنميته باستمرار زراعيا وصناعيا .

سابعا: اعتبار الجماهير الشعبية هي حاضنة ثورة البناء والتشييد كما كانت حاضنة ثورة التحرير من ربقة المحتلين الأجانب.

ثامنا: كان بومدين يعتبر الجزائر بلدا ناميا لا بلدا متخلفا، لأنها تمتلك مجموعة معتبرة من الإطارات الفنية الوظيفية وإن كانت غير كافية ،و انها كانت بحاجة إلى المتعاونين الأجانب نظرا لقلة الإطارات الجزائرية ،بيد انه لا يمكن بناء دولة جزائرية وطنية ثورية على الإطلاق بإطارات أجنبية محضة .

تاسعا: نشر اللغة العربية وإعطاؤها المكانة المرموقة في الدولة الجزائرية المعاصرة .

عاشرا: العدالة الاجتماعية مبدأ لا رجعة فيه، إذ لا بقاء للتمييز الطبقي ولا للبورجوازية الطفيلية على حساب الجماهير .

إحدى عشر: المساواة بين الجنسين، الرجل والمرأة أمام القانون وفي الواجبات والحقوق الوطنية، كل حسب كفاءته وقدراته الفكرية والبيولوجية .

اثني عشر: تحرر المجتمع الجزائري من رواسب الماضي الاستعماري بكفاءات أبنائه لا بتحكم الإطارات الأجنبية فيه.

<u>ثلاثة عشر</u>: ترقية المجتمع الجزائري ترقية كاملة وشاملة تضم الفلاحين والعمال والطلبة وكل أبناء الوطن.

<u>أربعة عشر</u>: تأميم الممتلكات العقارية (الأراضي) من أصحاب الاقطاعات الكبرى، وإعادة توزيعها على الفلاحين طبقا لمبدأ "الأرض لمن يخدمها".

رحل الرجل وبقيت المعالم المشيدة التي لا تمجده في نظري كرئيس فحسب وإنما لتشهد عليه انه ابن الجزائر عاش من اجلها ولأجل بنائها وتشييدها، من أجل تقدمها وازدهارها، من أجل قوتها وعصرنتها، مات وميراثه حب واعتراف بالجميل من كل من عايش تلك المرحلة التي كلما ذكرت الجزائر وقتها في الخارج، إلا وذكر اسم بومدين معها، ارتبط بها وارتبطت به وكان رباطا متينا، كلما امتدت إليه الأيادي ازداد متانة.

والحق أن المجتمع الجزائري قد عرف في مرحلة بومدين بروز كل المعالم الحضارية وهو يستعد للدخول في مصاف الدول المصنعة الكبرى في العالم مع نهاية عقد الثمانينات.

إن المتتبع لحركية المجتمع الجزائري في المرحلة الواقعة بين 1965 – 1978 يجد كل مقومات الحضارة والتقدم تنبعث يوما بعد يوم من مختلف القطاعات الواسعة:

على الصعيد السياسي أنتقل الرجل من سياسة مجلس الثورة إلى سياسة الميثاق الوطني والدستوري وانتخابات المجالس الشعبية وانتخاب الرئيس.

حقا لقد كان ذلك كله في إطار الحزب الواحد ولكنه حزب فسح المجال في مختلف الحساسيات وأعطى مساحة داخلية معينة للرأي والرأي الآخر وللمعارضة داخل هياكل الحزب المختلفة.

وعلى المستوى الاقتصادي خرج المواطن الجزائري من الحياة البائسة المتمثلة في البطالة والفقر المدقع والعيش على صدقات البلدان الشقيقة والصديقة وانتقل ذلك الجزائري الذي لم يكن يعرف في حياته إلا نظام الخماسة في الأرياف والأعمال الشاقة في المدن، إلى حياة المصانع وورشات التكوين والتعامل مع الآلات الحديثة فأصبحت الجزائر من شرقها إلى غربها ومن شمالها إلى جنوبها تعج بمعامل الحديد والفولاذ ومصانع الجرارات والشاحنات والحافلات والثلاجات والشاشات، بل وحتى صناعة الدراجات الهوائية والنارية وصناعة الأسلحة والذخيرة الحية في أماكن عديدة من الوطن ولعل أكبر إنجاز تحقق على الأرض في تلك المرحلة الزاهية مصنع الحديد والصلب بعنابة ومصنع تكرير النفط بأرزيو وسكيكدة، ومد الغاز الطبيعي من الصحراء إلى كافة ولايات الوطن.

وفي الميدان الاجتماعي انتقل الفلاح الجزائري البائس زمن الاستعمار من أكواخ الطين والديس والقصدير إلى مساكن عصرية في قرى اشتراكية عصرية تتوفر على كل مرافق الحياة الضرورية كالمساجد والمستوصف والبريد والفرع البلدي والطرق المعبدة والكهرباء.

وفي مقدمة هذه المرافق كلها المدرسة والملعب وسوق الفلاح الذي كان يقدم سلعة للمواطنين بأسعار زهيدة لا تكاد تقارن بأسعار المؤسسات التجارية الأخرى، ترى أي بلد من البلدان النامية أستطاع أن يصل إلى هذه المستوى الاجتماعي الراقي في ظرف قياسي لا يزيد عن ثلاثة عشرة عاما ؟ أما في المجال الثقافي: فقد انفجرت نهضة أدبية وعلمية وفنية لم يسبق لها مثيل تميزت بالإبداع العلمي والالتزام بخط الثورة التي ترمي إلى تكوين مجتمع متميز يجمع بين الأصالة والمعاصرة في مضمار الهياكل بنية المدارس الابتدائية والتكميلية والثانوية والمعاهد العليا والجامعات الكبرى، وكان في طليعة هذه المؤسسات التربوية المدرسة الأساسية التي تعد جوهر العقد الذهبي في مسيرة الثورة.

من هذه المدارس والمعاهد والجامعات بدأت تتخرج الإطارات العربية أو المزدوجة أو بلغات ثلاث وبدأت عملية التعريب تأتي أكلها من الصحافة إلى الإذاعة المسموعة إلى الإذاعة المرئية إلى الإدارة وإلى الشارع والمحيط.

هذا من جهة ومن جهة أخرى قد بدأت تصدر الكتب العلمية والأدبية والدوريات ذات المستوى العلمي الرفيع كالأصالة والثقافة والمجاهد الأسبوعي ومجلة الجيش ومجلة أول نوفمبر وجريدة الثورة الإفريقية ونحو ذلك إلى آخره....

علنا بهذا الجهد نكون قد أنرنا صفحة من صفحات العمل النافع، لرجل مهما كانت أخطاؤه -سبحان الذي لا يخطئ- ويبقى بومدين ابنا من أبناء الجزائر الذين عملوا بكل إخلاص من أجل رقيها وازدهارها، وجعل من الإفتخار بها وبشعبها وبثورتها وساما تقلده.

بيبليوغرافيـــة البحـــث

بيبليوغرافيـــــة البحـــــث

أولا: المصـــــادر

أ – باللغة العربية:

*** الوثائـــــق:**

- جبهة التحرير الوطني: دستور 1976، المعهد التربوي الوطني، الجزائر: 1976.
- جبهة التحرير الوطني: الميثاق الوطني 1976، المعهد التربوي الوطني، الجزائر: 1976.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 36، المطبعة الرسمية الجزائرية، 06 ماي 1966.
- المحافظة الوطنية للإحصاء.
- نداء أول نوفمبر 1954: النصوص الأساسية لثورة نوفمبر 1954، منشورات ANEP.
- وزارة الإعلام والثقافة: خطب الرئيس بومدين 19 جوان 1965،19 جوان 1970،ج 1، دار البعث، قسنطينة، 1970.
- وزارة الإعلام والثقافة، خطب الرئيس بومدين 19 جوان 1965-19 جوان 1970،ج 3، إدارة الوثائق والمنشورات، الجزائر.
- وزارة الإعلام والثقافة، خطب الرئيس بومدين 05 ماي 1972-19 جوان 1973،ج 5، إدارة الوثائق والمنشورات، الجزائر.
- وزارة الإعلام والثقافة، خطب الرئيس بومدين 02 جويلية 1973، 03 ديسمبر 1973، ج 5.إدارة الوثائق والمنشورات، الجزائر.
- وزارة الإعلام والثقافة، عشر سنوات من الإنجازات 19 جوان 1965-19 جوان 1975، الجزائر: 1975.
- وزارة المجاهدين، مداخلات وخطب، ط2، منشورات وزارة المجاهدين 2000.

*** الكتـــــب:**

- أجيرون شارل روبير: تاريخ الجزائر المعاصرة، ترجمة: عيسى العصفور،ط1، منشورات عويدات، بيروت، باريس: 1982.
- الإبراهيمي محمد البشير: آثار الإمام البشير الإبراهيمي، جمع وتقديم أحمد طالب الإبراهيمي، ج3، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت: 1997.
- الخولي لطفي: عن الثورة في الثورة وبالثورة، حوار مع بومدين، منشورات التجمع الجزائري البومديني الإسلامي، مطبعة دار الهدى، الجزائر: دون تاريخ.
- شيروف محمد الصالح: هواري بومدين رحلة أمل وإغتيال حلم،دار الهدى، عين مليلة، الجزائر: دون تاريخ.

- الصديق محمد الصالح: أيام خالدة في حياة الجزائر، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر: 1999.
- عباس فرحات: حرب الجزائر وثورتها، ليل الاستعمار، ترجمة أبوبكر رحال،مطبعة فضالة المحمدية،دون تاريخ.
- كافي علي: مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946-1962، دار الطباعة القصبة للنشر، الجزائر: 1999.
- المدني أحمد توفيق: كتاب الجزائر، دار المعارف، القاهرة: 1963.
- مهساس أحمد: الحركة الوطنية الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة،ترجمة: الحاج مسعود ومحمد عبس، منشورات الذكرى الأربعين للإستقلال، القصبة، الجزائر: 2002.

ب- المصادر باللغة الفرنسية:

الوثائق:

- REPUBLIQUE ALGERIENNE : JOURNAL OFFICIEL: N°12. imprimerie officielle, Alger : 07 septembre 1962.
- REPUBLIQUE ALGERIENNE : JOURNAL OFFICIEL: N°01. imprimerie officielle, Alger : 26 octobre 1962.
- REPUBLIQUE ALGERIENNE : JOURNAL OFFICIEL: N°121. imprimerie officielle, Alger : 29 mars 1963.

الكتب:

- BALTA PAUL : La stratégie de Boumediene , La bibliothèque Arabe Sindibad, paris : 1978.
- EGRETEAUT MARCEL, Réalité de la nation algérienne, Éditons social, paris : 1957.
- NOUSHI ANDRE : La naissance du nationalisme algérienne 1914-1954, Edition de minuit , paris : 1962.

ثانيا: المراجـــــع

أ - باللغة العربية:

- الإبراهيمي أحمد طالب: الثورة الجزائرية وقائع وأبعاد، الذكرى العاشرة للإستقلال، وزارة الإعلام والثقافة 1972.
- أجريتو مارسيل: الوطن العربي، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة: 1959.
- الأزرق مغنية: نشوء الطبقات في الجزائر، دراسة في الإستعمار والتغيير الإجتماعي والسياسي، ترجمة: سمير كرم، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، لبنان: 1980.
- بن أشنهو عبد اللطيف: التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط 1962-1980، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر: 1982.
- بن قفة خالد عمر: إغتيال بومدين الوهم... والحقيقة، دار الغد العربي، العباسية، القاهرة: 1996.

- بو الشعير السعيد: النظام السياسي الجزائري، ط2، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر 1993.
- بوحوش عمار : التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، ط1، دار الغرب الاسلامي، بيروت : 1997.
- بوصفصاف عبد الكريم وآخرون: كتاب القيم الفكرية والإنسانية في الثورة التحريرية الجزائرية(1954-1987)،مشروع المجتمع في تصورات النخبة السياسية الجزائرية المعاصرة، ج2،ط1، منشورات مخبر الدراسات التاريخية والفلسفية، جامعة قسنطينة : مارس 2008.
- تابليت علي : من جرائم فرنسا في الجزائر، مذابح 08 ماي 45 وتمهيد ثورة أول نوفمبر 1954 الثورة الجزائرية أحداث وتأملات، إنتاج جمعية أول نوفمبر، مطابع عمار قرفي، باتنة : 1994.
- تركي رابح : التعليم القومي والشخصية الجزائرية (1931-1956)، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1981.
- الجوهري سيدي عبد الرزاق: الجزائر بلد المليون شهيد،، دار الطلبة العرب، بيروت: 1969.
- الخالدي سهيل: الثورة الزراعية في الجزائر، اتحاد الكتاب والصحافيين الفلسطنيين، دار العودة، بيروت.
- الزبيري محمد العربي: الثورة الجزائرية في عامها الأول، ط1، دار البعث للطباعة والنشر، قسنطينة: 1984.
- زغدود علي: المؤسسات الإشتراكية ذات الطابع الإقتصادي في الجزائر،المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع والمؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر: بلا تاريخ.
- ستورا بن يامين : مصالي الحاج رائد الوطنية الجزائرية 1898-1974، ترجمة : صادق عماري ومصطفى ماضي، دار القصبة للنشر، الجزائر : 1989.
- ستهم الحافظ : التحولات في الريف الجزائري منذ الاستقلال : ترجمة: مروان القنواني، ديوان المطبوعات الجامعية : بلا تاريخ .
- سعد الله أبو القاسم: الحركة الوطنية الجزائرية 1930-1945، ج3، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، مطبعة الجبلاوي: 1975.
- السويدي محمد: التسيير الذاتي في التجربة الجزائرية وفي التجارب العالمية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1986.
- شريط الأمين : التعددية الحزبية في تجربة الحركة الوطنية(1919 - 1962)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر: 1998 .
- شريط عبد الله والميلي محمد: الجزائر في مرآة التاريخ، ط1، مكتبة البعث، قسنطينة : 1965 .
- طلاس مصطفى والعسلي بسام: الثورة الجزائرية، دار الطليعة، طلاس للدراسات والترجمة، دمشق، سوريا: 1984.

- العلوي محمد الطيب : مظاهر المقاومة الجزائرية من عام 1830 حتى ثورة نوفمبر 1954، دار البعث للطباعة والنشر، قسنطينة، الجزائر : 1985.
- العمامرة سعد بن البشير: هواري بومدين الرئيس القائد 1932–1978، ط1، قصر الكتاب، البليدة: 1971.
- عميمور محي الدين: أيام مع الرئيس هواري بومدين وذكريات أخرى، ج3 موفم للنشر والتوزيع، الجزائر2000.
- فركوس صالح : المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفينيقيين الى خروج الفرنسيين (814قم 1962)، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر : 2003 .
- قداش محفوظ والجيلالي صاري : المقاومة السياسية 1900–1954، الطريق الاصلاحي والطريق الثوري، ترجمة : عبد القادر بن حراث، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1987.
- قليل عمار: ملحمة الجزائر الجديدة، ج1، ط1، دار البعث، الجزائر: 1991.
- قنان جمال: قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإعلام، الجزائر: 1994.
- لونيسي رابح: الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين، دار المعرفة، الجزائر: 1999
- محمد بدر عبد المنعم: إشتراكيتنا العربية، الموقع، المنبع، القيمة، الحقائق، الوسائل، الأمل، دار الكتب الجامعية، الإسكندرية: 1968.
- المدني أحمد توفيق: هذه هي الجزائر، مؤسسة الإمام الشيخ عبد الحميد بن باديس، الجزائر: 2008، ص 25.
- مصالي رشيد: هواري بومدين الرجل اللغز،ترجمة: فاطمة الزهراء قشي، محمد الخضر الصبيحي، دار الهدى عين مليلة، الجزائر: دون تاريخ.
- مطمر محمد العيد: هواري بومدين رجل القيادة الجماعية، دار الطليعة الهدى، عين مليلة، الجزائر: 2000.
- هلال عمار: أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصر (1830–1962)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1995 .

ب- المراجع باللغة الفرنسية:

- KHALFA MAMERI : Citation des président Boumediene, 4eme édition , éditions KARIM MAMERI , Alger : 1993
- KHALFA MAMERI : Orientation politique de l'Algérie analyse des discours du président Boumediene 1965-1970 , 2eme édition impression révolution Africaine, Alger : 1978.
- Moine André : Ma guerre d'Algérie, éditions sociales, paris : 1979.

ثالثـــا الدوريـــــات :

أ- المجـــلات:

- الرئيس هواري بومدين التربية والتعليم، مجلة أصدرتها جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، دار الهدى للطباعة والنشر، عين مليلة : 2004 .
- رسالة الأطلس : العدد 128 (مارس 1997).
- مجلة الأيام : العدد 20-21 (ديسمبر 2001)
- مجلة الثقافة، تصدرها وزارة المعارف، القاهرة، العدد 85 (1985)
- مجلة الحوار الفكري : العدد 08 أصدرها مخبر الدراسات التاريخية والفلسفية، قسنطينة : 2006
- مجلة الجيش : العدد 94 (جانفي 1972).
  العدد 214 (جانفي 1982).
  العدد 331 .
- مجلة السلام: العدد 46 (28-29 ديسمبر 1990).
- مجلة الفجر : العدد 90.
- مجلة المصادر : العدد 1 (1990).

ب- الجرائـــد:

- جريدة الشعب : العدد 8440(28 - 29 ديسمبر 1990).
- جريدة النصر : العدد 2186 (29 ديسمبر 1978).
  العدد 5322 (28-29 ديسمبر 1990) .
- الخبر الأسبوعي: العدد 15 (من 16-22 جوان 1999).
- المجاهد الأسبوعي : العدد 603 (12 مارس 1972).
  العدد 1307 (23 أوت 1985).
  العدد 1316 (25 أكتوبر 1985).
  العدد 1325 (27 ديسمبر 1985).
  العدد 1348 (06 جوان 1986).

رابعا: الرسائل الجامعية:

- بن مرسلي أحمد: مفهوم الاشتراكية في التجربة التنموية الجزائرية، دراسة تحليلية لخطب الرئيس بومدين 1965-1978، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر: جوان 1994.

خامسا: المعاجـــــم:

- بوصفصاف عبد الكريم وآخرون : معجم أعلام الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، ج1، مخبر الدراسات التاريخية والفلسفية، جامعة منتوري قسنطينة : 2002 .
- بوصفصاف عبد الكريم وآخرون، معجم أعلام الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، ج2،دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة 2004.
- الكيالي عبد الوهاب : الموسوعة السياسية، ج2، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بلا تاريخ .
- نويهض عادل : معجم أعلام الجزائر من صدر الإسلام حتى العصر الحديث، ط2، مؤسسة نويهض الثقافية للتأليف والترجمة والنشر، بيروت : 1980.

سادسا: الملتقيـــــات:

- الإتحاد العام للعمال الجزائريين: هواري بومدين سنبقى ثوريين، النشرة الفدرالية: 1980.
- دراسات وبحوث الملتقى الأول الوطني حول تطور الديبلوماسية الجزائرية من 1830-1962، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954.

ملاحـــق البحـــث

الملحق رقم 01



Carte d'Identité Militaire

No. 000 5

Boumediene

Algérienne

Chef de l'Etat-major-Ouest

Algérien

Colonel

1er Février

Le Titulaire

Responsable

بطاقة تعريف عسكرية

رقم ٠٠٠٥

بومدين

مكان الازدياد الجزائر

جزائري

رئيس القيادة العسكرية للقطاع الغربي الجزائري

صاغ ثاني

أول نبراير سنة ١٩٥٦

صاحب البطاقة

Boumediene

نسخة من بطاقة التعريف العسكرية للراحل هواري بومدين

الملحق رقم 02



محمد بوخروبة طالب بالقاهرة

الملحق رقم 03

نسخة من الرسالة التي وجهها محمد بوخروبة (هواري بومدين) إلى والده إبراهيم بوخروبة بتاريخ 24 مارس 1952.



بتاريخ 24 مارس 1952.

يوم الاثنين 24 مارس سنة 1952

حضرة أبينا العزيز بوخروبة إبراهيم السلام

عليك من ابنك بوخروبة محمد سلاما تاما

ورحمة الله وبركاته. أما بعد فيا أبي [illegible] عن أحوالي

فإني أقول لك الحمد لله بخير ودائما في العذاب الأكبر لأن الشيء الذي

عندنا أنسانا بعد بلدنا، وأخبرك على شأن الدراهم فإني

لما أتاني الجواب من عند شريف الصديق يقول لي إني

بعثت لك عشرة آلاف [illegible] بعثت لك الشهادة

مع ابنه من قبل والسلام عليك وعلى أخوالك البهية وكثير السلام

إلى العلي عمي الطيب وإلى عبد الله وأبي الحاج الجليل

وإلى أخي [illegible] واستغفر لكم أجركم بما قضى الله وكذلك عمي

[illegible] والسلام على الأحباب والأصحاب وإلى الجميع

[illegible] وإلى كل من يسأل علينا والسلام وعليك

يرجى الجواب [illegible] بخير [illegible]

[illegible] وكذلك [illegible]

سعد بن البشير العمامرة: المرجع السابق، ص ص 20-21.

جاء فيها "بسم الله الرحمن الرحيم" والصلاة والسلام على سيد المرسلين.

يوم الاثنين 24 مارس 1952

حضرة أبينا العزيز بوخروبة إبراهيم، السلام عليك من ابنك بوخروبة محمد سلاما تاما ورحمة الله وبركاته أما بعد :

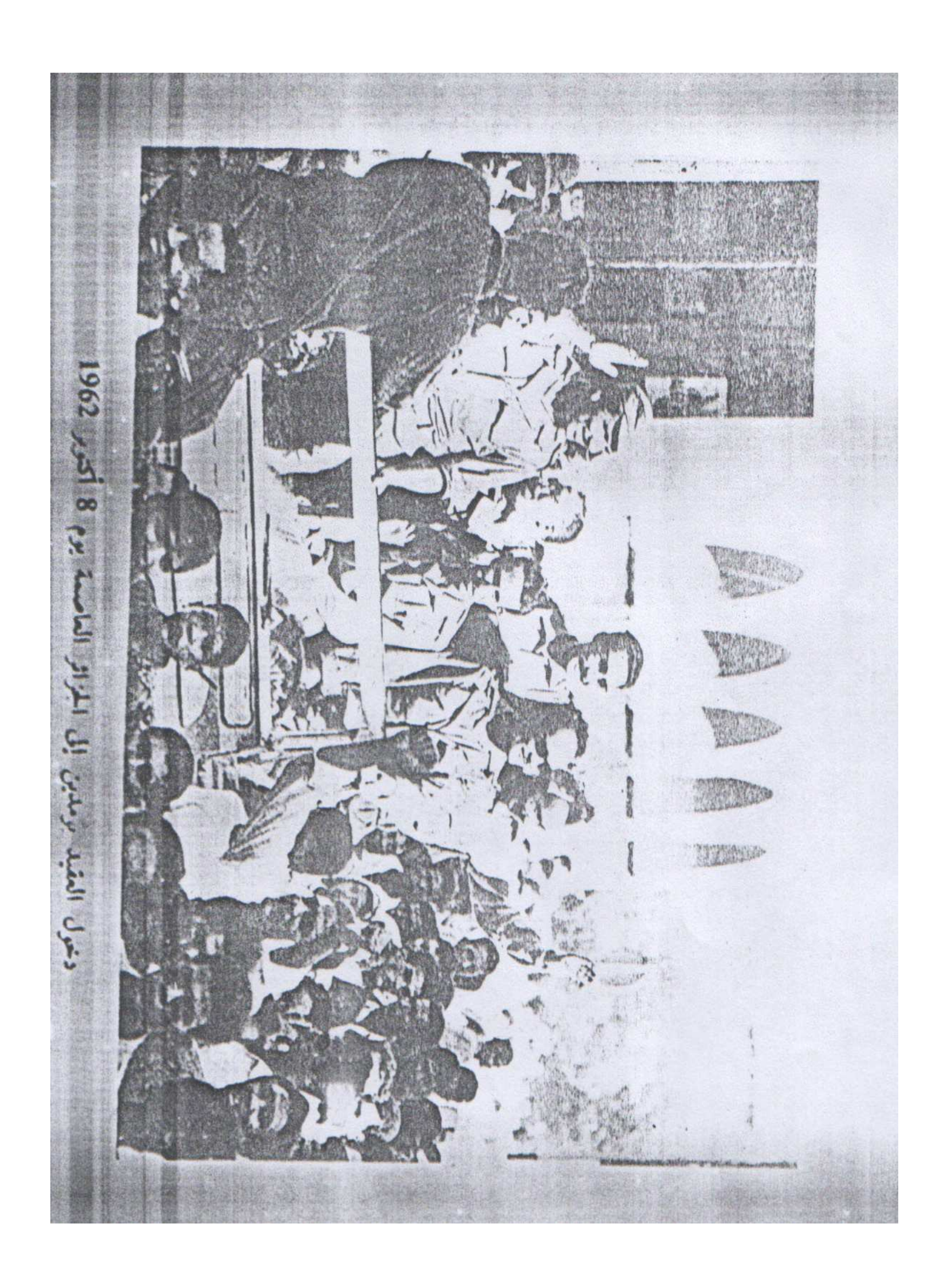
فيا أيها الأب أخبرك عن أحوالي فاني أقول دائما بخير ولو في العذاب الأكبر لأن الشيء الذي كنت أتمناه فقد بلغته وأخبرك على شأن الدراهم فاني قد أتاني جواب من عند شيروف الحسين يقول راني بعثت لك عشرة آلاف فرنك لأني كنت بعثت له الشهادة مع ابنه من قبل، والسلام عليك وعلى أحوالك البهية وكثير السؤال على عمي الطيب وأخي عبد الله وأمي الحرة الجليلة، والى أهلي كافة. واعظم الله أجركم فيما قضى الله وكذلك عمي محمد بن العربي والسلام على الأحباب، والى الفاملية كافة والى كل من يسأل علينا والسلام وعليك برد الجواب عزما عجيلا بغير تأخر وتقبل سلامي الى عمنا مسعود بن أحمد وكذلك علوي.

وفي رسالة أخرى الى والده يقول فيها (لن أعود الى الجزائر حتى اذا اقتضى الحال حمل الجنسية المصرية. وتلك آخر رسالة كانت منه ولا تعلم العائلة أي شيء عنه الى غاية السنة الأخيرة من الثورة، وزيارته المباشرة لهم في هيليو بوليس مقر سكن أخيه عبد الله سنة 1964.

وتماشيا مع طلب السفارة الفرنسية قررت السلطات المصرية طرده وارجاعه الى الجزائر وقبل أن تنفذ خطتها جاءت ثورة 23 يوليو 1952 واطاحت بحكم الملك فاروق وتغيرت الأحوال السياسية بمصر في صالحه.

بقي بومدين أربع سنوات كاملة في القاهرة عاشها في فقر مدقع رفقة خمسة من الطلبة، نحيفا متقد النظر ووجهه أشبه بوجه الزاهد، ولم تزد الصعوبات المادية التي لاقاها في القاهرة سوى حدة في ملامح وجهه، وكانوا يسكنون في غرفة صغيرة تابعة لمكتب تحرير المغرب العربي الذي يشرف عليه عبد الكريم الخطابي عندما كان محمد خيضر وآيت أحمد وأحمد بن بلة يمثلون حركة الانتصار للحريات الديمقراطية بالخارج.

الملحق رقم 04



دخول العقيد بومدين إلى الجزائر العاصمة يوم 8 أكتوبر 1962

الملحق رقم 05



العقيد هواري بومدين قائد الأركان العامة لجيش التحرير الوطني

الملحق رقم 06



العربي بن مهيدي وهواري بومدية وأعضاء الولاية الخامسة

الملحق رقم 07



صورة رئيس مجلس الثورة 1965

الملحق رقم 08

بيـان 19 جوان 1965

- أيها الاخوة المواطنون.

- أيها الشعب الأبي.

عبندما اندلعت الثورة التحريرية في بلادنا، استجاب لها الشعب بجميع فيئاته، ولم يضع سلاحه الابعد أن أطاح بالاستعمار، واستردت الجزائر حريتها وسيادتها، وانتزعت استقلالها بعد تضحيات جسيمة بلغت مليونا ونصف من الشهداء، وهو أغلى ثمن في التاريخ دفعه شعب في سبيل كرامته وعزته.

ان الخامس من شهر جويلية 1962 كان اليوم الذي وضع فيه الشعب حدا لحقبة من التاريخ أهينت فيها كرامته وديست مقدساته وكادت تمحى فيها معالم شخصيته وقوميته.

غير أن هذا اليوم كان أيضا بداية الأزمة سياسية نتجت عن تناقضات عديدة وحتمية تراكمت طيلة ثمان سنوات من الحرب التحريرية اشرفت فيها البلاد على حافة الهاوية ولم ينقذها من الحرب الأهلية سوى الوطنية النزيهة ووعي المجاهدين المخلصين من أبناء هذا الشعب الأمين، تحدوهم روح التضحية والنضال التي بدأوا بها ثورتهم في غرة نوفمبر 1954. وبالرغم من ذلك فان المشاكل بقيت بل كانت تزداد وتتعقد يوما بعد يوم.

فبعد مرور ثلاث سنوات من استرداد السيادة الوطنية نشاهد بلادنا نهبا للمكائد والدطائس وطعمة للأنانية والاهواء الشخصية، واحتدام الصراع بين مختلف الاتجاهات والتكتلات التي تنشأ الا لخدمة غرض واحد، هو مبدأ فرق تسد.

ان الحسابات الدنيئة، والأنانية السياسية وحب السلطة المتناهي قد بدت في أوضح صورها وأجلى مظاهرها في القضاء على اطارات البلاد وفي المحاولة الاجرامية للنيل من سمعة المجاهدين وكرامة المقاومين، دون اعارة أدنى اعتبار أو تقدير لكفاحهم البطولي، ولماضيهم المجيد.

غير أن الجيش الوطني الشعبي، المحافظ الأمين لمجد جيش التحرير الوطني، لم ولن يتخلى عن الشعب الذي يستمد منه قوته ووجوده.

ان هذا الجيش لن يتخلى عن الشعب مهما كانت المناورات والأوضاع وتنوع أساليب الخداع.

ان المناظلين الذين قرروا اليوم أن يستجيبوا لندائك الصامت العميق وأن يلبوا دعوتك الملحة، أن هؤلاء المناضلين قد أخذوا على أنفسهم عهدا بأن يعيدوا اليك حريتك المغتصبة وكرامتك المداسة، وما دفعهم الى ذلك الا ايمانهم واقتناعهم بأن الوقت قد حان لكف الشرء ودفع الغدر، حيث أصبح من الضروري الحتمي أن نضع حدا لهذه المأساة المؤلمة.

ان أي مواطن جزائري مهما عظمت مكانته وعلت مسؤوليته لا يمكن أن يدعى بأنه وحده يمثل الجزائر، والثورة الاشتراكية في أن واحد.

ومهما بلغت السلطة من درجة في الفوضى فانه لا يمكن بأية حال من الأحوال لأي كان أن يتصرف في مقدرات الشعب كما لوكانت ملكه الشخصي.

- أيها الشعب الجزائري الكريم.

ان قائمة الأخطاء طويلة، وان مغزاها لعميق، فقد أقيم الحكم على تبذير التراث الوطني، والتلاعب بأموال البلاد، وبرجالها، وارتكز في ذلك على الفوضى والكذب والارتجال والديماغوجية.

كما أقيم على التهديد تارة والمساومة تارة زخرى، وحجز الحريات الفردية، وانتهاك الحريات العامة. وقد ابتغى الحكم من الالتجاء الى هذه الاساليب اخضاع فيئة وارهاب أخرى، حتى يستكين اليه الجميع خشية بطشه.

وسرعان ما أصبح الحكم فرديا، ودفنت المؤسسات الوطنية والجهوية التابعة للحزب والدولة، بحيث أصبحت لعبة في يد شخص واحد يفعل بها ما يشاء ويمنح النفوذ لمن يشاء، ويفرض اهواءه على المنظمات والرجال حسب مزاج الساعة وشهوة النفس.

- أيها الشعب الجزائري الأبي.

لم يكن صمتك خوفا أو خضوعا للاستبداد كما كان يظن الطاغية الذي عزل اليوم عن

الحكم، فقد اعتقد أنك استسلمت لنوم عميق.

ولكن الأحداث قد برهنت له عكس ذلك، وعلمته أن ثأرك من الذين تحبهم لابد أن يكون في مستوى ثقتك بهم واخلاصك وتأييدك لهم قبل أن ينحرفوا عن الطريق السوي أو يخونوا الأمانة التي وضعتها بين أيديهم.

ـ أيها الشعب الكريم.

لقد تألف مجلس للثورة، وقد اتخذ هذا المجلس جميع التدابير والاحتياطات لضمان النظام وحماية الأمن والسهر على سير المؤسسات القائمة والمرافق العامة وسيعمل مجلس الثورة على تحقيق الشروط اللازمة لاقامة دولة ديمقراطية وجدية تسيرها قوانين تحترم الأخلاق والمثل العليا، وبمعنى أخر دولة لا تزول بزوال الحكومات والأفراد وستسير مؤسسات الدولة وانظمة الحزب في كنف الانسجام وفي حدود مسؤولياتها دون أن يقع أي مساس بشرعية الثورة، وسيعكف مجلس الثورة حالما تستتب الأمور وتعود الطمأنينة الى النفوس، سيعكف على تنظيم اقتصاد البلاد، واخراجه من الفوضى التي كان يتخبط فيها.

وهذه الأهداف لا يمكن أن تتحقق الا بنبذ الخطب الجوفاء وارتجال الوسائل وباختيار السبل الواضحة والمفهومة من الجميع.

وفي هذا الميدان، أكثر من أي ميدان أخر ينبغي احلال النزاهة والإخلاص محل حب الكسب والمثابرة محل الاندفاع المرتجل، وبتعبير أخر ينبغي انتهاج الاشتراكية طبقا لواقع وحقائق البلاد.

ونبذ الاشتراكية الدعائية الفوضوية، وأنه من الواضح أن اتجاهتنا الأساسية لا يمكن التراجع فيها، وأن مكاسب الثورة لا يمكن التخلي عنها.

ومع ذلك يمكن للبلاد أن تخرج من أزمتها الاقتصادية الشاملة التي تجلت في انخفاض مستوى الانتاج، والكساد الواضح في استغلال الأموال واستثمارها، ولا يمكن الخروج من هذه الأزمة الا باتخاذ اجراءات حازمة.

ان النهوض بمجتمعنا لا يمكن أن يتم الا بتمسكنا بمعتقداتنا واحترام تقاليد شعبنا الأصيلة وقيمة الخلقية. وفي هذه المرحلة الجديدة للثورة ينبغي للشعب بأجمعه أن يعمل في ثقة واطمئنان على اعادة الاعتبار الى مؤسساتنا وتدعيم الاستقرار السياسي في ظل الأخوة

ولن تجعلنا اعتبارات السمعة الضخمة ننسى أعمالنا الاساسية، وهي تدعيم استقلالنا الوطني وتنمية اقتصادنا لصالح الطبقات المحرومة أولا وقبل كل شيء، وطبقا لاتجاهات جبهة التحرير الاساسية فان سياستنا الخارجية التي نود أن نجعلها مجدية وواقعية سنستوحي توجيهها باستمرار من المبادىء التي نص عليها برنامج طرابلس وأكدها ميثاق الجزائر.

ـ أيها الاخوة المواطنون.

أن عبء التركة الثقيلة التي خلفها عهد الاستعمار الطويل والتي ضاعفتها ثمانية أعوام من الألآم قد تفاقم بصفة خطيرة نتيجة سياسة الانحلال، وتفكك أجهزة الدولة والتفاؤل الساذج.

وبالرغم من أن الاوا ع لم تبلغ حدا من التدهور الذي لا يقبل العلاج الا أنها وصلت الى حد يثير القلق، وينذر بالخطر ولا يمكن الانطلاق في طريق السلامة والوصول الى مستقبل زاهر الا بتعبئة كافة الطاقات الوطنية حول أهداف الثورة الأساسية.

ولن يتم أي نهوض أو تتحقق أية معجزة الا بالعمل والجد والوحدة ووضوح الأهداف.

ان بلادنا التي عرفت كيف تجتاز المحن والصعوبات عدة مرات لتفرض علينا مرة أخرى أن نرتفع أفرادا وجماعات الى مستوى مسؤولياتنا التاريخية ليكون النصر حليف الثورة الى الأبد.

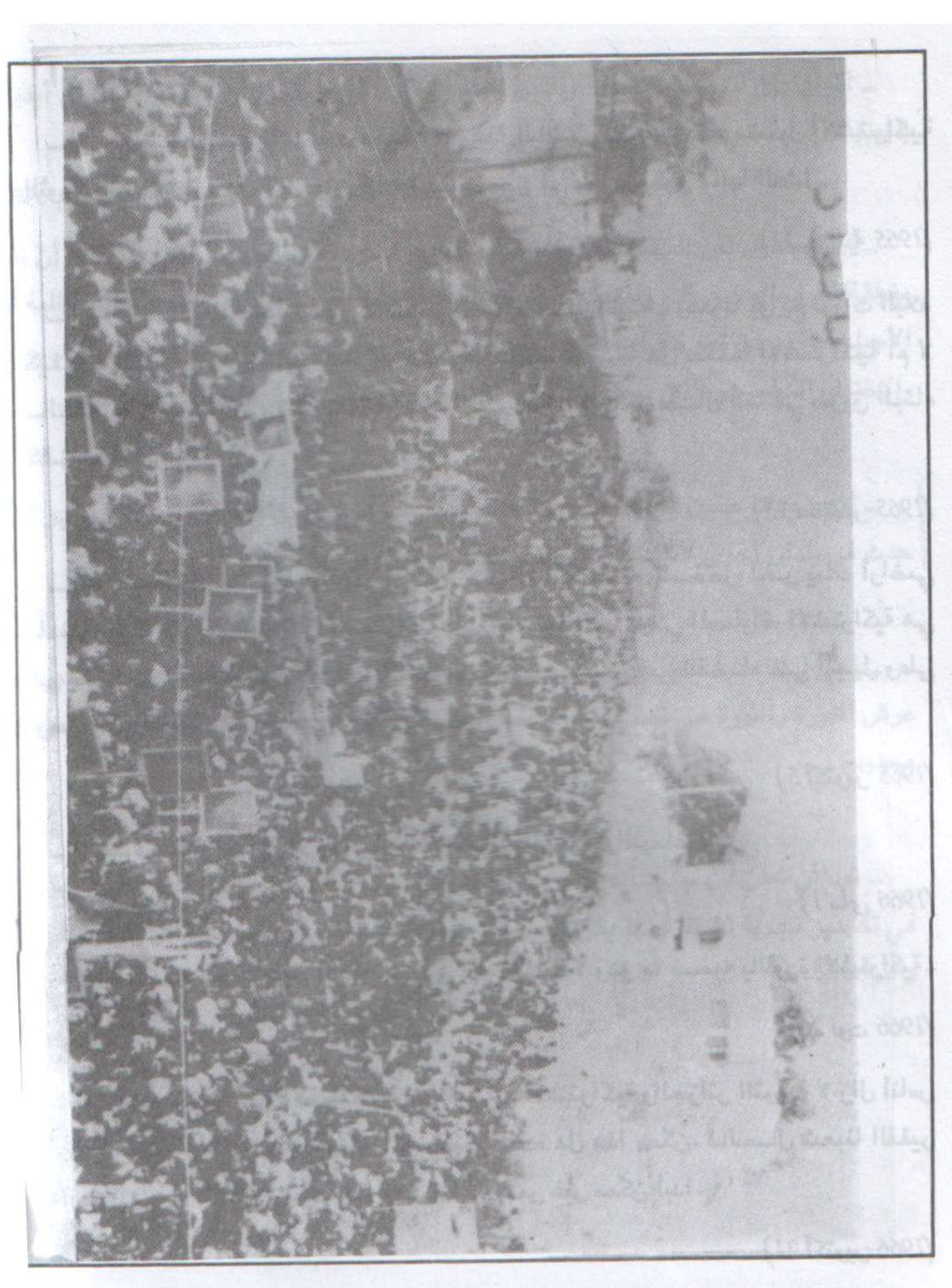
عن مجلس الثورة ـ هواري بومدين.

الملحق رقم 09



الرئيس هواري بومدين يدشن احد المشاريع الهامة ويظهر بجانبه العقيد الشاذلي بن جديد.

الملحق رقم 10



حملة الانتخابات الرئاسية يوم 14 نوفمبر 1976 بشارع الطالب العربي بمدينة الوادي
لانتخاب الأخ هواري بومدين رئيسا للجمهورية يوم 1976.12.10

الملحق رقم 11



الرئيس بومدين يؤدي اليمين الدستورية يوم 1976/12/16
بعد الانتخابات الرئاسية التي جرت يوم 1976/12/10

الملحق رقم 12



26 جوان 1977: زيارة الرئيس هواري بومدين لتسليم المفاتيح لسكان القرية الاشتراكية الجديدة «فيره منصورة» بولاية مستغانم

الملحق رقم 13



صور تذكارية للرئيس بومدين مع بعض الشخصيات العربية

الملحق رقم 14



صور تمثل زيارات الرئيس التفقدية لبعض المدن ملقيا بعض الخطابات

الملحق رقم 15

كلمة تأبين الراحل هواري بومدين[1]

كلمة التأبين:

من إلقاء الأخ عبد العزيز بوتفليقة عضو مجلس الثورة ووزير الشؤون الخارجية أثناء تشييع جثمان الرئيس الراحل هواري بومدين إلى مثواه الأخير بمقبرة العالية وذلك يوم الجمعة 29 ديسمبر 1978.

بسم الله والله أكبر، أيها القائد العملاق،

لقد تواضع الإخوة والرفاق وتواضع الأصحاب والخلان وأثروني على أنفسهم لأقول كلمة الامتنان باسم الجميع، وباسم شعبك العظيم، فأين أجد الكلمات يا بومدين؟ ومع ذلك فإنني أقرأها في تماسك شعبنا ووحدته، وأقرأها في عيون الذين جعلت منهم عمالا منتجين، إنني أراها في عيون الفلاحين الذين أخرجتهم من الأكواخ وأسكنتهم ديار الكرامة، إنني أقرأها في طموح الشباب الذي فتحت له طريق الشموخ وطريق العزة، أراها في هيبة جيشنا الوطني الشعبي الذي حملته لواء جيش التحرير يا قائد جيش التحرير.

إنني أراها في شوارع مدننا المضطربة بمشاعر المحبة والعرفان إنني أراها يا بومدين في وجه الأشقاء والأصدقاء الذين جاؤوا من كل حدب وصوب وفزعوا من كل فج عميق، ليكونوا شهداء عليك، ولتكن شهيدا عليهم فبقلوب يعصرها الألم وتخفق بالوفاء، ويعز عليها فراق واحد من المجاهدين والشهداء، نقف أمامك أيها الرجل الذي قضى حياته بين ساحات الوغى مقاتلا جحافل الشر والعدوان.

وقائد لكتائب النصر والإيمان، وبين ساحات البناء موطدا أركان الدولة وذائد عن حمى الأمة، وجامعا للكلمة ومعبئا للطاقات ومتفانيا في تحقيق العدل والمساواة.

نقف أمامك في خشوع لا تحيط به الكلمات، نقف أمامك في إجلال لا تستوفيه العبارات، وكيف نستطيع أن ننعاك وأنت دائما ودوما حاضرا في القلوب وكيف يمكن تأبينك يا بمدين، واسمك أيها الرئيس الراحل برنامج عمل، ومخطط نهضة وأمل.

---

[1] سعد بن البشير العمامرة : المرجع السابق، ص ص 211-215.

إنها مؤسسات وطيدة الأركان ثابتة البنيان، إنه ميثاق أجمع عليه الشعب، يشير إلى الخطوات، يرشد إلى الأهداف والطموحات، إنها منجزات هي شواهد بارزة حية ومعالم مسيرة أمة كريمة أبية.

لقد برزت من صفوف هذا الشعب العظيم، من بين فلاحيه الفقراء الذين اعتصموا بالجبال، وقاوموا جحافل الطغاة عبر العصور، فكانوا قلعة المقاومة وحصن الشخصية الوطنية، وينبوع ثورة فاتح نوفمبر الخالدة، وهذا ما جعلك تأبى الضيم وتتعاطف مع المحرومين، وتؤاخي المكافحين أينما كانوا، وتغار على مقومات حضارتنا العربية الإسلامية، ولا تدخر جهدا في الدفاع عن السيادة الوطنية للأمة.

أيها الأخ الرئيس أيها الشقيق يا ابن الشعب المفدى بأرواحنا نفديك لو كان يقبل منا الفداء، والتضحية الكبرى في سبيلك وددنا، لو أننا نستطيع إنقاذك، ولكنه قضاء الله المحتوم، ولا مرد لقضاء الله.

(فإذا جاء أجلهم لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون) فلا حول ولا قوة إلا بالله، إننا لقضاء الله لراضون.

لقد كنت يا بومدين مدعم وحدتنا في كل الظروف، لقد كنت يا بومدين قائد نضالنا، ونضالاتنا التي أوهبت الأعداء وسرت الأصدقاء.

لقد كنت الشعار الذي يلخص بأوضح العبارات تطلعنا العميق نحو المستقبل، الذي أفنيت عمرك في رسم صورته الزاهية، وها أنت تفارقنا على عجل يا بومدين، ونحن مازلنا في أشد الحاجة إليك وشعبنا مازال في أشد الحاجة إليك، إلى روحك المتوثبة بعزم الشباب، وحكمة المحنكين إلى قلبك الكبير، إلى قلبك السموح، إلى رأيك السديد، إلى بصرك المديد، إلى موقفك الرشيد.

أن هذه الجماهير التي أقبلت من كل حدب وصوب لتتحسر على فراقك وتحترق لوعة على ارتحالك، وغنما تبكي فيك إصرارك على المبادئ ووفائك للمثل التي سطرها شهداؤنا الأبرار بدمائهم الزكية وضحى في سبيلها شعبنا بالصفوة من أبنائه وتكبر فيك تفانيك إلى آخر رمق لبعث دولة قوية لا تزول بزوال الرجال، دولة تنتهج طريق الاشتراكية وتقوم على المؤسسات الشعبية، وإن هذه الجماهير لتكبر فيك جهدك الدءوب للإعلاء من شأن الجزائر في المحافل الدولية، حتى أصبحت بلادنا كعبة الثوار، وملجأ الأحرار، وقدوة في المواقف المبدئية ونموذجا يحتذي في حشد الإمكانيات الذاتية لتحقيق التقدم والتنمية.

إن شعبنا أنجبك يا بومدين لفخور بكن وأنت بين ظهرانيه تسهر على الأمانة، وهو أيضا حافظ لذكراك مواصل نهجك، وأنت أيها القائد في دار البقاء بعد أن نهضت مع رفاقك بالرسالة، وما أثقل حملها وقدت المسيرة أشواطا بعيدة، وعبدت شطرا كبيرا من الطريق، وقلبك مفعم بالإيمان بأصالة

شعبك وتطلعه إلى الإنعتاق، فكنت وجيلك على موعد مع القدر، فالتفت حولك سواعد الفلاحين، وتكاتفت صوف العمال والكادحين ورفع الشباب لواء الخدمة الوطنية، وانتشرت في ربوع الريف قرى الثورة الزراعية، وارتفعت في سماء المدن منارات الصناعة، ولاحت في البلاد بوادر ثورة ثقافية.

فلم يبقى هناك مجال لضعاف النفوس من المترددين. ولم تكن هناك ثغرة للمتربصين يا بومدين

لقد بقي في كل قلب منك ومضة، لقد بقي منك في كل فكر عبرة، لقد بقي منك في كل جزائري عضة، سيرة مثل التضحية والثبات والتفاني في الواجب ونكران الذات والقوة في الحق ورباطة الجأش عند الاختيار والابتلاء وأمام المحنة والامتحان، والحكمة عندما يحتار الآخرون ويتفرقون شيعا وأهواء.

فها هي جموع الشعب يا بومدين تمتزج في ملامحها الآلام وتريد أن تقول قولة الوفاء، وترفع أصواتها بالتكبير والدعاء، جاءت لا لتوديعك، ولكن لتعاهدك يا بومدين على الفداء، والاستمرار في النضال والبناء، وحماية الثورة الاشتراكية، ومكاسبها المادية والمعنوية، في هذا الموكب الرهيب رفاق لك في السلاح وإخوة خضت معهم ميادين القتال والنضال حتى تطهرت أرضنا الغالية من الظلم والاستغلال، وخفقت راية الحرية مخضبة بدماء الشهداء، أنهم على العهد لباقون يا بومدين، وعلى اختيارات الثورة ثابتون، ولن يزيدهم هذا المصاب الجلل سوى الإصرار على تحقيق الأهداف المرسومة وحماية مكاسب الثورة.

أيها الراحل العظيم، إذا كان شعبنا قد رزئ فيك بما لا يمكن أن يعبر عنه لسان، فإن الأمة العربية لباكية ومتفجعة عليك، وقد فقدت فيك إبنها البار، وقائد من قادتها المخلصين، وصوتا مدويا في المحافل كلها بمبادئها الراسخة وكرامتها الشامخة، حقوقها الثابتة، إنها لتبكيك بالأنات والحسرات يا زعيم صمودها وتصاديها، لقد كنت صدى الأوراس في حيفا والجليل وكنت غضبة جرجرة في سيناء والجولان.

وأمال المحيط والخليج في توثبة اليوم الأغر لدى أعتاب المسجد الأقصى وساحات دير ياسين، ويبكيك الأحرار هنا في القارة السمراء، وفي الصحراء الغربية وهناك في كل الأرجاء حيث يكتب المناضلون بدمائهم الزكية صفحة أخرى من أمجاد الدفاع عن الكرامة والوقوف في وجه القهر والطغيان.

إن أصوات الباكين عليك يا ملاك المضطهدين لترتفع اليوم في أقصى المشارق والمغارب، إن ملايين المعذبين من بني الإنسانية قد فقدت بفقدك المحامي الصلب عن قضاياها، والمناضل الشهم عن مطالبها، وإن هموم بلادك ومقتضيات تشيدها لم تصرفك عن الكفاح المستميت من اجل أقامة العدالة في هذا العالم، بين شماله الغني العراق في الترف والغرق غي التبذير، وجنوبه الواقع بين مخالب الفاقة، والمجاعة والحرمان لأجل ذلك يا بومدين، ولكل مالك من مآثر خالدة ستبقى في ضمائرنا حيا على الدوام، وستسكن فيه ذكراك الطيبة إلى الأبد.

كيف تغيب عن الأذهان لحظة واحدة، وكل ما في البلاد ينطق باسمك يا بومدين، كيف تغيب عن الأذهان لحظة واحدة، وكل ما في البلاد يرمز إليك، كيف تغيب عن الذهان لحظة واحدة وكل ما في البلاد من أقصاها إلى أقصاها ثمرة يانعة مما غرسته يداك.

أيها الراحل العزيز، لا نريد اليوم أن نرثيك لأن الرثاء للأموات ن وأنت مازلت بيننا وستبقى بذكراك وأثارك ومآثرك إلى الأبد على قيد الحياة، وأنت حي في قلوب الجماهير، وأنت باق في نقوس الملايين، زنت خالد في فصول تاريخنا المجيد، وإننا لنعاهدك عهد الرفقاء الأوفياء، ونعدك وعد الأخوة الأصفياء، عهد الذين ألو على البقاء بجانبك في السراء والضراء.

إننا لنعاهدك على أننا سنظل على نهجك سائرون، ولخطاك متبعين، وعلى الأمانة ساهرين، ويا أيتها الجماهير الباكية بدموع الرحمة والوفاء تعزي عن الفقيد الغلي والراحل العظيم الذي لبى نداء ربه، تعزي بالصبر الجميل تعزي بالتمسك بالأيمان الذي أنقذك عند كل امتحان، وخلد ذكرى قائد الفذ بالترحم على روحه الطاهرة والتضرع إلى الله العلي القدير لتعظيم أجره، وأسكنه فسيح جنانه، صحبة الأخيار الطاهرين، جزاء ما قدمه للعروبة والإسلام من خدمات وما بذله من التضحيات في ميادين الحرية أينما ذكر إسمها في العالم كله.

ودعا يا من علمتنا كيف يموت الإنسان العظيم في صمت ووقار، وكيف يحترق ألى النهاية ليبدد الظلام، وداعا أيها الإنسان الذي سقط شهيد الواجب ومات من العياء والإرهاق، حين ظن على نفسه طوال ربع قرن من الزمان بلحظات سيرة يفرغ فيها من العياء، ويستريح من العناء.

فيا أيها الرئيس، لقد اقتحمت بأفعالك قلعة الخلود ودخلت المجد من بابه العريض، نم الآن مستريحا فالجماهير بعدك مجندة والجماهير بعدك معبأة بقيادة حزب جبهة التحرير الوطني لمواصلة الطريق.

ويا أيها المجاهد الذي قضى عمره في النهوض بجلاء المهمات نم قرين العين، فأن مسيرة الثورة ستواصل وستواصل زحفها تحت راية جبهة التحرير الوطني.

لتحقيق ما كنت تصبر إليه **(ويا أيتها النفس المطمئنة أرجعي إلى ربك راضية مرضية، فأدخلي في عبادي وأدخلي جنتي).**

فالوداع، الوداع أيها الرجل الذي كان من أولئك الرجال الذين صدقوا ما عاهدوا الله عليه، فمنهم من قضى نحبه، ومنهم من ينتظر وما بدلوا بذلك تبديلا.

الوداع، الوداع، أيها الأخ، أيها الرفيق، أيها الحبيب، أيها الصديق.

ولا حول ولا قوة إلا بالله

الوداع يا بومدين